جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - ELTARF

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – ولاية الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية حول :

محاضرات في علم الاجتماع المؤسسات 2

مطبوعة بيداغوجية من أجل التأهيل الجامعي
لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع
(LMD)

إعداد: د. مقدم سعاد

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية علوم الإجتماعية والإنسانية
رئيسة المجلس العلمي
الأستاذة الدكتورة: واضية بوزيان

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – ولاية الطارف

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

اسم المقياس	محاضرات في علم الاجتماع المؤسسات 2
مطبوعة موجهة الى	لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع نظام(LMD)
البرنامج الرسمي للمقياس (السداسي السادس)	علم الاجتماع المؤسسات المجتمعية في الجزائر: – الصحية. – التربوية. – القضائية. – السياسية. – الاقتصادية. – الثقافية. – الدينية. – الإدارية.
أهداف المقياس	– تحديد مفهوم المؤسسة الاجتماعية والتعرف على مختلف أنواعها. – تعريف الطالب بمختلف المؤسسات الإجتماعية في المجتمع الجزائري. – توسيع مدارك الطالب واكسابه معارف حول أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري. – تدريب الطالب على توظيف المعارف المكتسبة في هذا المقياس واستثمارها في مجال تخصصه وفي حياته العملية. – دفع الطالب الى التفاعل الايجابي مع مختلف هذه المؤسسات الاجتماعية.

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

الفهرس

فهرس الموضوعات	الصفحة
مقدمة	**3 -1**
المحاضرة الاولى: مدخل عام لدراسة المؤسسة الاجتماعية	**10-4**
تمهيد	5
أولا –تعريف المؤسسة الاجتماعية	5
ثانيا –مكونات المؤسسة الاجتماعية	7
1– الأفراد	7
2– العلاقات الاجتماعية	7
3– الأبنية و الاساليب الفنية	8
4–الأهداف	8
5– المراكز (المكانة)	8
6– الأدوار	8
7– السلطة	9
8– الرموز و السمات	9
خلاصة	10
المحاضرة الثانية: المؤسسة الصحية	**25- 11**
تمهيد	12
أولا –مفهوم الصحة والمرض	13
ثانيا – العوامل المؤثرة في الصحة في المجتمع	16
ثالثا –تعريف المؤسسة الصحية	16
رابعا –الأدوار الوقائية و العلاجية للمؤسسة الصحية	17
خامسا –أقسام المؤسسة الصحية و الأداء المهني	18
سادسا –الفئات الاجتماعية بالمؤسسة الصحية	20
سابعا –خصائص المؤسسة الصحية	22

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

ثامنا –مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية الجزائرية	22
تاسعا–الأدواتوالقواعد التي تمكن من تسيير عصري للمؤسسات العمومية الجزائرية	24
خلاصة	25
المحاضرة الثالثة: المؤسسة التربوية	**45-26**
تمهيد	27
I- مؤسسة المدرسة	27
أولا –تعريف المدرسة	28
ثانيا – العوامل التي أدت لنشوء المدرسة في المجتمع	30
ثالثا –وظائف المدرسة	31
رابعا – الأدوار الرئيسية داخل المدرسة	36
خامسا– القيادة في المؤسسة المدرسية	38
II– مؤسسة الاسرة	39
أولا –تعريف الأسرة	40
ثانيا – وظائف الأسرة	41
III– العلاقة بين الأسرة والمدرسة	43
خلاصة	45
المحاضرة الرابعة: المؤسسة القضائية	**55-46**
تمهيد	47
أولا تعريف المؤسسة القضائية	48
ثانيا – دور المؤسسة القضائية	49
ثالثا – أنواع المؤسسات القضائية في الجزائر	49
1–النظام القضائي العادي	50
2– النظام القضائي الاداري	51
3– محكمة التنازع	52
رابعا – مبادئ المؤسسات القضائية في الجزائر	52

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
قسم علم الاجتماع
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

خلاصة	55
المحاضرة الخامسة: المؤسسة السياسية	**66-56**
تمهيد	57
أولا –تعريف المؤسسة السياسية	57
ثانيا –الدولة	58
ثالثا –الحكومة	61
رابعا –الأحزاب السياسية	62
خامسا –وظائف المؤسسة السياسية	64
خلاصة	65
المحاضرة السادسة: المؤسسة الاقتصادية	**74-67**
تمهيد	68
أولا –تعريف المؤسسة الاقتصادية	68
ثانيا – أهمية المؤسسة الاقتصادية للمجتمع	68
ثالثا –أهداف المؤسسة الاقتصادية	70
رابعا –خصائص المؤسسة الاقتصادية	72
خامسا –دور المؤسسة الاقتصادية	73
خلاصة	74
المحاضرة السابعة: المؤسسة الثقافية	**83-75**
تمهيد	76
أولا– تعريف المؤسسة الثقافية	76
ثانيا –مهام المؤسسة الثقافية	76
ثالثا –أنواع المؤسسات الثقافية	77
1– المكتبات	77
2– المتاحف	80
3– المسرح	81

رابعا –المشاكل التي تواجه المؤسسات الثقافية	82
خلاصة	83
المحاضرة الثامنة: المؤسسة الدينية	**90-84**
تمهيد	85
أولا –تعريف المؤسسة الدينية	85
ثانيا –أهمية المؤسسة الدينية	87
ثالثا – دور المؤسسة الدينية	88
خلاصة	90
المحاضرة التاسعة: المؤسسة الادارية	**103-91**
تمهيد	92
أولا – مفهوم المؤسسة الادارية	92
ثانيا – أهمية المؤسسة الادارية	93
ثالثا – مبررات انشاء المؤسسة الادارية	95
رابعا –مؤسسة الولاية	96
1- تعريف الولاية	96
2- صلاحيات الولاية	97
خامسا –مؤسسة البلدية	100
1- تعريف البلدية	100
2- أهمية البلدية	100
3- إختصاصات البلدية	101
خلاصة	103
خاتمة	**104**
المراجع	**105**

جامعة الشلف بن جديد الشلف
كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية
قسم علم الاجتماع

مقدمة :

تتضمن هذه المطبوعة البيداغوجية مجموعة من المحاضرات في مقياس علم الإجتماع المؤسسات2 والتي تم إعدادها وفقا للبرنامج الرسمي المقرر لطلبة السنة الثالثة علم الإجتماع نظام **LMD** للسداسي السادس، حيث تم التطرق من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية إلى المؤسسات المجتمعيةفي الجزائر مع التركيز على التناول السوسيولوجي لهذه المؤسسات بشكل يسمح للطالب بتكوين فكرة نظرية عنها تمكنه من تفسير الواقع المعاش بما يتناسب وتخصص علم الإجتماع .

ومن اجل الإلمام بالبرنامج وتقديم المادة العلمية المقررة تضمنت المطبوعة 9 محاضرات وذلك على النحو التالي:

المحاضرة الأولى: مدخل عام لدراسة المؤسسات الإجتماعية .

والتي كانت بمثابة محاضرة تمهيدية حول المؤسسات الإجتماعية تناولنا فيها مفهوم المؤسسة الإجتماعية ومكوناتها . حيث هيأنا الطالب معرفيا ونظريا ومنهجيا، ثم إنتقلنا إلى مناقشة المؤسسات المجتمعية في المجتمع الجزائري . وهو ما سنتناوله في المحاضرات الموالية.

المحاضرة الثانية: المؤسسة الصحية.

تناولنا في هذه المحاضرة بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الصحية حيث فرقنا في البداية بين مفهوم الصحة والمرض، كما تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في الصحة في المجتمع وصولا إلى تعريف المؤسسة الصحية ومختلف الأدوار الوقائية والعلاجية لهذه المؤسسة، كما تطرقنا كذلك إلى أقسام المؤسسة الصحية من مستشفيات وعيادات ومستوصفات، ومن تم تطرقنا إلى الفئات الإجتماعية التي تمس المؤسسة الصحية وخصائص المؤسسة الصحية وركزنا في الأخير على أهم مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية الجزائرية، ومن ثم أعطينا حلول لهذه الأزمات من خلال بعض الأدوات التي تمكن من تسيير عصري للمؤسسات الصحية الجزائرية .

المحاضرة الثالثة: المؤسسة التربوية.

ركزنا في هذه المؤسسة على المؤسسة المدرسية والمؤسسة الأسرية كأهم مؤسستين في المؤسسة التربوية.

وقد ركزنا في المؤسسة المدرسية على تعريف المدرسة والعوامل التي أدت لنشوئها في المجتمع ووظائفها، كما تطرقنا إلى الأدوار الرئيسية داخل المدرسة والقيادة في المؤسسة المدرسية.

أما مؤسسة الأسرة فقد ركزنا فيها على تعريف الأسرة ووظائفها.

ووضحنا في الأخير العلاقة بين الأسرة والمدرسة كأهم مؤسستين من المؤسسات التربوية.

المحاضرة الرابعة: المؤسسة القضائية.

تطرقنا في هذه المحاضرة إلى تعريف المؤسسة القضائية ودورها إضافة إلى أنواعها، والتي تشمل النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع، مع إبراز مبادئ المؤسسة القضائية في الجزائر.

المحاضرة الخامسة: المؤسسة السياسية.

تناولنا في هذه المحاضرة تعريف المؤسسة السياسية، كما تطرقنا فيها إلى المؤسسات الرسمية كالدولة والحكومة وغير الرسمية كالأحزاب السياسية، فقد ركزنا في الدولة كمؤسسة سياسية رسمية على مفهومها، أركانها، أما الحكومة كنظام سياسي فقد ركزنا فيها على مفهومها ومهماتها. كما ركزنا في الأحزاب السياسية كمؤسسة سياسية غير رسمية على مفهومها وتأثيرها.

المحاضرة السادسة : المؤسسة الإقتصادية.

تعرضنا في هذه المحاضرة إلى تعريف المؤسسة الإقتصادية وأهميتها الإجتماعية والإقتصادية كما ركزنا على أهدافها أيضا الإقتصادية والإجتماعيةوالتكنولوجية، وخصائصها، إضافة إلى أدوارها والمتمثلة في الدور الإقتصادي والدور الإجتماعي.

المحاضرة السابعة: المؤسسة الثقافية.

تناولنا في هذه المحاضرة تعريف المؤسسة الثقافية ومهامها، كما ركزنا على أهم أنواعها من مكتبات عمومية، متاحف، المسرح... .

كما تطرقنا في الأخير إلى المشاكل التي تواجه المؤسسات الثقافية بصفة عامة.

المحاضرة الثامنة : المؤسسة الدينية.

تناولنا في هذه المحاضرة تعريف المؤسسة الدينية وأهميتها الإجتماعية مركزين على المسجد كأول وأهم ركيزة في بناء المجتمع، حيث تعرضنا لدوره كمؤسسة إجتماعية دينية له دور تربوي حيث يعتبر من مؤسسات التنشئة الإجتماعية.

المحاضرة التاسعة: المؤسسة الإدارية.

تعرضنا في هذه المحاضرة إلى مفهوم المؤسسة الإدارية وحصر أهم مزاياها من الناحية الإجتماعية والسياسية والإداريةوالإقتصادية، كما تناولنا مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية، حيث ركزنا على دراسة التنظيم الإداري للولاية والبلدية كمؤسستين إداريتين لا مركزيتين تسمى بالإدارة المحلية ،

فقد تطرقنا في مؤسسة الولاية إلى تعريفها وصلاحيتها. في حين تطرقنا في مؤسسة البلدية إلى تعريفها وأهميتها وإختصاصاتها. مسلطين الضوء على المجال الإجتماعي.

وفي الأخير نأمل ان تكون قد وفقنا في أعداد هذه المطبوعة من خلال الإلمام بكل جوانب هذا المقياس وأن يجد الطلبة مادة بيداغوجية أثناء بحثهم في هذا الموضوع .

والله ولي التوفيق

الدكتورة مقـدم سعـاد

المحاضرة الاولى

مدخل عام لدراسة المؤسسة الاجتماعية

تمهيد:

ظهر مع نشأة المجتمع الحديث تطورات متعددة شملت مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة وهذا ما أدى بعلماء الاجتماع الاهتمام بدراسة التغيرات المصاحبة لنشأة المجتمع الصناعي الحديث والتركيز على ضرورة تحديث المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية نظرا للتغيرات الحديثة والسريعة التي حدثت في المجتمع الصناعي المتطور .

ومع تطور التخصصات العلمية والأكاديمية التي ظهرت في العصر الحديث وخاصة خلال القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين، ظهرت التنظيمات الإجتماعية لتستقطب أعداد كبيرة من المتخصصين في مجالات العلوم الانسانية مثل الاقتصاد والسياسة والتاريخ وعلم النفس والخدمة الإجتماعيةوالإجتماع والقانون وغيرها، هذا بالإضافة إلى أن مجال إدارة المؤسسات الإجتماعية لم يعد يقتصر على المتخصصين في هذه العلوم الإجتماعية فحسب بل أصبحت العلوم الطبيعية مثل الطب وغيرها من العلوم الأخرى التي تشارك البحث والدراسة من أجل تطور المؤسسات الإجتماعية، إلا أننا نؤكد أن الجانب الإجتماعي لا يمكن تناوله بعيدا على الجوانب الإقتصادية والسياسية والثقافية.

أولا- تعريف المؤسسة الاجتماعية:

يعرف بعض العلماء علم الإجتماع بأنه " علم المؤسسات الإجتماعية "، ومنه فإن المؤسسات تمثل الموضوع الرئيسي لهذا العلم .[1]

وبناء على ذلك جاءت تعاريف مختلفة لمفهوم المؤسسة لكنها في معناها العام لا تخرج جميعا عن مضمون البناء.ونحاول أن نستعرض مجموعة من هذه التعاريف فيما يلي:

"فالمؤسسة (institution) هي منظمة تم تأسيسها من أجل تحقيق نوعا من الأعمال مثل تقديم الخدمات وفقا لمعايير تنظيمية خاصة في مجال عملها.

وتعرف المؤسسة أيضا بأنها تسعى إلى تحقيق هدف ما، سواء أكان تعليميا أو وظيفيا أوإجتماعيا.

[1]- مربوحة بولحبال نوار : محاضرات في علم الإجتماع التربية ، الجزء الأول ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر،2004-2005 ص 183 .

من التعريفات الأخرى للمؤسسة هي إنشاء وتأسيس مكان خاص أو عام من أجل تطبيق برنامج معين أو فكرة ما".[1]

كما يمكننا أن نعرض التعاريف الآتية كنماذجللمؤسسة التي قد يطلق عليها التنظيمات أو التنظيمات الإجتماعية، أو المنظمات أو المنشآت.

" والمؤسسة الإجتماعية هي جماعة من الناس إجتمعت لتحقيق مصلحة أو عدة مصالح مشتركة " [2]

ويعتبر دوركايم مؤسس المدرسة السوسيولوجيا الفرنسية أول من إهتم بتعريف المؤسسة الإجتماعية وهو في ذلك يقول: " يمكن أن تسمى المؤسسات جميع العقائد وأنماط السلوك التي أسستها الجماعة " [3]

و يطلق مصطلح المؤسسة الاجتماعية على أية هيئة أو جماعة أو منظمة اجتماعية حكومية أو خاصة تنظم من خلالها الجهود للقيام بالخدمات الإجتماعية في مجال محدد أو في عدة مجالات إجتماعية. وتقوم المؤسسة بتنفيذ هذه الخدمات من خلال الجماعات المنظمة المتعاونة نظرا لأن مجهود الفرد يكون ضئيلا بالقياس إلى جهود الهيئات او الجماعات المنظمة المتعاونة .[4]

وتعتبر مؤسسة إجتماعية كل مؤسسة تنشأ في مجال يجمع كله أو بعضه بين الجمهور لمدة معينة أو غير معينة، سواء كانت هذه المؤسسة تقوم بأداء خدمة إنسانية أو علمية أو فنية أو صناعية أو لأي غرض آخر من أغراض النفع العام .[5]

وتعرف المؤسسة الإجتماعية بأنها نظام مركب من المعايير الإجتماعية المتكاملة المنظمة من أجل المحافظة على قيمة إجتماعية أساسية .

ولا ينظر علماء الإجتماع إلى مفهوم المؤسسة الإجتماعية بنفس النظرة التي يتخذها العوام غير المتخصصين الذين يطلقون هذا المصطلح على معاهد الإصلاح ودور التربية والمساجد والمنظمات الترفيهية... وهكذا يستخدم علماء الإجتماع مصطلح المؤسسات الإجتماعية ليصفوا النظم المعيارية

---

[1]- أحمد عزت محمد: تعريف المؤسسة، على الموقع https://mawdoo3.com/ بتاريخ 2018/02/24.

[2]- زعيمي مراد : النظرية العلم إجتماعية - رؤية إسلامية - ، رسالة دكتوره غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1998 ، ص 248 .

[3]- مربوحة بولحبال نوار : مرجع سابق ، ص 184 .

[4]- عبد الهادي الجوهري وإبراهيم أبو الغار: دراسات في علم الإجتماع الإدارة ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1980 ، ص 347 .

[5]- سامية محمد فهمي: الادارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، ب س، ص 185.

التي تحدد السلوك الإجتماعي في مجالات حياتية أساسية يطلق على هذه المجالات المؤسسات الإجتماعية الأساسية وهي : الأسرة، الحكومة، الإقتصاد، التعليم والدين...[1]

وتتواجد هذه المؤسسات الإجتماعية في جميع المجتمعات والجماعات الإنسانية، كما أنه لا يمكن الإستغناء عنها لما تقوم به من وظائف ضرورية للنمو والتنمية والمحافظة على النظام والإستقرار الإجتماعي .

ومن خلال هذه التعاريف تعرف المؤسسة الإجتماعية على أنها أنساق إجتماعية أو نظم من المراكز والأدوار الإجتماعيةوالتي تنظم علاقات الأفراد وتحدد حقوقهم وواجباتهم وتشبع حاجاتهم ورغباتهم وتحقيق أهدافهم .

ثانيا – مكونات المؤسسة الإجتماعية :

كل مؤسسة إجتماعية مهما كانت طبيعتها رسمية أو غير رسمية فإنها تتكون من المكونات الآتية:[2]

1– الأفراد:

ان وجود الافراد يعد عنصرا أساسيا وشرطا ضروريا لقيام أي مؤسسة، وبدونه لا يمكنها أن توجد، فلا يمكن أن نتصور وجود أي مؤسسة بدون أفراد كما لا يمكن أن نتصور وجود أفراد بدون مؤسسة، فلأفراد هم الذين يكونون المجتمع وهم الذين يؤلفون الأسر والجماعات والقبائل والعشائر، وبتعدادهم تكثر الأمم والشعوب وبتكاثرهم يستمر المجتمع و المؤسسات في الوجود.

ولابد أن يكون هناك على الأقل فردين يقرران بحرية واختيار واعي الانتماء الى بعضهما لتشكيل مؤسسة اجتماعية، ويشكل الأفراد في مختلف أقسام المؤسسة جماعات فرعية تتفاعل فيما بينها عن طريق الاتصال، إلا أن وجود الأفراد وحده لا يكفي إلا إذا كان مصحوبا بالإحساس الواعي لهم بأنهم عناصر في هذه المؤسسة ويستمرون طواعية فيها.

2– العلاقات الاجتماعية:

إن وجود الأفراد على اقليم واحد، إن لم ينشأ عنه علاقات لا يمكن أن يؤدي إلى قيام مؤسسة، لأن وجود المؤسسة يعتمد على عنصر أساسي وضروري هو العلاقات الإجتماعية التي تربط أفراد تلك

---

[1]- جواد بواضرفان: المؤسسات الإجتماعية ، على الموقع www.acadamia.edu بتاريخ 2016/11/26.

[2]- زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الإجتماعية ، منشورات جامعة عنابة ، عنابة الجزائر، 2002 ، ص ص 46-55.

المؤسسة و أجزائها بعضها ببعض، و يمكن النظر الى المؤسسة من هذه الزاوية على أنها بناء قائم على نسيج من العلاقات الإجتماعية .

والعلاقات الإجتماعية هي ما يحدث بين الناس من تأثير في بعضهم وتأثر ببعضهم، بما لهم من مشاعر وأفكار وأهداف وحاجات وقيم ومعتقدات...عندما يلتقون مع بعضهم في ظل الأنظمة والمؤسسات التي تنظم وتحكم وتوجه حياتهم، فهي بذلك تتعلق بكل جوانب الحياة الإجتماعية و الإنسانية .

3- الأبنية والأساليب الفنية :

كل مؤسسة إجتماعية تحتاج إلى أماكن تستقر فيها وتمكنها من ممارسة أنشطتها، وتختلف الأبنية باختلاف الأهداف والأنشطة والوظائف الخاصة بكل مؤسسة .

4- الأهداف:

لكل مؤسسة إجتماعية أهدافها الخاصة المتميزة ولو جزئيا عن سائر المؤسسات الأخرى، وفي كل الأحوال تكون الأهداف واضحة ومحددة لأنه بوضوح الأهداف تتضح الأساليب والوسائل بل يتضح المنهج الذي على الأفراد الإلتزام به لتحقيق تلك الأهداف، وهو ما يساعد أيضا على إمكانية تقييم العمل والنشاط وتحديد مدى التقدم و الإستقامة .

فمن المعلوم أن أي مؤسسة من المؤسسات إنما تسعى الدول والأفراد لإقامتها من أجل تحقيق اهداف معينة. والتي هي عبارة عن مجموعة من الأمور المرغوب فيها، والتي يحاول التنظيم تحقيقها.

5- المراكز (المكانة) :

إن أي مؤسسة تعتبر كيانا مستقلا تعيش وتتفاعل بمكوناتها الكلية و الجزئية، الأصلية والفرعية، بالشكل الذي يحقق لها أهدافها، و لكل فرد فيها وضعا أو مركزا معينا يخوّل له القيام بجملة من الأنشطة المحددة والمنظمة والتي يترتب عليه حين القيام بها ثواب يأخذه وحين الإخلال بها عقاب يناله .

وتختلف مكانة الفرد في المؤسسة حيث نجد أن هناك من يكون في مكانة عليا تسمح له بالتأثير في الآخر من خلال وضعه للقرارات وما يتصل بها من إجراءات في حين نجد أن هناك آخرين يكونون في مكانة دون ذلك بحيث يتقبلون التوجيهات وينفذون القرارات، وهناك من يحتلون المكانة الوسطى بحيث يتلقون الأوامر من ذوي المكانات العليا ويسهرون على تنفيذها .

والفرد بإنتمائه لأي مؤسسة يرغب في تحقيق مركز إجتماعي بين الناس يجعله محترما مقبولا عندهم ولهذا نجد أن كل فرد يبذل ما في وسعه من أجل إحتلال أعلى المراكز التي تجعله يحصل على مزيد من التقدير .

6- الأدوار :

وتشمل الفعل والإتجاه والموقف المناسب للمركز الذي يحتله الفرد في المؤسسة. إن البيئة الإجتماعية التي ينتمي إليها الشخص، والتي تتمثل في مجموعات الأشخاص المتفاعلين بما لدى كل شخص من خبرات شخصية وإجتماعية ومعرفية مغايرة لغيره من الأشخاص، وبما تحتويه من نظم وعادات وتقاليد كل ذلك يتطلب من هذا الشخص القيام بمهام وتحمل مسؤوليات و أداء واجبات حتى يستطيع الإستمرار في المؤسسة والإستفادة من خدماتها.

وبإعتبار الدور الذي يقوم به الشخص يشعره بكيانه ويحقق ذاته وهي أرقى الحاجات التي يعمل أي فرد من أجل تحقيقها ، ويجب أن يكون هناك تباين في الأدوار بين الأشخاص حتى يمكن تحقيق التكامل داخل المؤسسة .

7- السلطة :

فالسلطة تعبر عن ذلك الحق الذي يتخلل أي مؤسسة إجتماعية ويمكن مالكه من تحديد السياسات وإعلان القرارات وإصدار الأوامر وتوجيه الأفراد إنطلاقا من المركز الذي يحتله ويتفوق من خلاله عن بقية الأفراد ممن هم دونه في المستوى التنظيمي.

والسلطة في أي مؤسسة هي الأداةالتي بها تتم المحافظة على سلامة كل المكونات الأخرى . وهي حق يسند إلى القانون ويعتمد على فكرة الواجب والولاء والإنتماء الذي يربط بين مختلف الأشخاص في تدرج هرمي يوضح حدود المسؤوليات ومركز السلطة .

8- الرموز والسمات :

لكل مؤسسة رموزها وسماتها النوعية والمادية والمعنوية التي تحدد خصائصها المميزة لها عن غيرها من المؤسسات، ويتمثل ذلك في الأسماء والألوان و الأشكال....

خلاصة:

وإنطلاقا مما سبق فإن المؤسسة تعتبر تفاعلا مستمرا داخليا وخارجيا، فعلاقة الفرد بالمجتمع لا تكون إلا من خلال المؤسسة الإجتماعية التي ينتمي إليها ، كما أن المجتمع لا يؤثر في الفرد إلا من خلال تلك المؤسسة نفسها وقد عرفت الإنسانية في تاريخها الطويل تزايد في أشكال وأنواع المؤسسات التي يمكن تقسيمها اجرائيا إلى :

المؤسسات الصحية، التربوية، القضائية، السياسية، الإقتصادية، الثقافية، الدينية، الإدارية .... وهو ما سنتناوله بشيء من التفاصيل.

المحاضرة الثانية

المؤسســة الصحيــة

تمهيد:

يعد ميدان الصحة العامة من الميادين التي برزت فيها النظرية الإجتماعية للمرض حيث تعد الصحة أحد الجوانب الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات.لذلك حاولت الإنسانية منذالقدم البحث في أسباب الأمراض وكيفية علاجها.

إن الصحة والمرض كمفهومين مرتبطان بالثقافة الإجتماعيةولا يمكن عزلهما عن النسق الإجتماعي والثقافي الذي توجدان فيه. وقد مهدت التدابير الإجتماعية التي روعيت في مجال الصحة والبحوث والدراسات الصحية إلى النهوض بالجانب الإجتماعي والإرتقاء بالمستوى الثقافي والتربوي للأفراد والجماعات .

ولذلك نجد أن الصحة هي توازن بين الإنسان والوسط الذي يعيش فيه من النواحي البدنية والتربوية والسلوكية والنفسية والطبية .

وتعتبر الصحة هدفا من أهداف التطور الإجتماعي فالعلاج المرضي لكي يكون ناجحا لابد أن يراعي فيه الإعتبارات الإجتماعية التي يمكن إستغلالها في العلاج ، فالمريض والوسط الذي يحيا ويعمل ضمنه ومجتمع المستشفى الذي يصبح عضوا مؤقتا فيه ، كلها عوامل هامة تتفاعل، وتؤثر بعضها في بعض .

وقد كان للتعاون المشترك بين الأطباء وعلماء الإجتماع دورا في إنتهاج مدخل لمشروعاتهم التي كانت تطابق وتخضع لتخطيطاتهم .

وإذا كان الطب يهتم بقضايا الصحة والمرض وعلم الإجتماع يدرس البناء الإجتماعي، فإن الإجتماع الطبي بذلك يمثل حلقة الوصل بين العلمين الإجتماع والطب بمعنى أنه يدرس قضايا الصحة والمرض في ضوء علاقتهما بالنظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. بحيث يعرف علم الإجتماع الطبي بالدراسة السوسيولوجية لقضايا الصحة والمرض، والتعاون مع المستشفى كنسق إجتماعي وثقافي وفحص علاقة المريض بالقوى العاملة الطبية وبالمؤسسات العلاجية كما يحددها البناء الإجتماعي والوضع الطبي.[1]

[1]- فيصل محمود غرايبة : الخدمة الإجتماعية الطبية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص ص 19-20 .

بمعنى آخر يتناول علم الإجتماع الطبي الميدان الصحي بوصفه نظاما إجتماعيا ثقافيا أي بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التي تستهدف إشباع إحتياجات الناس إلى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض.[1]

معنى هذا أن علم الإجتماع الطبي بانه مجموعة الجهود الرامية إلى تطبيق الأفكار السوسيولوجية في داخل سياقات المؤسسات الصحية.وبذلك دراسة تصورات الأفراد عن الصحة والمرض.

أولا–مفهوم الصحة والمرض:

أ– مفهوم الصحة:

تعرف الصحة بأنها حالة الإنسان دون أي مرض أو دواء، وهي تمثل الصحة العقلية والإجتماعية والبدنية، فكما يقال العقل السليم في الجسم السليم. ويشتمل مفهوم الصحة إلى أمرين أولهما السلامة من جميع الأمراض والعلل وثانيهما ذهاب المرض والشفاء منه بعد حلوله . [2]

الصحة حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم الناجمة عن تكيفه مع البيئة المحيطة، وهو مفهوم فيه دلالة على إتساع أبعاده وإعتماد تعزيزها والإرتقاء بها على السلامة والكفاءة الجسمية والعقلية وإرتباطها بالسياق الإجتماعي والثقافي .

وتعتبر الصحة مفهوم من القيم الإجتماعية للإنسان وهناك الكثيرين من عرفوا الصحة :

عرفت هيئة الصحة العالمية W.H.Oمفهوم الصحة على "أنه حالة السلامة والكفالة البديلة والإجتماعية الكاملة وليست مجرد الخلو من المرض والعجز".[3]

والصحة بصفة عامة مفهوم نسبي يقوم أساسا على التوازن بين وظائف الجسم والتي تنتج من حالة التكيف مع العوامل التي يتعرض لها بصورة ميكانيكية فطرية أو مكتسبة.[4]

وإذا نظرنا إلى هذا المفهوم فإننا نجد ان الصحة حالة التوازن لوظائف الجسم وهي قائمة على مجموعة من المجهودات المنظمة من قبل المجتمع والتي تعمل على الوقاية من المرضوالإرتقاء بالصحة.أي قائمة على التكامل بين الجوانب البدنية والنفسية والإجتماعية .

---

[1]- محمد الجوهري وآخرون : علم الإجتماع الطبي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2009 ، ص 15 .

[2]- إبراهيم طلعت الدمرداش : إقتصاديات الخدمة الصحية ، ط2 ، دار النهضة العربية ، مصر 2000 ، ص 20 .

[3]- إقبال إبراهيم مخلوف : العمل الإجتماعي في مجال الرعاية الطبية ، إتجاهات تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 1991 ، ص 49 .

[4]- سلوى عثمان الصديقي : مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 25 .

ومن بين آثار الصحة على المجتمع والبناء الإجتماعي مايلي : [1]

-الصحة تساعد الفرد على العمل والفاعلية وهذا العمل يعود بالنفع العميم لأبناء المجتمع وينمي المجتمع ماديا ومعنويا .

-الصحة تشجع الفرد على التفاعل مع الآخرين وتكوين العلاقات الإيجابية معهم مما يساعد على تماسك الجماعات وتضامنها .

-الصحة تمكن الدولة من تقليص شراء الأدوية والأجهزة الطبية مما يوفر للدولة أموالا طائلة يمكن ان تستثمرها في مشاريع التنمية القومية .

-الصحة تساعد الإنسان في تطوير إمكاناته وقابلياته وتحقيق الأهداف التي يصبو إليها .

-الصحة والحيوية والفاعلية يمكن المجتمع من زيارة أفراده عن طريق التكاثر السكاني، ولهذا التكاثر السكاني أهمية في إستثمار الثروات الطبيعية للمجتمع مما ينتج عن ذلك شيوع الرفاهية الإقتصادية وبلورتها في المجتمع .

-الصحة تعني قابلية المجتمع على الدفاع عن أرضيه وسكانه وتراثه وعاداته وتقاليده ومقدساته.

هذه هي الفوائد والمردودات التي تتمخض عنها الصحة.

ب-مفهوم المرض:

الجانب المقابل للصحة هو المرض، ولذلك لابد أن نحدد مفهوم المرض لكي توضح الصورة المحددة للصحة. والمرض يشتمل على نواحي طبية واجتماعية وإقتصادية ويؤثر المرض على أفراد المجتمع بطرق مختلفة .

ويعرف المرض على أنه "يحدث من قصور عضوا أو أكثر من أعضاء الجسم عن القيام بوظيفتة خير قيام كما يحدث المرض أيضا إذا إختل أو إنعدم التوافق بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجسم في أداء وظائفها" [2]

[1]- إحسان محمد الحسن: علم الإجتماع الطبي، دراسة تحليلية في طب المجتمع، ط 1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص 22-23 .

[2]- إقبال إبراهيم مخلوف ، مرجع سابق ، ص49 .

فالمرض هو حالة الإنحراف عن الحالة الطبيعية للفرد جسميا أو عقليا أو إجتماعيا أو نفسيا وقد يكون هناك إنحراف في أكثر من جانب من الجوانب المحددة للشخصية الإنسانية وهذا الإنحراف أيضا إنحراف نسبيا وليس إنحراف مطلق.[1]

ولذلك فإن مفهوم المرض أيضا مفهوما نسبيا يختلف من شخص لآخر ومن موقف لآخر.

ومن أهم سلبيات المرض والوفاة ما يلي: [2]

–المرض يؤدي إلى توقف الإنسان عن العمل وشل حركته ونشاطه مما يؤثر سلبا في إنتاجيته المادية .

–الوفاة الناجمة عن المرض تسبب تناقص السكان وقلته مما يؤثر سلبا في نشاط المجتمع وتجميد حركته في البناء والتنمية وإعادة البناء .

–المرض والوفاة يسببان زيادة النفقات التي تخصصها الدولة لمعالجة المرض والتصدي له. فضلا عن أن شيوع الأمراض المزمنةوالإنتقالية يدفع بالدولة إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة لمواجهة ظواهره ومسبباته.

كما أن الوفاة تقلص حجم السكان وتحول دون قدرة المجتمع على إستثمار موارده وخيراته الطبيعية مما يقف حجر عثرة في طريق التنمية والتحول الإقتصادي والإجتماعي .

– المرض والوفاة يسببان تفكك الأسرة والجماعات التقليدية في المجتمع مما يقلل أنشطتها في تنمية المجتمع وتطويره في المجالات كافة .

– شيوع الأمراض في المجتمع وزيادة معدلات الوفيات تجعل المجتمع في وضع صعب لا يستطيع من خلاله بلوغ أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة.

– المرض والوفاة يعوقان قدرة المجتمع في الدفاع عن أرضه وسكانه وعاداته وتقاليده وتراثه المقدس مما يمس بطبيعته إذ تغيرها إلى حالة لا يستطيع أبناء المجتمع قبولها والتكيف معها.

هذه هي أهم سلبيات الاثار الإجتماعية والحضارية للمرض والوفاة والتي يمكن أن توقف حركة المجتمع وتنميته .

وعلى إعتبار ان الصحة هي أساس عملية التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات، ويتاثر صحة أي مجتمع بالعديد من العوامل المتفاعلة والمؤثرة بعضها في بعض .

---

[1]- سلوى عثمان الصديقي ، مرجع سابق، ص ص 25-26 .

[2]- إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص ص 23-24 .

ثانيا– العوامل المؤثرة في الصحة في المجتمع :

هناك العديد من العوامل التي تقرر مستويات الصحة به وتتمثل هذه العوامل في: [1]

– **عوامل طبيعية:** وتتمثل في العوامل المناخية، البيئة والجغرافيا .

– **عوامل بيولوجيا:** وتتمثل في ناقلات العدوى سواء كانت حشرات مثل الذباب والناموس أو حيوانات كالفئران والذباب والكلاب .

– **عوامل إجتماعية:** وتتمثل في مستويات المعيشة والعادات والتقاليد والتعقيم .

– **عوامل إقتصادية** : مثل قصور الإمكانات المادية المتمثلة في عدم وجود إمكانات لتنفيذ برامج الرعاية الصحية مثل المسببات والتشخيص والتحصينات أو إنتشار الفقر وعدم توافر الإمكانات التي تساعد على توفير حياة صحية جيدة – مسكن وغذاء ورعاية طبية–

– **عوامل بيئية:**وتتمثل في عدم توافر المياه الصحية للشرب وصرف الفضلات بصورة صحية وما يترتب عليها من إنتشار الأمراض المعدية، وتلوث الهواء بدخان السيارات والمصانع... إلخ .

– **عوامل سكانية:** حيثالتركيبة السكانية وزيادة معدلات المواليد والوفيات والخصوبة... إلخ مما يترتب عليه مشاكل صحية وإجتماعية.

– **عوامل طبية:**مثل مدى توافر العيادات الطبية والمتخصصين والأطباء والتمريض...إلخ كل هذا يؤدي إلى مشاكل صحية وإجتماعية تؤثر في الحالة الصحية ومستوى الصحة العامة بالمجتمع .

ومن خلال هذه العوامل المؤثرة في الصحة في المجتمع لابد من العمل على ترقية الصحة وذلك عن طريق منظمات المجتمع التي تهدف إلى الحفاظ على صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية وتعليم الأفراد كيفية المحافظة على النظافة الشخصية والبيئية.

ثالثا –تعريف المؤسسة الصحية:

وفي ضوء المفهومين السابقين للصحة والمرض يمكن تعريف المؤسسة الصحية عمليا أنها " كل التنظيمات والهيئات أو المؤسسات التي تقدم أي خدمة صحية وطبية سواء كان مباشرا أو عن طريق المؤسسات والتنظيمات والوحدات الرسمية أو غير مباشرة عن طريق الجمعيات والمنظمات المساندة لقطاعي الصحة والمرض في جميع العمليات الإجرائية للصحة العامة والتي تتمثل في

[1]- سلوى عثمان الصديقي ، مرجع سابق ، ص ص 28-29 .

المؤسسات الإنشائية والتعليمية والعلاجية والوقائية سواء تعنى بها أو تمارس أعمالا صحية مختلفة تخدم الصحة العامة "[1]

أما المؤسسة الطبية فهي " كل وحدة أو تنظيم يقدم خدمات أو رعاية صحية وطبية للأفراد والمجتمع سواء في الخدمات التقليدية في المراكز الصحية أو المستشفيات أو خدمات متخصصة في مراكز الأمراض الخطيرة والدقيقة أو المستشفيات المتخصصة في الأمراض الخاصة إلى جانب الخدمات الصحية التي تقدم في المراكز المتخصصة مثل الأمومة والطفولة والتثقيف الصحي إلى جانب تقديم الخدمات الإجتماعية عن طريق الأخصائي الإجتماعي .[2]

وهناك من يعرفها على أنها :" هي كل وحدة أو تنظيم مستقل لخدمات علاجية، خدمات وقائية أو إنشائية وينطوي تحت المؤسسات العلاجية، المستشفيات العامة والعيادات والمستشفيات التخصصية والمستوصفات كما ينطوي تحت المؤسسات الوقائية مكاتب الصحة ومراكز رعاية الطفولة والأمومة والصحة المدرسية وكافة نشاطات مصلحة الطب الوقائي، ومكاتب التثقيف الصحي، كما إنتشرت المؤسسات الإنشائية كدور النقاهة ومكاتب التأهيل المهني ومراكز التأهيل المهني...إلخ".[3]

بما أن قضيتي الصحة والمرض جزء هام وحساس في قضايا وتطلعات وأهداف أي مجتمع من المجتمعات وبالتالي فإن المؤسسة الصحية هي جزء لا يتجزأ من البناء الإجتماعي لأي مجتمع. لأن تقدم وتطور وتنمية أي مجتمع في أي جانب من جوانب الحياة كالتعليم والإقتصاد والإجتماع والسياسة مرهون بصلاح البنية الصحية ولذلك يمكن تعريف المؤسسة الصحية بأنها عبارة عن مؤسسة إجتماعية صحية تقوم بأداء مختلف الوظائف العلاجية والوقائية والتدريبية والعلمية .

رابعا–الأدوار الوقائية والعلاجية للمؤسسة الصحية:

إن الهدف الأساسي والكبير للمؤسسة الصحية هو سلامة وصحة الأفراد ومن تم المجتمع من الأمراض والأوبئة فهي تقوم بكافة الأعمال والإجراءات والفعاليات الوقائية منها والعلاجية من أجل خدمة الإنسان الذي هو أعلى مانملك وهو الأساس لأي مجتمع في هذا الكون .

فالجانب الوقائي والعلاجي مكملين لبعضهما البعض فكلما كان هناك وقاية وتثقيف صحي سليم كلما قلت وإنعدمت الأمراض ولكي نقي المجتمع من الأمراض وخاصة الوبائية والمعدية منها يجب أن

[1]- قدري الشيخ علي وآخرون : علم الإجتماع الطبي ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2010 ،ص 135.

[2]- قدري الشيخ علي وآخرون، مرجع سابق، ص 137 .

[3]- إقبال إبراهيم مخلوف ، مرجع سابق ، ص 129 .

تكون الوقاية والتثقيف الصحي إلى جانب التثقيف الإجتماعي من أجل تسهيل معالجة الحالات والإصابة بالأمراض .[1]

أما الناحية العلاجية فإن المؤسسة الصحية تقدم أفضل الخدمات العلاجية للمصابين من حيث توفير أطباء الإختصاص والفنيين والمهنيين إلى جانب توفير المنشآت الصحية المختلفة بكافة فروعها وأقسامها مع توفير المقبول من الأجهزة والأدوات والمواد والعلاجات الصيدلانية...إلخ .[2]

لكن الملاحظ من الناحية النظرية والعلمية لبرامج الخدمات الصحية أنها تركز على العلاج أكثر من الوقاية وهذا ما يجعل الخدمات والرعاية الصحية ناقصة لأنها لا تشمل الوقاية التي تعتبر الأساس في عدم الوصاية بالأمراض والأوبئة ، وهذا بالإهتمام ببعض الخدمات الوقائية ، كالدورات والندوات ضد الأمراض المعدية ، القيام بحملات توعوية عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموعوالمقروء، التطعيم ضد الأمراض، الإهتمام بخدمات الأمومة والطفولة والصحة المدرسية ، الإهتمام بالبيئة وعمليات التفتيش والمراقبة الصحية والغذائية .

خامسا– أقسام المؤسسة الصحية والاداء المهني:

نقسم المؤسسة الصحية إلى عدة أقسام ووحدات ومرافق ومنشآت حسب طبيعة عملها والمهمات التي تقدمها والهدف المنشود هو خدمة الأفراد والمجتمع في قضايا الصحة والمرض والوقاية والعلاج.

وتقسم الوحدات والمرافق والمنشآت إلى:

1–المستشفيات :

إن المستشفى جزء من النظام الإجتماعي يرتبط في أداء وظائفه ببرنامج صحي متكامل مع النظام الصحي العام .[3]

وهي بذلك خير مثال على نموذج التنظيم المتعدد الأهداف وذلك لأنها تعتبر مكانا للإقامة ومكان للعلاج في ذات الوقت.

وهناك وظائف أساسية تشترك بها معظم المستشفيات الحديثة وهي: [4]

---

[1]- قدري الشيح علي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 148.

[2]- قدري الشيح علي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 148.

[3]- سيد محمد جاد الرب: الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، القاهرة مصر 2008 ، ص 40 .

[4]- سليم بطرس جلدة: إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص ص 34-31.

–تحقيق مستوى عالي من جودة الرعاية الطبية للمريض والمصاب مع تحقيق التفاعل الإجتماعي والنفسي القائم بينهما وذلك لتسهيل نجاح تشخيص المشاكل الصحية وعلاجها .

–تعليم وتدريب العاملين في المجالات الطبية والتمريضية وفي العلوم الطبية المساعدة، وذلك بتطوير مهاراتهم وقدراتهم وبذلك يكون المستشفى هو المكان الذي يتم فيه تعليم وتدريب كل الأطباء والممرضين وغيرهم.

–تعزيز البحوث في مجالات العلوم الطبية والعلوم الأخرى التي لها علاقة بالصحة، وأصبح المستشفى يضم كافة الإمكانيات التي تساعدها على أجراء مثل هذا النوع من البحوث مثل سجلات طبية أو بنك المعلومات تساعد في القيام بالبحوث والدراسات، وكذا وجود المخابر والتجهيزات الطبية التي تتيح الفرصة أمام الباحثين حتى يقوموا بالبحوث التطبيقية.

–توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الصحية الأولية، إذ أن المستشفيات تساعد على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وذلك عن طريق العيادات الأولية الخارجية حيث يتم توفير العناية الشاملة في هذه العيادات وتنسيق أو رعايته مع العيادات المتخصصة التي تقدم رعاية طبية من مستوى أعلى.

ومنه تقدم المستشفيات خدمات متقدمة في عمليات الإسعاف والطوارئ والأمراض التي تحتاج إلى تشخيص بالأجهزة المتطورة والعمليات الجراحية.

2–العيادات :

العيادة منشأة لتقديم الرعاية الصحية والخدمات الإستشارية الطبية والعلاجية البسيطة والإسعافات الأولية .

ومن مهام العيادات:[1]

– تقديم الرعاية الصحية الأولية وقاية وعلاجا وتأهيلا.

– مباشرة الحالات الإسعافية الأولية داخل وخارج الخدمات الطبية مثل الأغماء... .

– متابعة حالات الأمراض المزمنة مثل السكر والضغط... .

– إسعاف حالات الجروح والحروف والكسور.

– التحصين ضد الأمراض المعدية... .

[1]- طارق السيد : أساسيات في علم الإجتماع الطبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر 2008 ، ص 20 .

– مكافحة الأمراض المستوطنة الطفيلية والمعدية والحد من إنتشارها ونشر الوعي الصحي عن طريق إلقاء محاضرات تثقيفية وعمل مطويات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع .

وتقدم العيادات الخدمات التي تحول إليها من المراكز الصحية ومن قسم الطوارئ المستشفيات.

3- المركز الصحي (المستوصف):

هو الوحدة الصحية التي تعمل بإشراف إدارة الرعاية الصحية الأولية بالمنطقة المتواجدة بها وتهدف إلى تحسين صحة المجتمع المحلي من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لمجموعة من السكان وفق معايير محددة.

ومن وظائف المركز الصحي: [1]

– التعرف على المشكلات الصحية المنتشرة في منطقة عمل المركز الصحي والبنية الإقتصادية والإجتماعية والتركيبية السكانية وعلى الخدمات والمرافق ذات العلاقة بالصحة ومعرفة مصادر المرض وطرق العدوى وحجم المشاكل وترتيبها حسب الأولويات ووضع الحلول لمكافحتها والسيطرة عليها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بمنطقة خدمات المركز.

– تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية للسكان المستهدفين بمنطقة خدمات المركز كرعاية الأمومة والطفولة، والخدمات العلاجية، وتعزيز التغذية الصحية للفرد والمجتمع... .

– توظيف الأسس الموجهة للرعاية الصحية الأولية وإستخدامها بفعالية وكفاءة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتشمل مشاركة المجتمع، التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المجتمع والعدالة في تقديم الخدمات الصحية... .

ومنه يقدم المركز الصحي خدمات الإسعافات الأولية والتشخيص المرضي لبعض الأمراض بالإضافة إلى خدمات التثقيف الصحي عن طريق المحاضرات والندوات والدورات وخدمات الأمومة والطفولة والصحة المدرسية والتطعيم ضد الأمراض.

سادسا– الفئات الإجتماعية بالمؤسسة الصحية :

أما فيما يخص أهم الفئات التي تعمل بالمؤسسات الصحية نجد فئة الاطباء وهي الفئة الرئيسة التي تسيطر على العمل الطبي الهام، كما توجد الفئات الاخرى المساعدة التي تعتمد عليها فئة الاطباء في أداء واجباتها ومهامها الوظيفية من فئة التمريض والطاقم الإداري، وهذا ما يعكس طبيعة

[1]- طارق السيد ،مرجعسابق، ص 30 .

تقسيم العمل الداخلي القائم على توزيع المهام التنظيمية التي تقوم على التخصص و الخبرة العملية و التسلسل الإداري والتنظيمي.

و يمكن ان نشير إلى أهم هذه الفئات على النحو التالي: [1]

1-فئة الاطباء:

هي الفئة التي لها الاشراف المباشر و غير المباشر على الخدمات الطبية.

2-فئة التمريض:

هي الفئات الطبية المساعدة وهي المجموعة التي تقوم بخدمة المريض مباشرة وهي أعضاء الأقسام الداخلية العلاجية.

3- فنيو المعامل الطبية:

هي المجموعة التي تقوم بالخدمات الطبية المساعدة وتشمل أعضاء الفئات التي تسهم في الخدمة الطبية.

4- العاملون في مجال الخدمات:

وهي الفئة التي تقوم بعملية الاصلاح والصيانة والاشراف على أقسام التغذية والإعداد والتجهيز الطبي والخدمات الاخرى .

5- فئة الإداريين:

الذين يقومون بالعمليات الإدارية مثل الإعداد والنقل والتمويل والإتصال الداخلي والخارجي لتنظيم المؤسسات الصحية .

6- فئة المديرين:

الذين يقومون برسم العمليات الأساسية لتنظيم المؤسسات الإستشفائية من الناحية المالية والإدارية والطبية، وتشمل مهامهم الوظيفية الإشراف على جميع الأقسام العلاجية الداخلية والخارجية والعمل على تنفيذ القواعد واللوائح والأهداف العامة لتنظيم المؤسسات الصحية.

[1]-عبد الله محمد عبد الرحمان:إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية و الممارسات الواقعية، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2001 ، ص ص 219-220.

7- المرضى:

وهي الفئة التي يسعى جميع اعضاء التنظيم من أجل تقديم اساليب العلاج الكفيلة لتحسين حالاتهم الصحية. وهي الفئة التي يطلق عليها مخرجات أو الإنتاج الفعلي للمؤسسات الصحية.

تلك هي أهم الفئات والجماعات المهنية والإدارية العاملة داخل المؤسسات الإستشفائية والتي تتعدد وتتصنف حسب التخصص وتقسيم العمل المهني والإداري، وهذا ما يميز المؤسسات الصحية عن غيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى.

إلا أنه تجدر الإشارة ألا أن هذه الفئات المهنية ليست مستقلة من الناحية التسييرية بل تكون تابعة لتنظيمات الحكم المحلي و وزارة الصحة والمؤسسات العلاجية الكبرى في المجتمع.

سابعا- خصائص المؤسسة الصحية:

هناك عدد من الخصائص التي تميز المؤسسة الصحية عن غيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى وأهم هذه الخصائص مايلي:[1]

- تعدد الفئات العاملة داخل المؤسسة الصحية فهناك الطبيب والإداري وعضو هيئة التمريض ولكل منهم إهتماماته الخاصة به، و يهتم كل فرد بأداء وظيفته بصرف النظر عن الأخرين.

- صعوبة التنبؤ بحجم العمل في المؤسسات الصحية نظرا لصعوبة التنبؤ بحالات المرض المتوقع ولذلك على عمال المؤسسة أن يكونوا جاهزين بصفة مستمرة لإستقبال الحالات المتوقعة وغير المتوقعة.

- صعوبة تقييم نشاط المؤسسة نظرا لأن أطراف الخدمة في المؤسسة الصحية هم الأطباء ومعاونيهم بالإضافة إلى مستهلك الخدمة وهو الفرد. هذا إلى جانب صعوبة تقييم الخدمات بصفة عامة .

- يمتاز العمل داخل المؤسسات الصحية بالدقة المتناهية و الحذر الشديد في أداء الخدمة حيث ان الأمر يتعلق بصحة الانسان وأي خطا قد يودي بحياة المريض أو يؤدي إلى عجز دائم .

ثامنا - مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية الجزائريـة:

المؤسسات الصحية وعلى رأسها المؤسسات الاستشفائية هي في الحقيقة مؤسسات ذات طابع خدماتي لذلك قد تتعرض الى اختلال في التسيير ويمكن حصر هذه الاختلالات في :[2]

---

[1]- سيدمحمد جاد الرب،مرجع سابق ، ص ص 41-42 .

[2]- بن لوصيف زين الدين: تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية في ظل المتغيرات المعاصرة على الموقع www.startimes.comبتاريخ 2017/04/18.

– **الجانب التنظيمي:** إن الوضعية الصعبة التي تمر بها المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية مرتبطة بمشاكل التنظيم والتسيير واتخاذ القرارات، حيث يقتصر دور المسيرين على تنفيذ الميزانيات لا غير، عدم القيام بالمراقبة من قبل مديريات الصحة للولايات إلى هذه المؤسسات، وإن قامت بها فهي شكلية. الشيء الذي أدى إلى الإهمال الكبير في هذه المؤسسات، وإلى ارتفاع تكاليف العمل، ونوعية العلاج لم تتوقف عن التدهور. وما فاقم المشكلة هو غياب مسيرين أكفاء.

–**عدم تحريك وتحفيز الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي تتمتع بها المؤسسات الصحية وعنصرها الفعال، لكن هذا المورد الهام غير مستخدم بفعالية، وبدون تحفيز، نتيجة لضعف الأجور كذلك لا تستطيع الإدارة مكافأة العمال المجدين، مما أدى بهم أن لا يدافعوا إلا على حقوقهم: الأجور، العلاوات، شروط العمل...الخ، ونسوا واجباتهم.

كما شهدت هذه المؤسسات نزيفا هاما للمختصين الاستشفائيين الجامعيين نحو القطاع الخاص، نتيجة لتدهور ظروف العمل في القطاع العمومي و إغنائهم السريع في القطاع الخاص.

– **الجانب المالي:** إيرادات ميزانية هذه المؤسسات مرتبطة بالضمان الاجتماعي والدولة، والموارد الخاصة المتأتية من الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين تبقى ضعيفة جدا، يرجع ذلك إلى الأسعار الرمزية التي حددتها السلطات لهذه الخدمات مقارنة مع أسعار القطاع الخاص، إلى جانب عدم إهتمام عمال هذه المؤسسات بتحصيلها من جانب آخر، لأنهم لا يستفيدون منها إذا ارتفعت.

– **الصيانة:** إن الكثير من مؤسساتنا الصحية تشتغل بأقل بكثير من قدراتها، فالمعدات والتجهيزات الطبية الحديثة المتأتية من انتشار التكنولوجيات الجديدة للتشخيص والعلاج غير مستعملة كما ينبغي، بسبب عدم الاهتمام بصيانتها .

– **منافسة القطاع الخاص:** ظهور قطاع خاص ينمو يوما بعد يوم يجلب أحسن الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسات الصحية العمومية، بفعل إغراءاته المالية، وظروف العمل الجيدة في هذا القطاع.

من خلال ما سبق نجد أن المنظمة الصحية الجزائرية لا تعاني من قلة الموارد المالية، وإنما من سوء تسييرها مع غياب التحفيز بالنسبة للموظفين مما أدى الى ركود نشاطهم بسبب سوء ظروف العمل والأجور وهو ما أدى الى إختلال في التنظيم خاصة داخل هياكلها.

تاسعا- الأدوات والقواعد التيتمكن من تسييرعصريللمؤسساتالصحيةالعمومية الجزائريــة:

إن البحث عن المردودية، يتطلب تجديد تام لأدوات التسيير وقنوات الاتصال وتدرج الهياكل الصحية لقطاع الصحة.تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:[1]

- من أجل توقيف تدهور نوعية العلاج والتحكم أكثر في تكاليف التشغيل لا بد التخلي عن التسيير البيروقراطي لمؤسساتنا الصحية إلى تنظيم يسمح باستقلالية المؤسسات الصحية، وذلك بالعمل على ترقية الطرق الحديثة للتسيير .

- **تحفيز وتحريك الموارد البشرية:**تعتبر الموارد البشرية أهم الموارد التي تتمتع بها المؤسسات الصحية لذلك لا بد من تحفيز وتحريك هذه الموارد، وذلك بتحسين أجورهم ومختلف العلاوات إلى مستويات تسمح لهم بالعيش الكريم، والتفرغ كليا إلى المرضى خاصة وأن عدم رضاهم وغضبهم سببه الرئيسي ضعف مستويات أجورهم، وأن ترتبط الأجور بالعمل المقدم، حتى يمكن مكافأة المستخدمين الأكفاء بمختلف وظائفهم وبالتالي تشجيعهم على بذل المزيد من المجهودات.

كما يجب وضع سياسات للتكوين المستمر لجميع مستخدميها والسهر على تنفيذها وتقييمها، تكون حركية لأن مستقبل هذه المؤسسات مرتبط بها.

كما يجب على مسؤولي هذه المؤسسات استخدام التقنيات الحديثة فيما يخص تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية أي أن التوظيف يكون مبررا، واستخدام أدوات الاختيار مناسبة لكل صنف من المستخدمين: المقابلة، الاختبارات من أجل اختيار أحسن المترشحين لشغل أحسن وظيفة. وبالتالي تبتعد عن أسلوب المحاباة والمحسوبية في الاختيار حتى لا توظف أشخاص ليسوا في المستوى وبالتالي تكون نتائج هذا التوظيف وخيمة.

كما يجب عليها أن تهتم بالاتصالات الداخلية في هذه المؤسسات، وأن تشجع المبادرات وأن تعمل إدارتها على إشراك جميع المستخدمين في القرارات التي تهم تسيير ومستقبل مؤسساتهم.

-العمل على تحسين ظروف العمل، وتوفير المواد المستهلكة، الأدوية الأساسية بصفة دائمة .

و من أجل تحسين إيرادات هذه المؤسسات لابد من إعطاء لهذه المؤسسات الحرية في تحديد أسعار خدماتها لتعكس مستوى تكاليفها كما هو الحال في القطاع الخاص.

---

[1]- بن لوصيف زين الدين ، مرجع سابق .

-الاهتمام بالصيانة الدورية للمعدات والتجهيزات الطبية التي تتوفر عليها هذه المؤسسات، والعمل على توفير قطع الغيار لها الشيء الذي يسمح بالتكفل الصحيح بالمرضى وتقديم خدمات صحية في المستوى.

إن المشاكل الصحية التيتعاني منها مؤسسات الصحة الى جانب المنافسة مع القطاع الخاص، تحتم على مؤسساتنا الصحية التزود بتكنولوجيات معقدة ومختصين، وإلى تحول عميق لطرق تسييرها، من التسيير البيروقراطي إلى تنظيم يسمح باستقلالية تسييرها، ويعمل على خفض تكاليفها، وتصحيح مواطن خللها، وتوقيف تدهور نوعية العلاج، وذلك بأن تقدم خدمات صحية أفضل كميا ونوعيا وبأحسن تكلفة، مع ضرورة التحكم في التكنولوجيات العلاجية الحديثة واعادة الاعتبار للموارد البشرية عن طريق التكوين المتواصل وتحسين الظروف والوضعية الاجتماعية و المهنية لكافة مستخدمي قطاع الصحة ووضع تدابير تحفيزية .

خلاصة:

إن نشأة علم إجتماع الصحة يعكس الأهمية المشتركة لكل من علم الإجتماع والطب، وعلاج ظاهرتي الصحة والمرض، وفي إعطاء المرض أبعاد إجتماعية من أجل فهم أكثر الظاهرة المرضية، وبهدف تطوير الخدمات الصحية ومواجهة المرض.

ومن بين المؤسسات الإجتماعية الفاعلة في المجتمع نجد المؤسسة الصحية التي لها دور كبير وفعال في المجتمع، وهي من القطاعات الحساسة في المجتمع والتي لها صبغة ولمسة إجتماعية وذات طابع إنساني، صحي، وهي تسعى إلى تحقيق أهداف وهي الوصول بالأفراد والمجتمع في صحة جيدة.

و إن التطور الذي تشهده المنظومة الصحية من حيث تعدد الإختصاصات والوسائل التكنولوجية وأمام التزايد المستمر للطلب على الخدمة الطبية بغرض إعتماد تنظيم مؤسساتي عقلاني، لتحقيق أهداف المؤسسة الصحية، والمتمثلة في كيفية التعامل مع مشكلات المجتمع العلاجية والوقائية، بإعتبارها ذات طابع خدماتي إجتماعي، تعمل بدون إنقطاع وفي كل الأحوال والظروف.

المحاضرة الثالثة

المؤسســة التربوية

تمهيد:

ينشأ الإنسان في مجتمع متميز بخصائصه، بتاريخه، بثقافته والذي يكتسب منه الفرد عادات تسمح له بالتكيف مع اموره اليومية، ويكون هذا الإكتساب من الأسرة مباشرة في الفترة الأولى من حياته ليتسع فيشمل جماعة الرفاق، وينتظم في فترة لاحقة بصورة مباشرة في المدرسة وغير مباشرة من خلال التعامل مع المؤسسات الإجتماعية المختلفة في الشارع، أماكن القيادة، وسائل الإعلام... .

وتعتبر التربية بمفهومها الشامل مسؤولية البيئة الإجتماعية كلها لا مسؤولية الأسرة أو المدرسة لوحدها غير أن تطور المجتمعات جعل من المدرسة مؤسسة متخصصة بالوظيفة التربوية بشكل هادف ومنظم نتيجة زيادة التعقيد في المطالب التي يفرضها العصر مع الفرد وتعدد صورة الإستجابة لهذه المطالب وأصبحنا في عصرنا هذا نتوجه بأنظارنا مباشرة إلى المدرسة حيث الحديث عن التربية.

I- مؤسسة المدرسة:

ظهرت المدرسة كمؤسسة إجتماعية متخصصة بتربية النشء في الوقت الذي أصبحت فيه مؤسسات التنشئة الإجتماعية غير النظامية عاجزة أن تحقق المستوى المطلوب من التربية خاصة في وقتنا الحالي ومايشهده من تعقيدات .

وأصبح ينظر للمدرسة بإعتبارها المؤسسة الإجتماعية المهمة، المسؤولة عن التربية، ويصنف الأفراد الذين لا يلتحقون بالمدرسة في عداد الأميين من دون أن نتجاهل الدور الهام للأسرة والمؤسسات الأخرى في العملية التربوية .

وبالتالي أضيف للمدرسة عبء ثقيل، ومسؤولية إضافيةوارتبطت المدرسة بصورة مباشرة بالتربية، وأثبتت المدرسة بأنها ضرورة ملحة في مجتمع العصر الحديث. ونتيجة للتطورات الحاصلة في العصر الحديث وظهور فكرة الدولة القومية، وتعقد مطالب العمل إتسع نطاق المدرسة وحرصت الدول ومنها مجتمعنا الجزائري على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومبدأ إلزامية التعليم ومجانيته، فرصدت الدول ميزانيات لفتح المدارس لتشمل الذكور والإناث، والفقير والغني، وتكون في الأرياف والمدن .

وزادت الإهتمام بتنظيم الخبرات التربوية على صورة مناهج، وطورت برامج لإعداد المعلمين، ونظم عمل المدارس بلوائح وقوانين، وتوفير الكثير من الخدمات التعليمية المساندة وتحديد المسؤولية في المدرسة ضمن تسلسل هرمي إداري وتحديد النظام التربوي بشكل عام .

أولا –تعريف المدرسة:

تتباين تعريفات المدرسة بتباين الإتجاهات النظرية في مجال علم الإجتماع التربوي ، ويمكننا إستعراض مجموعة من التعاريف للمدرسة بوصفها مؤسسة إجتماعية ونظاما تربويا.

يعرفها **محمد صقر** " إنها مؤسسة إجتماعية من مؤسسات التنشئة الإجتماعية دورها تكوين الأفراد من مختلف النواحي في إطار منظم ".[1]

ويعرفها **رابح تركي** " هي تلك المؤسسة التربوية المقصودة والعامة لتنفيذ أهداف النظام التربوي في المجتمع " .[2]

ويعرفها **فريديريكهاستن** بأنها " نظام معقد من السلوك المنظم، الذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الوظائف في إطار النظام الإجتماعي القائم " .[3]

كما يعرفها **شيبمان Shipman** هي " شبكة من الأدوار والمراكز التي يقوم بها المدرسون والتلاميذ حيث يتم إكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الإجتماعية ".[4]

والمدرسة كما يبدو لعالم الإجتماع تتكون من السلوك والأفعال التي يقوم بها الفاعلون الإجتماعيون، ومن المعايير والقيم الناظمة للفعاليات والتفاعلات الإجتماعية والتربوية في داخلها وفي خارجها ، وهي أفعال تتصف بالتنظيم وتؤدي إلى إعادة إنتاج الحياة الإجتماعية ثقافيا وتربويا .[5]

والمؤسسة المدرسية هي حقيقة قانونية كاملة وواقع إجتماعي، بالنسبة لكونها حقيقة قانونية فإنها تأخذ أشكالا متنوعة حسب البلد (هيكلة وتنظيم، وجود المدير، طريقة التسيير، توظيف المعلمين...، أما بالنسبة لكونها واقع إجتماعي فإنها قد تتخذ عدة مظاهر حسب الدور الذي يلعبه مختلف المتعاملين التشاركيين (التلاميذ كذلك) ... .

---

[1]- محمد جمال صقر : إتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف، القاهرة مصر، 1998، ص 93 .

[2]- رابح تركي : أصول التربية والتعليم ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،.1990، ص 187 .

[3]-Beaudot Alain : Sociologie de l'école , Dunod , Paris , 1981 , P 77 .

[4]- Ibid , P 56.

[5]- علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب : علم الإجتماع المدرسي ، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الإجتماعية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروتلبنان ، 1425 هـ -2004 م ، ص 20 .

إنها جماعات خاصة وتصبح هذه الجماعة تجمعا مدرسيا حينما تتخذ هذه العلاقات معنى آخر وتعبر عن علاقات جديدة والعمل يصبح بناء جماعيا يسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة والروابط تصبح تواصلا وتبادلا والعلاقات تصبح تشاورا... .[1]

فالمدرسة تدل على نظام إجتماعي قائم بذاته، والمدرسة كمفهوم إتسع معناه لأكثر من التعبير عن مكان معين للتعليم ونشر العلم والمعرفة، حيث اصبح يدل في إحدى صوره على بناء إجتماعي يقوم بتنظيم عمليات التعليم من بداية دخول الطفل إلى المدرسة إلى غاية خروجه منها.[2]

والمدرسة هي مؤسسة إجتماعية تشتمل على سلوك الفاعلين الإجتماعيين تترابط فيما بينهم بواسطة شبكة من العلاقات بين المعلمين والتلاميذ والتي يؤدي نظاما تربويا .

فالتعليم كمفهوم متداول يدور حول العملية الرسمية التي تستهدف تنشيط الفكر وتنمية الجوانب الروحية والأخلاقية والإبتكارية والعقلية للإنسان، ولمعرفة ماهية التعليم يجب ان نتعرف على مضمون التعليم والأهداف التي يحققها:[3]

– قد يكون الهدف لدى الفرد من وراء العملية التعليمية إستخدامها كأداة لإجتياز الإمتحانات التي تؤهله لشغل وظيفة في المجتمع .

– بينما ينظر إليها البعض الاخر، على أساس ان التعليم له هدف إجتماعي، من حيث أن التعليم بمثابة الإعداد المناسب لشغل مكانة إجتماعية مرموقة في المجتمع .

– بينما الكثيرون ينظرون إلى التعليم بوصفه وسيلة للتوافق الذاتي أو تحقيق التكيف مع المجتمع المحيط من خلال زيادة معدل فهم وإدراك ما يحيط بالإنسان مما يستتبعه من زيادة فعالية الإنسان وإيجابياته نحو تحقيق الأهداف .

كما يحتوي نسق التعليم الحديث على مجموعة القيم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع، بالإضافة إلى القيم الروحية، وبذلك بحكم أنه نسق هادف يسعى إلى تكوين المواطن الصالح القادر على ان يعيش حياته ويسهم بفعالية في دفع عجلة التنمية في المجتمع وبذلك فإن النظام التعليمي لا يهدف إلى مجرد حشد أكبر كم من المعلومات لتوصيلها إلى الطلاب ولكن هو نظام

---

[1]- عبد المؤمن يعقوبي : التدبير الإداري التربوي ومشروع المؤسسة ، ط1 ، سلسلة التربية والديداكتيك ، العدد 4 ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2004 ، ص 55 .

[2]- مربوحة بولحبال نوارة : مرجع سابق، ص 200.

[3]- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية ،مناهج الممارسة، المجالات- ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2009، ص 426.

تربوي في المقام الأول، ولذلك يشتمل النظام التعليمي على أنشطة أخرى غير تعليمية يحتاجها الطلاب لإستكمال جوانب النمو المتوازن لديهم وإشباع احتياجاتهم الأساسية المرتبطة بالمرحلة العمرية التي يمرون بها.[1]

ونحن نعرفها بمايلي:" تمثل المدرسة المؤسسة الإجتماعية الرسمية من المؤسسات التربوية التي أنشأها المجتمع وعهد إليها مسؤولية إعداد الأفراد للحياة الإجتماعية .

ثانيا – العوامل التي أدت لنشوء المدرسة في المجتمع :

عملت عوامل كثيرة على نشوء المدرسة ومن هذه العوامل: [2]

– إتساع دائرة الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع، وتزايد متطلبات تلك الأنشطة من المهارات والقرارات وذلك ما جعل مسؤوليات الإعداد والتوزيع تتزايد عن إمكانية نشوء الهيئات التي تتولى بعض تلك المهام والمسؤوليات لتدريب الأفراد وإعدادهم .

– إختلاف نمط المجتمعات عن النمط التقليدي للأسرة والعشائر وظروف الحياة في المجتمعات المعاصرة أصبحت مغايرة تماما لظروف الحياة في الروابط والتجمعات التقليدية. فدائرة الحياة الاجتماعية في المجتمع واسعة و تجاوزت حدود المجتمع وحدود القبلية والعشيرة أصبحت المجتمعات تضم أكثر من طائفة عرقية وأكثر من نمط ثقافي فرعي، وهذا ما جعل الحاجة تتزايد لنشأة المؤسسات التربوية لتقوم بمهامها الوظيفية، ولكي تسهم في دعم الولاء والانتماء للمجتمع الكبيرة وتأكيد عوامل الضبط والاستقرار في نطاق المجتمع .

– تزايد التراث الثقافي للمجتمعات البشرية و حاجة المجتمع لهيئات ومؤسسات تعمل على حفظ التراث ونقله بين الأجيال وذلك مالم تسطيع الاسرة والعشيرة عمله، ومن هنا برزت الحاجة لنشأة المؤسسة التربوية المتمثلة في المدرسة اليوم لتتولى مهام نقل التراث الثقافي بين اجيال المجتمع، وبالتالي تسهم في حفاظ على وجود المجتمع واستقراره .

– تعقد التراث الثقافي وتنوع عناصره، من مكتشفات ومخترعات وما ترتب عليها من تزايد المعرفة وتعقدها. وذلك ما ادى لنشأة المؤسسة التربوية لتتولى مسؤولية تبسيط التراث الثقافي وما ينطوي عليه من مكتشفات واختراعات حيث يسهل نقلها بين الأجيال لغرض استيعابها وهضمها .

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر،مرجع سابق، ص 429 .

[2]- سيد علي شتا وآخرون : علم الإجتماع التربوي ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية مصر، 2003 ، ص ص 144-145 .

– تزايد توقعات المجتمع من الأعضاء سلوكيا و اتجاها وخاصة بالنسبة لقضايا و مشكلات الامة التي تواجه المجتمع وهنا تدعو الحاجة الى حدود مؤسسة تربوية يعتمد عليها المجتمع في ترشيد سلوك الإفراد والجماعات لما يؤكد الاتجاه والسلوك المتوقع حيال المشكلات والقضايا الأساسية التي تهم المجتمع .

– كما يشكل الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات البشرية إحدى العوامل الهامة التي دعت لوجود مؤسسات تربوية وذلك لأن الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات يترك تأثيراته على ثقافة المجتمع وإستقراره فضلا على أنه يولد الحاجة لتأكيد أو غرس بعض الآراء الثقافية وإستبعاد بعضها الذي لا يساهم في دعم إستقراره .

– ويأتي العامل الأكثر تأثيرا في حياة المجتمعات المعاصرة والمتمثل في التقدم الصناعي والتكنولوجي وإرتفاع مستوى التقنية المعاصرة وما ترتب عليها من تقدم المجتمع وتخلفه وإتساع ظاهرة التخصص وذلك ماجعل دور المدرسة يتعاظم في مجتمع اليوم، فضلا عن أنه اقتضى ترشيد المؤسسات التربوية وتطوير برامجها بحيث تتمكن من تدريب الأجيال عليها وإعدادهم بمايلبي حاجات المجتمع من أعضائه لإستثمار التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها في تنمية المجتمع وعدم تقدمه وإستقراره في نفس الوقت .

من خلال ما سبق نجد أن تطور الحياة الإجتماعية وتزايد التراث الثقافي وتعقده وإرتفاع مستوى التقنية المعاصرة وماصاحبها من تقدم صناعي جعل المجتمع لا يستوعب تقنيات الحياة المتطورة، وذلك ما إقتضى بدوره نشأة المدرسة كمؤسسة تربوبة تعنى بإعداد الأفراد بالتربية المدرسية، وأصبحت في الوقت الراهن ضرورة للمجتمعات حيث تزايدت وظائفها، ونظمت مهامها ومسؤولياتها، لتتلاءم مع تعقد ظروف الحياة وتعدد مصالح الجماعات وتنوع الإختصاصات وتزايد الحاجة إلى المهارات الدقيقة والمتعددة .

ثالثا –وظائف المدرسة:

المدرسة هي إحدى المؤسسات الإجتماعية التي توكل إليها وظيفة التربية في المجتمع، وهي تمارس وظائف إجتماعية وتربوية متعددة وتتباين هذه الوظائف خاصة في المجتمع الحديث، بتباين المجتمعات وبتباين المراحل التاريخية المختلفة، وعلى ذلك يمكن لنا ان نميز عددا من المحاور الأساسية لوظائفها المجتمعية في الآتي :

1-الوظيفة التعليمية :

تحتل الوظيفة التعليمية أولى إهتمامات المربين والقائمين على المدرسة وتدور هذه الوظيفة أساسا على : [1]

- إكتساب التلاميذ الأسلوب العلمي في التفكير والبحث والدراسة .
- تزويد التلاميذ بالمعارف الصحيحة أو العلمية .
- تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والتعبير والحساب.وتتيح لهم فرصة تعلم ذلك كله .

وهذا من أجل تدريب التلاميذ على المهارات المهنية والفنية من أجل رفع كفاءة التلميذ وتأمينه من البطالة وتدريبه على مهارات كيفية تحقيق الأهداف في حياته، ولما لا تدريبه على الإبداع والإبتكار وتنمية الإجتهاد .

2- الوظيفة النفسية :

ومن وظائف المدرسة كذلك الإشباع النفسي للتلميذ فتساهم المدرسة من خلال ما توفره من أجواء وفرص أمام التلاميذ لإشباع الكثير من الحاجات النفسية ومنها على وجه الخصوص:[2]

- تتيح الفرصة للتلاميذ لإنشاء علاقات إجتماعية وتكوين صداقات إشباعا للحاجة إلى الإنتماء .
- تتيح الفرصة للتنافس على المراتب الأولى من خلال الأنشطة العلمية والتربوية والثقافية إشباعا للحاجة إلى تحقيق الذات .
- ومن خلال النشاطات الرياضية والترفيهية تتيح الفرصة، لإشباع الحاجة إلى الترويح .
- تتيح أيضا الفرص لتحقيق الذات وتلبية الحاجة إلى الإعتراف والتقدير خاصة من خلال الأعمال الحرة والتطوعية وكثيرا ما يكون في المدرسة أخصائي نفسي أو إجتماعي للإهتمام بمعرفة النواحي النفسية للتلميذ والكشف عن المشاكل والضغوط وقضاياهم التي يعاني منها داخل المدرسة وخارجها .

فمن وظائف المدرسة تقديم الرعاية النفسية لكل طفل ومساعدته على حل مشكلاته وتنمية شخصية التلميذ الإجتماعية وتمكينه من تكوين العلاقات الإجتماعية والتكيف السليم مع محيط المدرسة بشكل يجلب له الإحترام والتقدير ويعمق الحس الحضاري والسلوك المثالي في نفسية التلميذ بشكل يساعده على التحصيل الجيد والإستيعاب العميق للمعلومات والمفاهيم التي تعطى له .

---

[1]- مراد زعيمي : مرجع سابق ، ص 143.
[2]- نفس المرجع، ص ص 143-144.

3- الوظيفة السياسية :

تقوم بين المؤسسة المدرسية والمؤسسة السياسية علاقات جوهرية، فالمؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغاياتها وتحديد إستراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه، لتحقيق أغراض سياسية إجتماعية وغالبا ما ينظر إلى المدرسة بوصفها حلقة وسيطة لتحقيق الغايات الإجتماعية التي حددها المجتمع لنفسه.

فالسياسات التربوية القائمة لأي من البلدان تحدد للمدرسة وظائفها ومهماتها وأدوارها وتصوغ لها مناهجها بما ينسجم مع التوجهات السياسية الكبرى للمجتمع المعني، فالسياسة التربوية لمجتمع ما تحدد في إطار سياسته العامة، وتسعى هذه السياسات في جملة ما تسعى إليه إلى تعزيز الأيديولوجيات الإجتماعية السائدة وتحقيق الوحدة السياسية للمجتمع .

ومنأهم الوظائف السياسية التي تلعبها المدرسة هي: [1]

- التأكيد على الوحدة القومية للمجتمع .
- ضمان الوحدة السياسية.
- تكريس الإيديولوجيا السائدة.
- المحافظة على بنية المجتمع الطبقية .
- تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية .

إذا تقوم المدرسة بوظيفة تنمية الإطار القومي وتنمية هذه التغيرات لا يأتي إلا عن طريق التعليم والممارسة والأداء، حيث يسهم التعليم بذلك في تفهم الأفراد لدوافع القرارات السياسية التي يتخذها واضعوا السياسة وفقا للإيديولوجية التي يسير عليها المجتمع .

فالمدرسة ليست وسيلة المجتمع في التنشئة الإجتماعية فحسب وإنما هي وسيلة النظام السياسي في التنشئة السياسية، خاصة فيما يتعلق بتوضيح مفاهيم السلطة وحقوق الإنسان، والوحدة الوطنية والإنتماء القومي... .

4- الوظيفة الإقتصادية :

وتعني ذلك أن المدرسة تعتبر المصدر الأول لتوفير الأيدي العاملة المدربة والتي لديها العديد من المهارات لدعم النظام الإقتصادي في المجتمع .

---

[1]- علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب ، مرجع سابق ، ص ص 35- 36 .

وعلى ضوء ذلك نجد أن النظام التعليمي يقوم بعملية التدريب والتأهيل العلمي المتخصص حسب تنوع قدرات الأفراد ووفقا لإحتياجات سوق العمل .[1]

تلعب المدرسة دورا هاما في تلبية إحتياجات التكنولوجيا الحديثة من أيدي عاملة وعلماء وخبراء...حيث ينظر أصحاب النزعة الإقتصادية إلى المدرسة من حيث أنها مؤسسة إنتاجية لها مخرجات من ذوي الشهادات والتي تطرحهم في سوق العمل وفقا لمبدأ العرض والطلب الإقتصادي .

5- الوظيفة الإجتماعية :

تسهر المدرسة على تدريب تلاميذها على الحياة الإجتماعية وذلك بالممارسة والمواجهة لجميع المشاكل التي تحيط بهم ويمكن حصر هذه الوظيفة في: [2]

- تعمل المدرسة على نقل التراث الثقافي والمحافظة عليه، فالمدرسة توفر المناهج التربوية الغنية بالتراث الثقافي، بما تحمله من قيم ومعاني ومفاهيم...فتنقل بفعالية الخبرة الإنسانية المتراكمة والمتزايدة التي تتضمنها الحياة الإجتماعية للمجتمع .

- تبسيط التراث الثقافي وجعله ميسورا أمام التلاميذ حتى يستطيعوا الإلمام به، وتقديمه بطريقة تتلاءم مع قدرات التلاميذ في مختلف مراحل نموهم الفعلي والجسمي والنفسي والروحي .

- تطهير وتنقية التراث والتخلص من الخرافات، حيث تعمل المدرسة على تغيير الجوانب بطريقة أكثر عقلانية حتى يتمكن التلاميذ من الوصول إلى نتائج الأجيال السابقة والإستفادة من الإيجابيات، وتخطي السلبيات بما يحقق التكامل السليم بين الفروع المعرفية، تجمع بين الأصالة والتجدد .

- الإبتكار الثقافي ويتحقق من خلال الجو الذي تتيحه المدرسة لنمو قدرات الفرد والخروج من حدود جماعته الأولية بالإعتماد على الوسائل التربوية المختلفة التي لا تنظر إليهم على أنهم مستهلكون فقط للثقافة بل تعمل على ان يكونوا مبدعين مبتكرين محددين للثقافة ولمختلف أساليب الحياة .

- الضبط الإجتماعي الذي يتم من خلال تدعيم المدرسة بالقيم والمعايير الإجتماعية المتضمنة في مناهجها وفي سلوك المعلمين والمربين مما يساعد التلاميذ على تمثل هذه القيم ويقلل من فرص الإنحراف الإجتماعي .

- التقريب بين الفئات الإجتماعية من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للتلاميذ وفسح المجال أمامهم لمواصلة التعليم في وسط إجتماعي مشترك.

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر ،مرجع سابق ، ص 427 .

[2]-مراد زعيمي: مرجع سابق ، ص ص145-146 .

تلعب المدرسة دورا يتميز بالأهمية حيث يساعد التعليم الأفراد على أن يكون سلوكهم متسقا مع انساق المجتمع وأبنيته الإجتماعية وتعزز التواصل القومي بين جميع أفراد المجتمع وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع .

ولكن لا تقوم المدرسة بعملية نقل ثقافة المجتمع وحضارته عبر الأجيال بما تحتويه من قيم ومعايير وإتجاهات كما هي ولكنها تعمل على تخليص التراث الثقافي من بعض معوقاته والإبقاء على سماته الإيجابية، بما يمكن التلميذ من أخذ صورة كلية وعامة على ثقافة المجتمع وتطوير المفاهيم الثقافية في عقلية الطفل بشكل يجعلها تخدم المجتمع وتتوافق مع متطلباته ومعطياته.

6- الوظيفة التربوية (التنشئة الإجتماعية) :

تعد عملية التنشئة الإجتماعية عملية موضوعية ويعمل المجتمع بمقتضاها على التأثير في سلوك الفرد قصد جعله متكيفا مع بيئته الإجتماعية، وتمثل الأسرة الوحدة الأساسية في بيئة الطفل الاجتماعية المسؤولة على إعداده إجتماعيا وثقافيا... غير انها لم تعد اليوم قادرة بمفردها على القيام بهذا الدور فجاءت المدرسة لتشكل بيئة إجتماعية ثانية هامة وأساسية .[1]

حيث تقوم المدرسة بإعداد الأجيال الجديدة روحيا ومعرفيا سلوكيا وبدنيا وأخلاقيا ومهنيا، وذلك من أجل أن تحقق للأفراد إكتساب عضوية الجماعة والمساهمة في نشاطات الحياة الإجتماعية المختلفة .[2] والإهتمام بالتوجيه التربوي بما يقوّم السلوك الإجتماعي للتلميذ ويغرس فيه الآداب والأخلاق الفاضلة، بما يمكن الطفل من المثابرة في العمل المدرسي ويثير فيه التحصيل والإنجاز وحب المدرسة .

فالمدرسة مؤسسة تربوية وهي مؤسسة للتنشئة الإجتماعية تعكس المجتمع بصورة مصغرة، كما أنها توفر الوسائل والظروف الكفيلة بتربية النشء، وهي تعد بحق المؤسسة الإجتماعية الثانية بعد الأسرة للقيام بوظيفة التنشئة الإجتماعية للأطفال، بما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمع وتكوين المواطن الصالح القادر على أن يعيش حياته ويسهم بفعالية في دفع عجلة التنمية في المجتمع . وتتحدد وظائفها في ضوء الأهداف التربوية للمجتمع.

---

[1]- مربوحة بولحبال نوار ، مرجع سابق ، ص 207 .

[2]- علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب ، مرجع سابق ، ص 34 .

رابعا– الأدوار الرئيسية داخل المؤسسة المدرسية:

يتضمن النظام التربوي مجموعة من الأدوار، ولكل دور منها مهام ونشاطات مختلفة يؤديها شاغلي هذه الأدوار داخل التنظيم التربوي، وترتبط بتنظيم العلاقات الإجتماعية داخل المؤسسات التربوية، وبتنظيم التفاعل الإجتماعي بين الجماعات التربوية، ومن الأدوار الأساسية داخل النظام المدرسي نجد :

دور المدرس، دور التلميذ، ودور الآباء .

1–دور المدرس:

يتمثل في المهام الموكلة للمدرس وغيره من ذوي العلاقة الفنية بعملية التعليم، ويعتمد النظام التربوي على هذه الفئة في تنفيذ مهامه الوظيفية كما أن هذه الفئة تتعامل بصورة مباشرة مع الجماعات التربوية الأخرى مثل الإدارة التربوية وجماعة التلاميذ، حيث يبلغ هذا التفاعل ذروته في غرفة الصف.[1]

ولا توجد مدرسة بدون مدرسين وتلاميذ وهم الذين يكونونها، والواقع أن المدرس في أي دولة هو قطب السياسة التعليمية وسندها، ولهذا تهتم كل الدول بإعداد المعلم لأنه ينقل خبراته وعلمه إلى تلاميذه كما تؤثر شخصية وطباعه عليهم .

ومن هنا ينظر علم الإجتماع التربوي إلى المدرس بإعتباره قائد جماعته وهو الشخصية المركزية في حجرة الدراسة وعلى قدر سيطرته على الموقف على قدر إستجابة التلاميذ له، ولكي يتحقق التعليم الحقيقي لابد من التفاعل القيمي بين المعلم وتلاميذه من ناحية الأداء الصادق وإستجابة التلاميذ لهذا الأداء في ضوء معايير الإلتزام فهو ناقل للمعرفة وموجه وحكم وبديل لمكانة الأب .[2]

إن هذه القرارات الشخصية التي يتمتع بها المدرس تختلف من معلم لآخر بناء على ما تلقاه من تعليم وتدريب وما أكتسبه من خبرات ومهارات في مسار عمله.

2–دور التلميذ:

ولقد كان التلميذ في المدرسة يتعلم إلى جانب العلوم الأساسية الثلاث القراءة والحساب، وكذلك الخلاق والتهذيب.

---

[1]- سيد علي شتا وآخرون ، مرجع سابق ، ص 126

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التربية والمجتمع - دراسة في علم الإجتماع التربية- ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 82 .

إن المظهر الأساسي لدور التلميذ هو الطاعة الكاملة فالتلميذ عليه أن يتعود على النظام، خاصة ما يرتبط بالإنضباط وإحترام توجيه وأوامر المدرس .[1]

إضافة إلى علاقة التلاميذ ببعضهم فإن هناك ما يرتبط بدور التلميذ من مهام تتمثل في صور التفاعل والعلاقات التي تقوم بين فئة التلاميذ وفئة المدرسين سواء في محيط الفصل الدراسي أو في نطاق المدرسة على مستوى المناهج اللاصفية.[2]

إن دور التلميذ في المدرسة هو تلقي المعرفة وتطوير المهارات والرعايا والتنشئة الاجتماعية والأنواع الصحيحة من الاتجاهات والإعداد للحياة المستقبلية في المجتمع.

3-دورالآباء:

ولتوثيق الصلة بين المدرسة والأسرة يعتبر الآباء كشركاء مع المدرسين في إنجاز عملية التربية وبالرغم من أن الآباء والمدرسين يشتركون في أن الطفل هو مركز اهتمامهم، إلا أن التعبير والقصد عن ذلك يختلفان في الحقيقة، فالغالبية من الآباء تستهدف نجاح أبنائهم، وأن يحصلوا أكثر مما حصلوه هم أنفسهم دراسيا.

أما المدرسون فيريدون لتلاميذهم التقدم وعندما يشارك الآباء المدرسون في تقدير أهمية التعليم تصبح العلاقة بين الجماعتين أكثر سهولة.[3]

وعموما تقوم المدرسة بالتنشئة الاجتماعية، والتي يتم بواسطتها اكتساب الفرد القيم والاتجاهات التي تميزه.

و تعتبر المدرسة من أكثر الوسائط أهمية في عملية التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة والتي يتم من بواسطتها إكساب الفرد القيم والاتجاهات، ونشر قيم المجتمع، فهي مسؤولة عن تطبيع تلاميذها وغرس كل ما هو جدير بالاهتمام من التراث الثقافي وكذلك تكيفهم الاجتماعي.

وهنا تبرز أهمية تنظيم العلاقات وتوجيه التفاعل بين الجماعات التربوية وبالتالي ترشيد الأدوار المختلفة وتوجيه السلوك في مساره الذي يحقق توقعات المجتمع والمؤسسة التربوية من شاغلي الأدوار المختلفة داخل المؤسسات التربوية.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق ، ص 77 .

[2]- سيد علي شتا وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 126-127 .

[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 79

خامسا – القيادة في المؤسسة المدرسية :

القائد هو القادر على التأثير على سلوك الأعضاء له من أسلوب الإقناع ما يحفزهم ويرغبهم في القيام بمهامهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، فالقائد هو المسؤول الأول عن تنسيق نشاطات الأعضاء العاملين معه وتوجيه جهودهم نحو أهداف معينة.[1]

و من هذا التعريف يتضح مسؤوليات مدير المؤسسة التعليمية في توجيه جميع الجهود والكفاءات نحو الرفع من مستوى التعليم، بدءا بالإشراف الإداري وتنظيمه وتفعيل نشاطات المدرسين على العمل والانضباط وتحفيز التلاميذ على بذل الجهد والمثابرة، بالإضافة إلى حرصه على توفير جميع الوسائل والإمكانات التعليمية اللازمة لإنجاح العملية التعليمية. [2]

فالمدرسة هي المسؤولة الأولى عن تربية الفرد و إعداده للحياة ومده بدعائم ثابتة، ومن تم ليس في وسع مدير المدرسة أن يؤدي مهامه على أحسن وجه إلا إذا كان ضليعا بمختلف الكفايات متمكنا بمهارات معرفية إنسانية وفنية تيسّر له القيام بدور القائد والمشرف والمستشار داخل مؤسسته وخارجها، وبذلك نجد مهمة المدير قد تشعبت لتتماشى ومعطيات العصر وما آلت إليه المستجدات التربوية.[3]

إن أهم عمل أخلاقي يمكن أن تقوم به القيادة المدرسية هو أن تخلق بيئة تعليمية في المدارس تدعم القيم الأخلاقية في عملية التعليم والتعلم. وإن التعلم كما ينظر له في العصر الحديث، هو بحث أخلاقي مثلما هو بحث فكري. إذن هذا ما يجب أن تعلّمه المدرسة، وهذا ما يجب أن يخطط له القادة التربويون، ومثل هذا الفهم الأخلاقي للقيادة التربوية يتطلب حديثا مختلفا بين القادة والمعلمين والمشرفين وأولياء الأمور فيما يتعلق بالمنهاج المدرسي وتقويم أداء التلاميذ وتقويم المعلمين، كما يتطلب نوعا مختلفا من الإعداد الأكاديمي للإداريين.

وهذه المنظومة الأخلاقية للقيادة التربوية:[4]

- أن يكون الهدف الأساسي لقراراتها وأفعالها لصالح التلاميذ ومنفعتهم.
- أن يحقق المسؤوليات المهنية بنزاهة واستقامة.
- تدعم المبدأ الذي يحمي الحقوق المدنية والإنسانية لجميع الأفراد.
- يمتثل للقوانين الوطنية والمحلية.

---

[2]- عبد المومن يعقوبي ، مرجع سابق ، ص 63.

[2]-نفس المرجع ، ص 63

[3]-نفس المرجع ، ص 63

[1]-كمال سليم : دواعي القيادة التربوية ،ط1 ، دار المسيرة ، عمان الاردن ،2013 ، ص ص248-249 .

– ينفّذ السياسات والأنظمة الإدارية التي تضعها المؤسسة التربوية المشرفة.

– يعمل على تعديل أو تصحيح القوانين والسياسات والأنظمة التي لا تتلاءم مع الأهداف التربوية السليمة.

– يتجنب استخدام المنصب الإداري لمكاسب شخصية من خلال المؤشرات السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية وغيرها.

– يقبل الدرجات العلمية والأكاديمية أو الشهادات المهنية التي تصدر عن مؤسسات معترف بها.

و بهذا نجد إن مهمة المدير أو القائد التربوي لا تنحصر في التسيير الروتيني للشؤون الإدارية، ولا في المحافظة على النظام الداخلي، ولا في السهر على تطبيع المناهج الرسمية والمحافظة على التجهيزات والبنايات المدرسية فحسب بل نجد مهمته تعدت إلى القيام بأدوار ومهام أخرى تتماشى ومعطيات العصر و ما آلت إليه المستجدات التربوية .

وهكذا لا تقتصر أهمية المدرسة على مناهجها الدراسية ولا على ما يتعلمه التلميذ من معارف ومهارات، إنما تبدو أهميتها في بنية التنظيم الإجتماعي للمدرسة نفسها وشكل العلاقات الإجتماعية الهرمية داخل المؤسسة والتي تعمل على غرس قيم ومعايير لإستقرار نظام العمل.

II– مؤسسة الأسرة:

الأسرة في المؤسسة الإجتماعية التي تتولى تنشئة الطفل، وبذلك تكون الأسرة الجماعة الأولية التي تكسب الطفل الخصائص الإجتماعية والنفسية والمعرفية للمجتمع .

كما أنها تكون الوسيلة التي يبنى بها الطفل بناء سليما، ففيها يعيش الأنسان السنوات التشكيلية الأولى من عمره، وفيها تنمو أنماط الشخصية الإجتماعية وهي المركز الأساسي لحياة الفرد والمكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية وإستمرارها، وفيها يتعلم الطفل لغته القومية .

وحتى بعد أن أصبحت المدرسة ركنا هاما في نظام التربية في المجتمعات، فإنها لم تقلل من شأن الأسرة في العملية التربوية، بل أنها تسعى جاهدة لتأكيد اهمية دور الأسرة .

فالمدرسة قبل أن تتمكن من إستقبال الأطفال في صفوفها الأولى تكون الأسرة قد مارست دورا فاعلا في تربيتهم جسميا وعقليا وإنفعاليا وإجتماعيا، ثم يعهد للمدرسة إستكمال العملية التربوية .

وبذلك تكون الأسرة مؤسسة المجتمع الأساسية في الحفاظ عليه وعلى تراثه الثقافي، في حالة أخذ الأسرة مسؤولياتها في التنشئة الإجتماعية وأنماطها الفعالة في سلوك الطفل .

أولا –تعريف الأسرة:

توجد تعاريف كثيرة بمفهوم الأسرة لذا سوف نتبنى مجموعة من التعاريف كنماذج لما قدمه الباحثون حيث نجد :

يعرفها **محمد عاطف غيث** على أنها " جماعة إجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وإمرأة تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة وأبناء هما الذين ينتجون عن هذه العلاقة "[1]

كما أن هناك من يعرفها بأنها :" جماعة اولية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين إثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية مشروعة ".[2]

ووضع كل من **بيرجس ولوك** في كتابهما الأسرة The family عام 1953 ، تعريفا للأسرة مضمونها أنها " مجموعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلون سويا ولكلدورمحدد كزوج أو زوجة، أب أو ام أوأخ أو أخت مكونينثقافة مشتركة " .[3]

ويعرفها **مراد زعيمي** " الأسرة هي الوحدة الإجتماعية القاعدية في المجتمع، والتي تقوم أساسا على العلاقة الزوجية لتلبية حاجات فطرية والقيام بوظائف شخصية وإجتماعية ."[4]

ويمكن لنا على أساس التعريفات السابقة للأسرة أن نحدد مكوناتها الأساسسية على النحو التالي:

– على المستوى المادي، تتكون الأسرة من أفراد كالزوج الزوجة الأطفال يعيشون في مكان واحد (المنزل).

– تشكل الأسرة على المستوى الإجتماعي وحدة إقتصادية ثقافية إجتماعية تربط بين أفرادها علاقة إجتماعية تعاونية وروحية .

– تمارس الأسرة وظائف متعددة بيولوجية (إنجابية) تربوية (تنشئة إجتماعية) وإقتصادية (تأمين الحاجات المادية) .

– تشتمل الأسرة على منظومة من المراكز والأدوار: مثل مركز الأب، مركز الأم، مركز الطفل، مركز الأخ والأخت، وتقوم بين هذه المراكز نسق من الأدوار المتكاملة التي تعكس صيغة التفاعل بين أعضاء الأسرة .

---

[1]- محمد عاطف غيث : قاموس علم الإجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة مصر ، 1979 ، ص 176 .
[2]- عبد الله الرشدان : علم الاجتماع التربوي، دار عمان، الأردن ،1984، ص 130.
[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 181 .
[4]- مراد زعيمي : مرجع سابق ، ص 65 .

– يوجد في الأسرة نمط خاص من المعايير والقيم والمفاهيم التي توجه سلوك أفرادها وتنظم تفاعلاتهم المختلفة.

ونرى بأن الأسرة رابطة إجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفال، أي هي وحدة من الشخصيات المتفاعلة، وهي المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد مبادئ التربية الإجتماعية من خلال قيامها بعملية التنشئة الإجتماعية، ونقل تطلعات وتوقعات وأهداف المجتمع لأبنائها.

ثانيا – وظائف الأسرة :

لا شك أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتقوم الأسرة بعدد من الوظائف نحو هذا المجتمع من خلال عملية التنشئة الإجتماعية التي تقوم بها نحو ابنائها ويمكن تلخيص هذه الوظائف في :

– أول وظيفة من وظائف الأسرة إنجاب الطفال والمحافظة على النوع البشري ، فالأسرة هي منبع تجديد أجيال المجتمع من مرحلة لأخرى .

– الرعاية الصحية للأطفال، فالصحة الجسدية للطفل تنعكس على النمو السليم لشخصية الطفل ولبنيته النفسية والإجتماعية .

– ممارسة الضبط الإجتماعي على الأبناء والذي يتعلق بالسلوك الأخلاقي للفرد والعلاقات الإجتماعية في المحيط، وهي سلطان نفسي تبنيه الأسرة في ضمير الطفل، كلما حاول الجنوح إلى الإنحراف .

– نقل التراث الثقافي للطفل في شكل نماذج سلوكية وفي صورة محببة إليه، فالأسرة تقوم بتجسيم الثقافة أمام الطفل بشكل يستطيع الطفل إستيعاب الثقافة ورموزها الحضارية، وإسقاطها على المواقف التي يتعرض لها، وثمرة هذه الوظيفة هي إنبثاق الطفل من المجتمع وهو ما يمثله في تصوراته وقناعاته وتوجهاته الفكرية ويمثله في توقعاته وأهدافه التنموية، ويمثله في كفاحه. ومثابرته في الوقوف والبقاء إزاء الأمم الأخرى .

– العمل على توثيق الصلة بين الطفل والبيئة التي تحيط به وإستغلال هذه المسألة في تدريب الطفل وترويضه على السلوك الإجتماعي السوي، وكيفية إستخدامه للمبادئ والقيم التي تلقاها من أسرته في الواقع الإجتماعي، وتعليمه الملاحظة وجميع الحقائق، وتحليل تصرفات الناس والإستنتاج وإثارة الرغبة في نفسه حول تفهم حقائق الأشياء، والكشف عن طبائعها والإستفادة من التجارب المحيطة .

– إن توفير الأسرة الجو المناسب لإشباع حاجات الطفل الأساسية كالحاجة إلى الأمن والحاجة البيولوجية والحاجة إلى الإستقلال والحاجة إلى الحماية.[1]

– التربية الدينية حيث يكون الإنسان حين مولده على الفطرة وذويه هم الذين يكسبونه إتجاهاته الدينية ومهارات القيام بالعبادات وإحترام القيم الدينية والروحية للمذهب الذي ينتمي إليه ذويه وللمذاهب الأخرى الموجودة في النظام الإجتماعي الديني، وتبقى الأسرة بإتجاهاتها الدينية ونمط سلوكها قدوة لأبنائها حتى بعد إلتحاقهم بالمدارس .

– العناية بالصحة النفسية، إن محبة الوالدين للأطفال وطرق تفاعلهم الإجتماعي بالأبناء تنعكس على شخصياتهم والتركيز هنا يقع على عاتق الآباء في تعويد أبنائهم الإستقلالية وعدم الإتكالية، والإستقرار النفسي والإطمئنان والشعور بالتقدير والحرية المقيدة بالنظام وتكوين عواطف سليمة تجاه الأشخاص والأشياء وتعويدهم اللجوء إلى معايير سليمة في احكامهم، والإلتجاء إلى وسائل مقبولة في الترويح عن انفسهم وإستغلال اوقات فراغهم .

– لقد إتخذت وظيفة التنشئة في الأسرة مسارا تطوريا بحسب تطور الأسرة ولكن ظلت القاعدة التربوية مبنية في الأسرة دائما على إكتساب أطفالها المهارات والعادات والقيم الشائعة في الحياة العامة السائدة في العصر والمكان الذي توجد به الأسرة ذاتها، بمعنى آخر أن وظيفة التنشئة بقيت تلازم الأسرة على الرغم من أن وسائل التنشئة تتغير بإستمرار .[2]

من خلال ما سبق نجد أن الأسرة تقوم بعدد من الوظائف الأساسية، فالأسرة مازالت هي النظام الطبيعي للإنجاب بما يضمن للمجتمع نموه وإستمراره، كما توفر التفاعل العاطفي وحماية ورعاية اطفالها.

ومع التقدم الحضاري ظهرت مؤسسات إجتماعية اخرى تعنى ببعض هذه الجوانب، ومع ذلك مازالت الأسرة ترتبط بالتربية إرتباطا وثيقا في المحدد الأول في عملية التنشئة الإجتماعية، وفيها يتعلم الطفل أساليب السلوك الفردية ويتلقى الكثير من عادات المجتمع، ويكتسب التراث الإجتماعي من خلال معيشته في المجتمع، كما تعمل على المحافظة على الضبط الإجتماعي، وما يصاحب ذلك من تربية

[1]- عامر مصباح : التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية ، ط1 ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 84-86 .

[2]- مربوحة بولحبال نوار ، مرجع سابق ، ص ص 193 – 194 .

وتعليم وتأديب، وتعتبر الأسرة المكان الطبيعي ليشبّع الفرد بتعاليم دينية، ويتعلم المحافظة على حقوقه والقيام بواجباته، وبالتالي يكتسب مكانة إجتماعية من الأسرة التي تربى فيها .

III- العلاقة بين الأسرة والمدرسة:

عندما يلتحق الطفل بالمدرسة وهو في سن الخامسة أو السادسة يكون قد حصل على قدر من الثقافة في الأسرة تؤهله لأن يقرّب المسافة التربوية المدرسية مع التربية المنزلية التي كثيرا مايكون لها تأثير فعال على التربية المدرسية .

وفي هذا الخصوص يعلن كل من **بييربورديو** وزميله **باسرون** في جل أعمالهما عن الدور الكبير الذي يلعبه العامل الثقافي على مستوى التحصيل المدرسي للأطفال.[1]

فحسب **بيير بورديو** فالرأس مال الثقافي هو موارد الفرد الثقافية وما يملكه من مهارات وكفاءات ومواهب وقدرات معرفية ومهنية وحرفية في مجال الثقافة، اكتسبها على أساس إما مؤهله العلمي وعدد سنوات الدراسة في المدرسة، أو من وضع العائلة وعلاقاتها بالمجالات الثقافية المختلفة والتي يكتسبها من عمليات التنشئة الاجتماعية .

فالعلاقة بين المدرسة والأسرة علاقة بالغة الأهمية لأن كلاهما يعملان على تحقيق هدف واحد مشترك هو التربية والتنشئة الإجتماعية بكل ما تشمله هذه العملية من صعوبات وتحديات .

فالطفل الذي تلقى عناية من أسرته وأحيط بالرعاية قد يجد في المدرسة تشجيعا أكبر، لأن محصلة التربية الأسرية يدعم مسار التوجهات المدرسية، وبالتالي يصل الطفل إلى المدرسة وله إرث ثقافي، يؤثر في سيرته المدرسية ونجاحه .

وتكمن إشكالية العلاقة بين المؤسستين في منظومة من التناقضات الحيوية التي تفصل بينهما .

ويمكن تحديد هذه التناقضات على النحو التالي : [2]

- في الأسرة يستخدم الطفل مستويات لغوية مختلفة عن هذه التي يتكلمها في المدرسة .
- في الأسرة يكون الطفل مركز لإهتمام العائلة ولكنه في المدرسة يجد نفسه على مبدأ المساواة مع الآخرين .
- للأسرة معايير تختلف عن هذه التي تسود في المدرسة .

---

[1] -Watfa Ali , l'inégalité des chances , étude de la question dans la societé syrienne d'aujourd'hui , université de Caen Normandie , France , 1985. P 48 .

[2]- علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب ، مرجع سابق ، ص 139 .

– الأسرة تلبي إحتياجات الطفل بينما لا نجد ذلك في عالم المدرسة .

ويتبين لنا هذه التناقضات القائمة بين مؤسستي الأسرة والمدرسة أهمية وجود إتصال بين المدرسين لتحقيق عالما أفضل للطفل يكون فيه التجانس بين المؤسستين .

وعلى كل حال فإن قيام نوع من التعاون بين المدرسة والأسرة يمكن أن يساعد في تحاشي كثيرا من العيوب التي تنشأ من تقصير الأسرة أو المدرسة في القيام بدورها. ويعتبر التعاون بين الأسرة والمدرسة هاما لكون الطفل يقضي معظم وقته إما في البيئة الأولى أو الثانية وينعكس ما يكتسبه من إحداهما على سلوكه في الأخرى . لذلك لم تنقطع دعوات المربين لتكامل عملهما .[1]

ويمكن إعتبار الأمور التالية من مبررات التعاون بين هاتين المؤسستين : [2]

– إن الأطفال يأتون إلى المدرسة من أسر متباينة في أوضاعها وظروفها ولو تجاهلت المدرسة هذه الظروف وتعاملت مع الأطفال وكأنهم متهيئين للتعلم المدرسي بنفس المستوى، لوجدت أن إسترتيجياتها المشتركة لا تقود إلى نتائج نافعة لدى الجميع .

– إن التعاون بين الأسرة والمدرسة يجعل خطة العمل التربوي مشتركة بينهما على ضوء إعتماد أهداف مشتركة توجه عمليات التربية في كلتا المؤسستين .

– يفهم بعض الآباء من إلتحاق الأبناء بالمدارس أن كل وقت الطفل يجب أن يخصص للدراسة، ولذلك فإنهم يعرقلون نمو أبنائهم إنفعاليا وبدنيا ونفسيا وإجتماعيا لزيادة التشديد على إستغلال كل الوقت في الدراسة، وفي الجانب المقابل يخطئ بعض المدرسين في حجم الواجبات البيتية التي يلقون بها على عاتق التلميذ بحيث لا يجد فرصة لنشاطات أخرى غير الدراسة، وهكذا يكون في التعاون بين المؤسستين مايعطي فرصة لتوضيح المواقف بشكل أفضل خدمة للنمو السليم للمتعلم .

– ليست المدرسة دائما هي المؤسسة الأكثر تطورا، كما ان الأسرة أحيانا لا يرتفع مستواها إلى الأهداف التي تضعها المدارس، ولذلك يكون التعاون بينهما ما يسمح بالتلاقي بين ثقافتي المؤسستين، وبالتالي مايسمح بإرتقاء تطلعات كل منهما إلى مستوى متطلبات العصر.

---

[1]- سامي سلطي عريفج : مدخل إلى التربية ، ط2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1422 هـ ، 2002 م ، ص 139 .

[2]- نفس المرجع ، ص ص 266-267 .

وفي هذا المقام تبرز أهمية التواصل بين مؤسستي الأسرة والمدرسة للعناية بالطفل وتنمية قابليته النفسية والإجتماعية، إذ يجب على الأسرة أن تواكب مختلف التحولات الحاصلة في الحياة المدرسية لأطفالها ويتم ذلك بالإتصال بالمدرسة والقائمين عليها، من أجل تنمية قدرات وإمكانيات الطفل .

خلاصة :

إن نشأة المؤسسات التربوية قد إرتبط بحاجات المجتمع التربوية وإتساع دائرة تلك الحاجات على مدار العصور فحاجة المجتمع لنقل موروثاته الثقافية وترسيخها فضلا عن حاجته لتنمية قدرات الأفراد العقلية والأخلاقية وإكسابهم انماط السلوك المختلفة قد جعلته يؤكد على التربية لإشباع تلك الحاجات وقد وجد المجتمع في التربية وسيلة لتدريب الصغار عليها، مما يجعلهم يكتسبون طريقة حياة الجماعة، وعن طريقها ترسّخ القواعد والمعايير التي توجه نشاط الأفراد وتوجيههم في مختلف مجالات الحياة لدعم علاقات التعاون والحد من أنماط الصراع التي تؤثر على إستقرار المجتمع، ويعتمد الأفراد على أنفسهم ويتعودون على تحمل المسؤولية والولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه .

المحاضرة الرابعة

المؤسســة القضائية

تمهيد :

إن العدالة تشكل أساس وعماد الدولة وهي الضامنة للحقوق والحريات ، فالأفراد حينما يتعاملون مع كثير من الأمور يحاولون بقدر المستطاع أن يعرفوا حقوقهم الطبيعية والواجبات التي يجب امتثالها من الناحية القانونية في أية مسألة تهمهم .

وبالتالي فإن علاقة القانون بالمجتمع هي علاقة وثيقة فلا قانون بلا مجتمع ومن الإستحالة إقامة مجتمع بلا قانون سواء على مستوى العلاقات المحلية أو الدولية .

إن القانون بمثابة ظاهرة إجتماعية من الإستحالة فهمها وتحليلها من دون الأخذ في الإعتبار مدى تقبلها من المجتمع فهو وضع لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، فالقانون قائم على توزيع الحقوق والواجبات بطريقة عادلة وحماية أفراد المجتمع .

إذا هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات القانونية وعلم الإجتماع، فالقانون يعتمد على علم الإجتماع في التعرف على الحقائق والظواهر الإجتماعية المختلفة ليتسنى له تنظيمها بوضع قواعد السلوك التي تتناسب وتتلائم مع البيئة الإجتماعية التي وضعت من اجلها، لذلك تختلف القواعد القانونية من مجتمع إلى آخر لإختلاف الظواهر الإجتماعية. ويقدم علم الإجتماع خدمة جليلة للمؤسسات القانونية عن طريق التحقيقات أو الإستقصاءات الإجتماعية أو سبر الآراء التي تمكن المشرع وهو يضع القواعد القانونية من التكهن بمدى تقبل هذه القواعد من طرف الأفراد الذين تخاطبهم، وبذلك يكون القانون مدينا لعلم الإجتماع بكثير من المواد الأولية التي يصنع منها نسيجه.[1]

وهكذا لابد من الإهتمام والإرتقاء بالمؤسسات القضائية من خلال جودة القضاء بتقريب العدالة من المتقاضين والتكيف مع التطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتشريعية. فالقضاء والعدل متلازمان.

[1]- محمد سعيد جعفور: مدخل الى العلوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، دار هومة، بوزريعة الجزائر، 1999، ص 53.

أولا –تعريف المؤسسة القضائية:

تعرف المؤسسة القضائية " من مشمولات المكونات التي تقوم على إنجاز خدمة العدالة والتي لها صلة وثيقة بقطاع العدل حيث تعمل وفق هيكلة محددة تؤدي مهام إدارية بحتة تخدم الوظيفة القضائية وتعمل على تمكين الجهاز القضائي من القيام على الوجه الأكمل ".[1]

كما أن هناك من يعرّف المؤسسة القضائية هي هيئة مستقلة تختص بتوزيع العدالة بين الناس عن طريق الفصل في المنازعات المعروضة عليها، وبذلك فإن القاعدة القانونية هي التي تنشئ الحقوق والقضاء هو الذي يحميها.[2]

إذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات، سواء كانت بين أشخاص القانون الخاص أو كانت بين أشخاص القانون الخاص من جهة وأشخاص القانون العام من جهة اخرى ، أو كانت بين أشخاص القانون العام فقط .[3]

وإن السلطة القضائية (المشكّلة من المحاكم القضائية) تكفل إحترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بل إن القاضي ملزم بالحكم في الموضوع المطروح أمامه بالإستناد على الأعراف والمبادئ العامة للقانون والعدالة أو العقود والإتفاقات المبرمة بين الأفراد في إطار القانون فهذه الأخيرة ملزمة لأطرافها. كما أن السلطة القضائية لا تتوقف عن إصدار الحكم أو النطق به، بل تأمر بتنفيذه وعلى الغير فردا او سلطة عامة التقيد به .[4]

وهكذا ترتبط مفاهيم القضاء والقانون والعدالة بأكثر رابطة فالعلاقة بينهما وطيدة وكل مفهوم يتكامل معه في المعاني والوظائف.فالقانون والقضاء يرمزان إلى التنظيم الضبط والحكم على التصرفات الفردية والجماعية التي من شأنها إحترام العدالة وضمان تحقيقها في الواقع ومؤسسات الدولة، لذلك تبدو الصلة تلازمية وطردية بين المفاهيم الثلاث أعلاه .

---

[1]- محمدو أحمدوسالم أبي : الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء والإرتقاء بمستواه ، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية المنعقد بمقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، بيروت من 15-17 ديسمبر 2014 .

[2]- بن منصور عبد الكريم : القضاء في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2015 ، ص 4 .

[3]- سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء 2 ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ب س ، ص 31 .

[4]- نفس المرجع ، ص ص 31 – 32 .

وتبعا لذلك تستمد المؤسسة القضائية أهميتها البالغة من الوظائف التي تهدف إلى تحقيقها.

وتعرف المؤسسة القضائية بأنها الجهة المكلفة بتطبيق القوانين والفصل في المنازعات بين الأشخاص فيما بينهم أو بينهم وبين الإدارة متخذة من القانون وسيلتها لبلوغ غاية العدالة.

ثانيا – دور المؤسسة القضائية :

للمؤسسة القضائية في المجتمع الجزائري أدوار مهمة تتمثل في:[1]

- السهر على تطبيق وإحترام القانون .
- إصدار الأحكام .
- نشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع .
- حماية المجتمع بالقضاء على الفوضى والفساد والتخريب.
- حماية الحريات والحقوق الأساسية.
- القضاء على التعسف والظلم وعدم الشعور بالمسؤولية .
- النظر والفصل في القضايا المعروضة امامها .

وحفاظا على دور المؤسسة القضائية لابد على القضاة فيها تحمل مسؤولياتهم المتمثلة في احترام القوانين وتحقيق العدالة، وهذا لن يتأتى إلا بجعل القاضي متميزا عن غيره من المواطنين ويحظى بالإحترام والتقدير من قبلهم، هذا ما يشعرهم بالثقة فيه، وتقبل أحكامه. من اجل بناء مجتمع متماسك يسوده العدل.

ثالثا – انواع المؤسسات القضائية في الجزائر :

تشمل المؤسسة القضائية مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية بشكل عام والمتعلقة بالجهات القضائية على اختلاف انواعها ودرجاتها وتشكيلاتها .

"ويشمل التنظيم القضائي الحالي النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع ."[2]

يتناول النظام القضائي العادي المتمثل في المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، أما القضاء الإداري فيتشكل من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، بالإضافة إلى محكمة التنازع التي تفصل بين حالات تنازع الإختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري، بقرارات غير قابلة لأي طعن .

---

[1]- شيماء الجزائر، السلطة القضائية في الجزائر، على الموقعwwwbaytelmarefa.comبتاريخ 16-04-2018.

[2]- قانون عضوي رقم 05-11 مؤرخ في 17 يوليو 2005 متعلق بالتنظيم القضائي الجزائري ، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 20 يوليو 2005 .

1- النظام القضائي العادي:

تشمل الجهات القضائية العادية المحاكم كأول درجة والمجالس القضائية كدرجة ثانية والمحكمة العليا كأعلى درجة .

أ- المحاكم :

"تعرّف المحكمة أنها قاعدة الهرم القضائي، بما أنها أول درجة قضائية تعرض عليها المنازعات"[1] يقوم النظام التقاضي على مبدأ درجتي التقاضي حيث تختص المحكمة بالفصل بالنزاعات بموجب أحكام إبتدائية قابلة للإستئناف أمام المجلس القضائي.وهي موزعة عبر أغلبية الدوائر الإدارية، ولكل منها إختصاص إقليمي يغطي عددا من البلديات، من أجل تقريب القضاء من المواطنين .

ب- المجالس القضائية :

يعرّف المجلس القضائي أساسا الجهة القضائية ذات الدرجة الثانية أين يتم إستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم وهو يفصل بتشكيلة جماعية بإستئناف الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك. وبعد أن كان عدد المجالس القضائية 31 مجلسا، ثم عدّل إلى 36 مجلسا أصبح يوجد الآن 48 مجلسا قضائيا حتى يتعامل مع التنظيم الإداري والقضائي.[2]

إذا فالمجلس القضائي هو الدرجة الثانية للتقاضي أين تختص المجالس القضائية بنظر إستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم في جميع المواد في الدرجة الأولى، كما تختص المجالس بالفصل في الدرجة الأخيرة بالطلبات المتعلقة بتنازع الإختصاص بين القضاة .

ج- المحكمة العليا :

تحتل المحكمة العليا قمة النظام القضائي الجزائري فهي تعد محكمة قانون، وهي كأصل عام تنظر في الطعن بالنقض ضد الأحكام الصادرة نهائيا عن المحاكم والمجالس القضائية كما أنها لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي لأنها ليست محكمة موضوع بل هي محكمة قانون أي أنها تنظر في مدى مطابقة الأحكام القضائية للقانون .[3]

---

[1]- عمار بلغيث : الوجيز في الإجراءات المدنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 32.

[2]- المادة 1 من الأمر 97-11 ، المؤرخ في 15 مارس 1997 يتضمن التقسيم القضائي ، الجريدة الرسمية عدد 15 صادرة بتاريخ 19 مارس 1997 .

[3]- القانون العضوي رقم 12/11 المؤرخ في 26 يوليو 2011 يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها وإختصاصاتها ، الجريدة الرسمية عدد 42 صادرة بتاريخ 31 يوليو 2011 .

إذًا المحكمة العليا تكتفي بمراقبة الأحكام القضائية الصادرة من الجهات القضائية الدنيا من ناحية القانون دون الوقائع وبالتالي تفصل في الأحكام لا القضايا إذًا هي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي لأنها ليست محكمة موضوع بل محكمة قانون .

2-النظام القضائي الإداري:

أما فيما يخص النظام القضائي الإداري الذي يختص بالفصل في الدعاوي والمنازعات الإدارية وتقتضي دراسة هيئات القضاء الإداري الإشارة إلى كل من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة.

أ- المحاكم الإدارية:

تعد المحاكم الإدارية جزء من هيئات القضاء الإداري في الجزائر، وهي صاحبة الإختصاص العام في النظر والفصل في المنازعات التي تكون الإدارة العامة طرفا فيها في ظل النظام القضائي الجزائري الجديد .[1]

هكذا وقد أصبحت المحاكم الإدارية قاعدة القضاء الإداري إذ تختص المحاكم الإدارية بالفصل بالدرجة الأولى في المنازعات الإدارية.

ب - مجلس الدولة:

يعتبر مجلس الدولة الجزائري قمة هرم التنظيم القضائي الإداري، وصاحب الإشراف الأعلى في النظر والفصل في القضايا المعروضة على القضاء الإداري، وبالتالي لا يمكن تأدية هذه المهمة الهامة إلا عن طريق تسخير وتوفير وسائل مادية تمكن أعضاء مجلس الدولة من ممارسة مهامهم على أحسن وجه وبالتالي السير الحسن والفعال لمجلس الدولة.[2]

يتمثل دور مجلس الدولة في الفصل أساسا في بعض المواضيع إبتدائيا ونهائيا، كما يتولى النظر في الإستئنافات التي ترفع إليه من المجالس القضائية .

---

[1]- بوجادي عمر : إختصاص القضاء الإداري في الجزائر ، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق بتيزي وزو ، الجزائر ، 2011 ، ص 55 .

[2]- عمار بوضياف : النظام القضائي الجزائري ، دار الريحانة ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 238-239 .

3-محكمة التنازع:

محكمة التنازع تابعة للنظام القضائي بإعتبارها مؤسسة قضائية دستورية مستقلة عن جهات القضاء الإداري والعادي، وليست مؤسسة إدارية، فهي تقع خارج هرمي التنظيمين القضائيين الإداري والعادي، ومن ثمة لها وضع متميز ومكانة خاصة .[1]

محكمة التنازع هي هيئة قضائية أعلى من هيئات القضاء العادي والإداري وهي مستقلة عنهما، تتولى الفصل في حالات تنازع الإختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي .

لقد نص القانون على تأسيس هرمين قضائيين منفصلين ومؤسسة قضائية أخرى تنظر في تنازع الإختصاص بين القضائيين العادي والإداري، وكرّس صراحة نظام إزدواج القضاء لكن نجد عدم وجود توازن بين النظامين العادي والإداري، فالنظام القضائي العادي يعتمد على وجود الدرجة الإبتدائية وهي المحاكم ثم الدرجة الإستئنافية في المجالس القضائية ودرجة النقض التي تتمثل في المحكمة العليا، وبهذه الصورة نجد درجات التقاضي في النظام العادي كاملة، لكن نجد أن هناك نقائص عديدة في القضاء الإداري، والذي يتمحور حول مستويين من درجات التقاضي، هما المحاكم الإدارية، ومجلس الدولة.

وهنا يمكن القول ان القضاء العادي يكون فرصة تحقيق العدالة وإنصاف المتقاضين أكثر منها بالنسبة للقضاء الإداري. وتحتاج المؤسسات القضائية إلى تفعيل أكثر من خلال إعادة هيكلة التنظيم القضائي الإداري في ثلاث مستويات محكمة إدارية إبتدائية، ومحكمة إستئنافية ومجلس الدولة في قمة هرم النظام القضائي الإداري .وهذا ما يؤدي إلى تعزيز أكثر للعدالة في الجزائر .

رابعا – مبادئ المؤسسات القضائية في الجزائر :

لكي تكون المؤسسة القضائية نزيهة وفعالة يجب أو يشترط أن يكون القضاء مستقلا ومحايدا.

1- مبدأ إستقلالية القضاء :

يعد مبدأ إستقلالية القضاء نتيجة طبيعية لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضي أن لكل سلطة عملها وكل سلطة تأثير على سلطة اخرى .[2]

---

[1]- عوابدي عمار : النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 138 .

[2]- عمار بوضياف : القضاء الإداري في الجزائر ، ط 2 ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 12 .

ولضمان إستقلالية القضاء يجب : [1]

– ان لايخضع القاضي إلا للقانون .

– أن لا يغير القاضي الأحكام التي يصدرها بتعرضه للضغوطات لأن الدستور يحميه ويحضنه .

– يتعين على القاضي أثناء إصداره الحكم التقيد بالوقائع المقدمة والمعروضة في الدعوة وليس تبعا لعمله الشخصي .

– حماية المتقاضي من التعسف من أي جهة كانت ويمنح له الحق في الدفاع عن نفسه مباشرة أو توكيل محامي.

– مراقبة المجلس الأعلى للقضاء كيفية قيام القاضي بمهمته وعن إنضباطه ومنعه من إستغلال منصبه لمصالح شخصية .

– أن لا يمارس القاضي أعمال غير قضائية كالعمل السياسي والمادي.

– مراقبة الخصوم والرأي العام لعمل القاضي وذلك بجعل الجلسات علانية أين يمتلك كل شخص حق حضورها ونشر أحداثها .

– منح لكل فرد حق الطعن في الحكم وإستئنافه أمام المجلس القضائي في بادئ الأمر وآخر المطاف أمام المحكمة العليا.

أي أن إستقلالية القضاء تعني ممارسة القاضي لمهامه بعيدا عن الضغوطات من اي جهة كانت.

2– مبدأ حياد القضاء:

هو أن لا يميل وأن لا يتحيز القاضي أثناء إصداره الحكم على قضية رفعت إليه إلى جهة معينة، بحكم أهوائه ورغباته الشخصية وأن يجب عليه المساواة والعدل في تطبيق القانون .[2]

لقوله تعالى : " وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل " [3]

3– مجانية القضاء :

إن طبيعة مرفق القضاء داخل المجتمع تفرض أن لا يتلقى القضاة أجورهم من قبل الخصوم مقابل فصلهم في الدعاوي المعروضة عليهم، وإنما يقومون بعملهم مقابل رتب الدولة من خزينتها

---

[1]-شيماء ، الجزائر ، مرجع سابق .

[2]-نفس المرجع.

[3]- سورة النساء : الآية 58 .

العامة شأنهم في ذلك شأن بقية الموظفين. ومن أجل ذلك أقرت كل الأنظمة القانونية مجانية القضاء لتجعل خدمات مرفق القضاء في متناول مختلف الفئات الإجتماعية دون الإقصاء ولكي تمارس الدولة من خلال هذا المرفق سلطة من سلطاتها على السلطة القضائية .[1]

4-المساواة أمام القضاء :

مبدأ المساواة أمام القضاء يعني أن يقف جميع المتقاضين أمام ذات المحاكم التي تفصل في المنازعات والخصومات وبذات الإجراءات مهما إختلف الوضع الإجتماعي للأشخاص المتقاضين أي بلا تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة او العقيدة أو أي معيار آخر.[2]

إن مبدأ المساواة أمام القضاء يعني تخصيص هيئة تفصل في المنازعات بين الفئات الاجتماعية في المجتمع دون مراعاة لأي اعتبار آخر.

5-لامركزية القضاء:

يعني تقريب القضاء إلى المواطنين يستدعى إنشاء جهات قضائية على مستوى كل مناطق الوطن وهو ما قام به المشرع الجزائري حيث أنشأ مجلسا قضائيا في كل ولاية، وأنشأ محكمة في أغلب الدوائر.[3]

فالعدالة الجوارية هي تفعيل لأحد مبادئ التنظيم القضائي من خلال تقريب القضاء من المتقاضي وذلك بتوفير المؤسسات القضائية في كل مناطق الوطن للإستجابة للواقع الراهن للمجتمع الجزائري .

إن التوجهات لإصلاح المؤسسات القضائية في الجزائر تعكس وضعية العدالة بشكل عام فيها والتوجهات الطموحة نحو إصلاحها وتعزيز مكانتها وذلك بالعمل على تحسين وضعية القاضي وتكوينه وتفعيل إستقلاليته ومسؤوليته، وتخصيص جهات قضائية بحسب عدد السكان وحجم المنازعات ووضع عدالة جوارية وتحسين طرق اللجوء إلى القضاء .

---

[1]- عمار بوضياف : القضاء الإداري في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 23 .

[2]-نفس المرجع ، ص ص 48 -49 .

[3]- بوبشير محند أمقران: النظام القضائي الجزائري، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 68 .

خلاصة :

من خلال ما سبق يمكن الحكم على مدى ديمقراطية النظام القائم في الدولة، وسيادة القانون بها، يتوقف على المكانة التي تحتلها المؤسسة القضائية فيها، ومدى حيادها وإستقلاليتها، وكفاءة ونزاهة قضاتها في الفصل الموضوعي في المنازعات، وحماية حقوق الأفراد، وهذا ما يجعلها محل إحترام من قبل أفراد المجتمع.وتتطلب ترقية المؤسسة القضائية تطويرا وتحديثا لأساليب العمل، ومن هذه الأساليب ما يحتاج إلى دراسة معمقة للحاجيات الحقيقية في مجال العصرنة وتوفير إمكانيات مالية وفنية معتبرة، لكل هذا من أجل ضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة .

المحاضرة الخامسة

المؤسســة السياسية

تمهيد :

يتميز أي نظام سياسي حديث بوجود العديد من المؤسسات السياسية التي تتجمع فيها آراء أفراد المجتمع وجهودهم من أجل تحقيق الاستقرار السياسي القائم على تنظيم المشاركة السياسية وضمان المساواة ومنع انتشار الفساد والعنف بتوسيع مساهمة أفراد المجتمع في وضع السياسات العامة وفي اختيار القيادات المناسبة للمناصب الرسمية والاستجابة للمطالب الشعبية والقدرة على معالجة التوترات في المجتمع لتحقيق الأداف المشتركة القائمة على الديمقراطية .

أولا –تعريف المؤسسة السياسية:

يعرفها **دافيد إيستون David Easton**"على أنها مجموعة الظواهر التي تكوّن نظاما فرعيا من النظام الإجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة بإعتبارها جزء من حياة الجماعة (النظام السياسي) وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي " .[1]

أما **ثروت بدوي** فيرى ان المؤسسة السياسية عبارة عن " مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ويركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها.[2]

والمؤسسات السياسية تتضمن دراسة أنظمة الحكم من خلال النصوص الوضعية السائدة والفلسفات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تسود فيها، وكذلك دراسة القوى الإجتماعية ومدى تفاعلها في توجيه الحكم بالدولة وإلى أي مدى نجد المبادئ القانونية الوضعية تطبيقها العملي في ظل تفاعلات تلك القوى الإجتماعية .[3]

---

[1]- ناجي عبد النور : النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، منشورات جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة الجزائر، 2006 ، ص 08 .

[2]- ثروت بدوي : النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ، 1972 ، ص 11 .

[3]- تامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004 م - 1425 هـ ، ص 26 .

وهناك من يرى أن المؤسسة السياسية هي نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا أو أنشطة معينة، وإن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها.[1]

ومنه فالمؤسسة السياسية هي عبارة عن نظام من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بالسلطة ومن يمارسها من القوى الرسمية كالمؤسسات الحكومية – الدولة والحكومة – وغير الرسمية كالأحزاب السياسية .

و بالتالي فان دراستنا للمؤسسات السياسية تقتضي البحث في الموضوعات الثلاث : الدولة، الحكومة والاحزاب السياسية .

ثانيا –الدولة:

1– تعريف الدولة:

إن الدولة بمفهومها القانوني تقتضي وجود سلطة يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وعليه فإن الحديث عن السلطة أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى ما يحمله من أفكار وتصورات طالما شغلت الباحثين والمفكرين.

تعتبر الدولة في عصرنا الحالي الشكل الطبيعي والحديث لتنظيم الجماعات السياسية.[2]

ولا يتحقق وجود الدولة إلا بوصول الجماعات السياسية إلى درجة معينة من التنظيم يسمح بإستقلالها حيث يعرفها **صلاح الدين فوري** بأنها " التشخيص القانوني لجماعة معينة من الناس يعيشون بصفة الدوام في منطقة إقليمية محددة خاضعين لنظام سياسي معين يستهدف تحقيق أغراض إقتصادية وإجتماعية وسياسية محددة سلفا وتمارس مظاهر السيادة بنوعيها الداخلية والخارجية معا " .[3]

كما يرى **محمد الصغير بعلي** أن الدولة هي شخص معنوي إقليمي فريد من نوعه إذ تمارس سلطاتها على كافة أرجاء وأقطار حدود الدولة فهي الأصل الذي تتفرع عنه كافة الأشخاص المعنوية. يأخذ مصطح الدولة معنى ضيقا في القانون الإداري حيث ينصرف إلى السلطات المركزية بالدولة (الوزارات الخاصة). إذ هي شخص معنوي إلى جانب أشخاص معنوية أخرى. بينما هي تعبير عن

---

[1]- ناجي عبد النور ،مرجع سابق .ص 09 .

[2]- سام سليمان دلة : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، ط 1 ، منشورات جامعة حلب ، حلب سوريا، 2002 ، ص 127 .

[3]- صلاح الدين فوزي : النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص 100

المجموعة الوطنية برمتها في مدلول القانون الدولي العام، كما لها مدلول آخر في القانون الدستوري يقوم على عناصر ثلاثة الإقليم والشعب والسلطة السياسية.[1]

ونستخلص مما سبق علىأن الدولة تتكون من ثلاث أركان رئيسية وهي : الشعب، الإقليم والسلطة السياسية .

2- أركان الدولة:

أ- الشعب :

ويقصد بالشعب مجموع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة وهم الذين يقيمون على إقليمها ويحملون جنسيتها.ويعتبر الشعب ظاهرة طبيعية وسياسية وإجتماعية .

- **طبيعية** : بمعنى ان أفراد الشعب يسكونون حتما أرضا معينة .
- **سياسية**:بمعنى خضوعهم لنظام سياسي معين.
- **اجتماعية**:بمعنى أن هؤلاء الأفراد يرتبطون برباط معنوي يستند إلى مقومات مشتركة كالأصل واللغة والدين.[2]

ويتفرع عن ذلك جانبان :[3]

أ- **الجانب القانوني:** إرتباط أفراد الشعب بدولة معينة يحملون جنسيتها سواء كانوا داخلها او خارجها .

ب- **الجانب السياسي:** ومعناهأن الشعب يشمل الأفراد الذين لهم الحقوق السياسية.

فلا يمكن قيام الدولة بدون افراد يشكلون الركن الأول في تكوينها، ويطلق عليهم الشعب وهو جماعة بشرية تتوافق على العيش المشترك بشكل مستقل في حدود إقليم هذه الدولة، والتي تفرض عليهم الولاء لها والخضوع لقانونها ويفرض على الدولة في المقابل حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم التي يقرها لهم القانون .

ب- الإقليم:

يجب لوجود الدولة أن يستقر الشعب على وجه الدوام والاستقرار في بقعة معينة من الأرض تسمى الإقليم، ولا يمكن أن تقوم دولة بغير إقليم تختص به ويكون له حدود واضحة.

---

[1]- حمدي أبو النور السيد عويس : الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية مصر ، 2011 ، ص ص 17-18 .

[2]- - نفس المرجع ، ص 18 .

[3]- نفس المرجع ، ص 18 .

1-أهمية الإقليم للدولة :

للإقليم أهمية كبيرة في كل دولة كركن هام من أركانها ويبدو ذلك بوجه خاص فيمايلي: [1]

- إن الإقليم يقوي من الروابط بين أفراد الشعب فوجودهم بإستمرار وعلى صفة الدوام على نفس الإقليم يحقق تماسك الشعب وتجانسه ويحقق للأفراد الطمأنينة والأمن ضد كل عدوان خارجي .

- حدود الإقليم توضح النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها من الناحية الخارجية في علاقتها بالدول الأخرى.فحدود الإقليم يرمز لسيادة الدولة وإستغلالها السياسي والدولي .

- كذلك الإقليم يمثل نطاق سيادة الدولة وسلطتها داخليا على رعاياها من المواطنين وأيضا على الأجانب الذين يخضعون لسيادة الدولة الداخلية، وتبدو سيادة الدولة الداخلية في خضوع شعبها وكذلك الأجانب على إقليمها لدستور الدولة وقوانينها وأوامرها التنفيذية .

إذ لا يكفي وجود العنصر البشري لقيام الدولة إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ويمارسون نشاطهم فوقها بشكل دائم حتى يمكن أن تقوم تلك الدولة. وهذا ما يطلق عليه إقليم الدولة الذي يشكل الركن الثاني لوجود الدولة ويشكل إطارا جغرافيا لإختصاص السلطة في الدولة .

ج- السلطة السياسية:

تعتبر السلطة السياسية حجر الأساس في بناء الدولة وأهم ركن من أركانها، وبغير السلطة السياسية لا تقوم الدولة ولا تكون هناك انظمة أو حياة سياسية، أي الهيئة الحاكمة العليا التي تفرض إحترام التشريعات والتنظيمات الضرورية لتحقيق الخير المشترك لأفراد الجماعة .

وتستمد السلطة السياسية وجودها من اعتراف الجماعة بها، فإذا فقدت سند الاعتراف بها من قبل الجماعة فلا تكون سلطة فعلية.[2]

1-خصائص السلطة السياسية :

من خلال تحديد مفهوم السلطة السياسية كركن من أركان الدولة يمكن تحديد خصائص هذه السلطة فيمايلي:[3]

---

[1]- محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية ، دار الجامعة الجديدة ، الأسكندرية مصر، 2007، ص ص 41 -42.

[2]- داود الباز : النظم السياسية - الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية-، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية مصر ، 2006 ، ص 40.

[3]- عصام الدبس : النظم السياسية ، الكتاب الأول أسس التنظيم السياسي الدول ، الحكومات ، الحقوق والحريات العامة ، ط 2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013 ، ص ص 34 -35 .

– سلطة الدولة هي سلطة أصلية غير مشتقة ولامفوّضة ومستقلة .

– سلطة الدولة هي سلطة عامة وعليا : أي ذات إختصاص عام، كما أن السلطة السياسية هي سلطة عليا يخضع لها كافة أفراد الشعب.

– سلطة الدولة هي سلطة منفردة، تنفرد بوضع كافة القواعد القانونية.

– سلطة الدولة هي سلطةمحتكرة للقوة العسكرية المادية، التي تمكنها من السيطرة على إقليم الدولة.

– سلطة الدولة هي سلطة مؤسساتية أي أنها تقوم على الفصل بين الحاكم كسلطة عامة والحاكم كفرد عادي، إذ أن سلطة الدولة بالمفهوم الحديث أصبحت وظيفة وواجبا يقوم به الحاكم وليس امتيازا له .

واخيرا لايكفي لوجود الدولة توافر ركن الشعب وركن الإقليم الذي يستقر عليه الشعب، ولكن من الضروري تحقيق ركن ثالث وهو وجود سلطة سياسية حاكمة بحيث يكون لها سلطة فرض هيمنتها وحكمها على الشعب وعلى الإقليم .

إذ يعتبر وجود السلطة السياسية الحاكمة ركيزة أساسية متمثلة في سلطة الدولة وهذه السلطة العليا يجب أن تفرض كل ما تضعه من قوانين وقرارت ملزمة على أفراد الشعب .

وهكذا للدولة أركان ثلاثة رئيسية لا يمكن إكتمال وجودها بدون أي ركن منها، فلابد لكل دولة من شعب يعيش فيها، وإقليم يعيش عليه هذا الشعب، وسلطة سياسية تحكم هذا الشعب وتنظم اموره .

ثالثا – الحكومة :

1– تعريف الحكومة:

الحكومة هي احدى المؤسسات السياسية في الدولة وهي أداة النظام السياسي في الدولة لممارسة سلطاته و تنفيذ سياساته و برامجه .

للحكومة عدة معاني ومعظم هذه المعاني لكلمة الحكومة تندرج تحت مايمكن أن يسمى بالمفهوم أو المعيار العضوي الذي يعني بالحكومة كعضو أوهيئة تمارس طبقا للدستور والقوانين النافذة إختصاصات محددة، وهناك معنى آخر للحكومة وفقا للمفهوم أو المعيار الموضوعي والذي يرى في الحكومة ليس هيئة عضوية محددة، وإنما بإعتبارها أسلوبا لممارسة السلطة السياسية .[1]

وهكذا يطلق كلمة حكومة على أكثر من معنى ومن أشهر معانيها في مجتمعنا الجزائري، الحكومة بمعنى الوزارة حيث تقتصر كلمة حكومة على رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويلاحظ

[1]- محمد رفعت عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 141 .

أن هذا المعنى هو المستخدم في ظل النظام البرلماني حيث الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، هذا المفهوم العضوي، أما المفهوم الموضوعي تعني الحكومة ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة .

2- مهماتالحكومة :

لاشك ان الحكومة كأحد المؤسسات الاجتماعية هي رأس الحركة المجتمعية في كافة المجتمعات الإنسانية وعلى الأخص في المجتمعات النامية .

- فالمهمة الأساسية للحكومة أن تبعث الحياة في الشعب وتتخلى عن مركزيتها الطاغية برشد .

- وتتمثل المهمة الثانية للدولة في حماية المجتمع من الظلم والفساد وإصلاح البيروقراطيات، حيث يجب أن تدرك الحكومة جوانب العجز البنائي والوظيفي للبيروقراطيات وضرورة قيامها بحماية المجتمع وضرورة التوجه نحو اللامركزية وتنظيمات الحجم الصغير .

- إن المهمة الأصلية للحكومة هي تفجير طاقات الشعب وإستغلال إمكانياته، ولا تنفرد بالتنمية في جميع أبعادها القضائية والتشريعية والتنفيذية، وإنما تلك التي تشترك مع الجماهير، وتعبر عنها في وضع تصميم لحياة المجتمع، وفي وضع سياساته وخططه التنموية .ذلك الدور الذي يقتصر على توفير البيئة والمناخ المشجعين على معظم العوائد من جهة، وطاقات الجماهير الإنتاجية والإبداعية من جهة أخرى.[1]

وفي هذا الصدد توجد عدة تقسيمات لأشكال الحكومات منها حكومات إستبدادية، وفي ظل هذا النوع من الحكومات تكون مسألة حقوق وحريات الأفراد أمرا لا مجال لطرحه، بحكم أنه لا إرادة فوق إرادة الحاكم .

ومنها أيضا الحكومة الديمقراطية التي تتميز بمشاركة أفراد المجتمع في إدارة بشؤون الدولة، وهذا الشكل من أشكال الحكومات مقبول في دول عالمنا المعاصر التي تدعي جميعها بأنها تقوم على أساس ديمقراطي.

رابعا -الأحزاب السياسية:

إن ظهور الأحزاب السياسية أحدث تحولا هاما في تاريخ المؤسسات السياسية، حيث ظهرت الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية تعمل على تمثيل الطبقات الأكثر عددا أو فقرا في البرلمان من قبل نواب منحدرين منهم لتحويل إرادة الشعب إلى حقيقة .

[1]- جواد بو أضرفان ،مرجع سابق.

1- تعريف الحزب السياسي:

ويمكننا تعريف الحزب السياسي بأنه :" مجموعة من الأفراد منظمة بصورة دائمة على المستوى الوطني، تسعى للوصول إلى السلطة وممارستها بالطرق المشروعة من أجل تنفيذ سياسة محددة .[1]

كما يعرف البعض الحزب السياسي بأنه " مجموع من الأفراد مكونين لبناء سياسي يستهدف تحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية، وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه وبما يتضمنه من سلطة صنع القرار.فهو أحد مؤسسات النظام السياسي التي تسهم في ترجمة أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع إلى قرارات لحلها ويتضح كل ذلك في برنامجه ".[2]

2- وسائل تأثير الأحزاب السياسية:

تباشر الأحزاب السياسية عدة وظائف للتأثير من خلالها في الحياة السياسية.

أ- إعلام وتكوين الرأي العام:

يعتبر الإعلام أحد أهم وسائل الأحزاب السياسية للتأثير في تكوين الرأي العام وتوجيه الهيئة الناخبة.

فالأحزاب السياسية تعتبر حلقة إتصال بين الحكام والمحكومين وذلك من خلال الحوار الذي يدور بين أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة والذي يسهم بشكل كبير في تكوين الرأي العام للمواطنين حول المسائل والأوضاع المختلفة في الدولة .

ب - إعداد القادة السياسيين:

تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة أساسية في تكوين القادة السياسيين والوعي السياسي للمواطنين، عن طريق اختيار مرشحيها إلى الانتخابات أو المناصب الحكومية .

ج - تنظيم عمل البرلمانيين:

إن الأحزاب السياسية تسهم بشكل كبير في تكوين البرلمانيين عن طريق تقديم مرشحيها إلى الانتخابات فإنها تمارس نوعا من تنظيم عمل نوابها خارج البرلمان وداخله . فالبرلماني المنتمي إلى حزب ما لا يصوت عادة في البرلمان بحسب قناعته الشخصية بل بحسب توجيه حزبه .[3]

---

[1]- عصام الدبس : مرجع سابق .ص 313 .

[2]- حمدي أبو النور السيد عويس ، مرجع سابق ، ص 208 .

[3]- عصام الدبس : مرجع سابق ،ص ص 315-317.

يتيح النظام الحزبي للمواطن فرصة الحوار الدائم والمستمر مع السلطة السياسية في الدولة، من خلال مساهمته بالرأي في القضايا المطروحة التي تهم مواطني هذه الدولة .فهي يساعد على توجيه المواطنين وتكوين الرأي العام .

تعتبر الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية، إذ لا لابد من وجود آراء مختلفة ولكل رأي حجته، ولن يكون ذلك إلا عن طريق الأحزاب.

فالحزب السياسي ينقل إلى القائمين على الحكم في الدولة أفكار الشعب ومتطلباته ومايعانونه من مشكلات .

وأصبحت الأحزاب السياسية تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية في الأنظمة الديمقراطية .

وفي الواقع أن أغلب الأنظمة الديمقراطية تقرر حرية إنشاء الأحزاب السياسية وتنظم عملها، وتبين طريقة تمويلها وتؤمّن إستمرارها من خلال عدم جواز حلها إداريا .

وبتطور المؤسسات الديمقراطية أصبحت الأحزاب السياسية من بين المؤسسات المهمة لتنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية.

خامسا– وظائف المؤسسة السياسية:

للمؤسسات السياسية وظائف ومهام عديدة أهمها: [1]

1– التمكين:

وهو قيام المؤسسة السياسية بمساعدة الدولة والمجتمع على إيجاد القيم المناسبة وترسيخ القواعد العامة ووضع وتحديد خريطة المشهد السياسي الذي يعمل فيه المنتمون لها.

2–التوفيق:

وهو محاولة المؤسسات السياسية القيام بعملية التقريب والملائمة وبناء الجسور بين القيم المتناقضة في المجتمع.بالإضافة لذلك قيام المؤسسات بمحاولة نقل المعرفة والخبرة والثقافة السائدة في المجتمع من جيل الى آخر.

[1]- محمد بالروين: من مفهوم المؤسسات السياسية، على الموقعwww.libya-watanona.com بتاريخ 2017/12/10.

3-التنظيم :

وهو عملية تنظيم المواطنين في الدولة ووضعهم في مهام مختلفة وهياكل متنوعة تختلف بإختلاف القواعد والأعراف والقيم التي تتضمنها هذه المؤسسات وأساسها المقدرة والكفاءة والعلم .

4-الترشيد :

بمعنى قيام المؤسسات السياسية بعملية توجيه النمو والتطور في الدولة وتحفيز المواطنين على أداء واجباتهم من خلال إعطاء معنى للأنشطة التي يقومون بها .

5-المشاركة :

بمعنى ضرورة وجود المؤسسات المناسبة لنجاح أي عملية مشاركة سياسية حقيقة في أي دولة.

6-المشروعية:

إن وجود المؤسسات السياسية في أي مجتمع هو الشرط الأساسي والضروري لإضفاء المشروعية على تصرفات الدولة، وعليه يمكن القول بأن بناء وتطوير المؤسسات السياسية هو أهم ما يميّز الدول المتحضرة اليوم.

7-الإستقرار:

إن وظيفة المؤسسات السياسية في كل المجتمعات هي عملية تحقيق الإستقرار والمحافظة على مكونات المجتمع المختلفة وإتاحة الفرص للجميع لتحقيق أهدافهم المشروعة في داخل أطر آليات الدولة المعترف بها .

فالمؤسسة السياسية هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي والشخصية القانونية على الصعيد الدولي.

خلاصة :

وعليه تشمل المؤسسات السياسية الحديثة حيزا واسعا من الهياكل كالدولة والحكومة والاحزاب السياسية، فالدولة باعتبارها الشخص المعنوي[*] المجرد الذي يملك السلطة السياسية العليا ويمارس

[*] الشخصية المعنوية: هي مجموعة أشخاص (أفراد) أو مجموعة أموال (أشياء) تتكاثف و تتعاون لتحقيق غرض و هدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية .
و يقصد بالشخصية القانونية:القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

مظاهرها على أفراد الشعب، والحكومة باعتبارها الهيئة الحاكمة التي تمارس الدولة عن طريقها السلطة السياسية وتحدد وسائل إسناد السلطة وكيفية ممارستها والاحزاب السياسية باعتبارها القوى المؤثرة في العمل الحكومي.

وعليه فالمؤسسة السياسية كنظام سياسي تتفاعل مع النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتفاعل كذلك مع البيئة الخارجية والاقليمية والعالمية .

المحاضرة السادسة

المؤسســة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبرالمؤسسة الاقتصادية كمؤسسة اجتماعية النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي كما تعد أداة لتنمية المجتمع.

وتعبّر المؤسسة الاقتصادية عن واقع اقتصادي واجتماعي كونها تعمل في بيئة مجتمعية وتمثل جزء من البنية الاقتصادية للمجتمع وتعمل المؤسسة الاقتصادية من خلال وظائفها إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة التي ميزتها الرئيسية التطور والتغير.

أولا- تعريف المؤسسة الاقتصادية :

لقد عرفت المؤسسة الاقتصادية تعاريف مختلفة وفق الأنظمة والاتجاهات يصعب حصرها مع كل أنواعها وفروعها وأهدافها .

فالبنسبة لـ " **M.Truchy** " أن المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي". [1]

كما تعرف المؤسسة على أنها " الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي " .[2]

كما ان هناك من يرى أن المؤسسة " هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة حيث تعبر عن واقع اقتصادي وبشري و اجتماعي. " [3]

وعليه ان المؤسسة الاقتصادية تتميز بعناصر بشرية وأخرى مادية ، فالعناصر البشرية تتكون من مجموعة من أفراد تتفاعل فيما بينها بناء على وسائل مادية كالمنشآت والتجهيزات وتخضع لقواعد ومبادئ معينة .

وبالتالي تعتبر المؤسسة الاقتصادية كنظام متكامل قائم على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها تساعدها على تحقيق أهدافها التي تصبو إليها .

ثانيا- أهمية المؤسسة الاقتصادية للمجتمع :

إن وجود المؤسسة الاقتصادية داخل المجتمع يجعلها تتفاعل معه وتؤثر فيه كما تتأثر به .

---

[1]-ناصر دادي عدون : إقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 ، ص 25 .

[2]- يوسف مسعداوي : أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص 17

[3]- Jean Longatteet JacquesMuller ,Economie d'entreprise , Dunod, Paris , 2004 , P 01 .

ويمكن أن نفرق بين نوعين من الأهمية للمؤسسة الاقتصادية على المجتمع،الأهمية الاجتماعية والأهمية الاقتصادية :[1]

1-الأهمية الاجتماعية:

يكمن حصرها فيما يلي :

-**توفير الشغل:** إن إنشاء مؤسسات اقتصادية يعمل على توفير مناصب الشغل وهذا يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع المعني وتختلف نسبة توفير الشغل حسب حجم المؤسسة ونوع النشاط الذي تنشط فيه وكذا التكنولوجيا المتبعة في هذه المؤسسة.

- **التأثير على الأجور:** للمؤسسة دور هام في تحديد الأجور وبقوة استقطابها لليد العاملة إلى المناطق النائية أو قصد تحويل العمال نحو قطاع معين قصد تنميته وتطويره.

- **دفع عجلة التغيير:** إن ظهور مؤسسات اقتصادية في جهات ريفية أو مناطق تتأثر بتخلف عمراني تعمل على التغيير وذلك بإنشاء مساكن للعمال وإعداد الطرق والمرافق العامة كما تقوم ببناء المدارس والمستشفيات وقد يؤدي ذلك إلى ظهور تجمعات سكانية أو مدن جديدة وهذا ما يمكن ملاحظته غالبا، وكمثال واقعي على هذا ظهور مدن جديدة بعد أن تكونت مركبات صناعية.

2- الأهمية الإقتصادية:

للمؤسسة أهمية إقتصادية تمكنها من تغيير وجهة الاقتصاد الوطني و التي تكمن فيما يلي :

- **ظهور منشآت تجارية جديدة :** بحيث إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة مما يؤدي إلى ظهور مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجديدة وبالتالي ضرورة القيام بإعداد منشأة تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد وتلبية مختلف مرافق الحياة الضرورية .

- **التأثير على الإستهلاك:** إن سياسات البيع التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك المجتمع، فزيادة المبيعات وتنوعها تؤدي إلى المنافسة وبالتالي إنخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة وهذا ما يفيد الطبقة العاملة.

طبقا لما سبق فالمؤسسة الاقتصادية هي احد العوامل الأساسية المحددة للمستوى المعيشي باعتبارها تساهم في تكوين الثروات وتقوم بتوزيع الدخول، وعليه فهي تنظيم اقتصادي محدد يتفاعل

[1]- جواد بواضرفان ،مرجع سابق.

مع العالم الخارجي المحيط به، هذا التفاعل يترجم التدفقات، تدفق الموارد إلى التنظيم في شكل مدخلات وتدفق المنتجات إلى المحيط في شكل سلع مادية وتقديم خدمات للمجتمع كمخرجات للتنظيم.

ثالثا – أهداف المؤسسة الاقتصادية :

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق عدة اهداف نلخصها فيما يلي : [1]

1– الأهداف الاقتصادية :

أ– تحقيق الربح :

يتطلب استمرار المؤسسة في السوق عن مستوى معين من الربح وهو الهدف الرئيسي للمؤسسة. ولهذا لكي يكون الربح مقياس حقيقيا لتقييم نجاعة المؤسسة يجب أن يتم في ظل ظروف منافسة عادية .

ب– تحقيق حاجات المجتمع:

عند قيام المؤسسة بعملية بيع منتوجاتها المادية والمعنوية (سلع وخدمات) فهي بالضرورة تغطي حاجات المجتمع سواء المحلي أو الوطني من السلع والخدمات فهي حققت هدفين هما تلبية حاجات أفراد المجتمع وكذلك تحقيق الأرباح .

ج– عقلنة الإنتاج :

ولا يتم ذلك إلا بالاستعمال الرشيد لعوامل الانتاج ورفع إنتاجها بواسطة عملية تخطيط الانتاج والتوزيع إضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ الخطط محاولة منها لعدم الوقوع في أي مشاكل اقتصادية أو مالية.

2– الأهداف الإجتماعية :

أ– ضمان مستوى مقبول من الأجور :

يتقاضى العمال أجورا نتيجة عملهم بالمؤسسة فهم بذلك المستفيدين الأوائل من نشاطها ويعتبر هذا الأجر حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا .وبذلك يعتبر العمال عنصرا حيويا في المؤسسة .

ب– تحسين المستوى المعيشي للعمال :

[1]- خليفي عيسى : محاضرات إقتصاد المؤسسة ،طباعة وتوزيع مكتبة المنار ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، بدون سنة نشر ، صص 4-6 .

تتزايد رغبات وحاجات العمال باستمرار نتيجة التطور التكنولوجي السريع في ظهور منتجات جديدة مما يؤدي إلى تطورهم الحضاري وتغيير أذواقهم وتحسينها وبالتالي تحسن مستوى استهلاكهم مما يتطلب تنويع وتحسن المنتوجات وفق إمكانات مادية ومالية كبيرة سواء للعمال أو المؤسسة .

ج- إقامة أشكال استهلاكية معينة:

إن المؤسسات وهي تقوم بإنتاج منتجات جديدة تقوم بالضرورة بخلق أنماط استهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك من خلال التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والترويج، وهذا يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية صالحة أو غير صالحة، والتي ترفع من مبيعات المؤسسة.

د- توفير تأمينات ومرافق للعمال:

تسعى المؤسسة للمحافظة على عمالها من خلال توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل بالإضافة إلى منح التقاعد. وتخصيص مساكن لهم وظيفية أو عادية، وغيرها من المرافق العامة الأخرى كالتعاونيات الاستهلاكية والمطاعم...إلخ .

كما تعمل على توفير وسائل ترفيهية وثقافية ورياضية لعمالها.

ومن جهة أخرى فالمؤسسة تقوم بتدريب عمالها المبتدئين و رسكلة القدامى تماشيا مع التطورات الحديثة في المكننة والتسيير .

3- الأهداف التكنولوجية:

أ- البحث والتطور:

مع تطور المؤسسات وظهور منافسة قوية في السوق لجأت المؤسسات إلى وضع قسم مختص في تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وتضع ميزانيات كبيرة لهذا القسم لما يكتسبه من أهمية كبرى في تحقيق مستويات عالمية من الأرباح .

كما تساند المؤسسات السياسة الوطنية في مجال الاهتمام بجانب البحث والتطوير التكنولوجي من خلال خطة الدولة وذلك بدعم الأبحاث والدراسات الخاصة بهذا المجال إنطلاقا من مؤسسات البحث العلمي كالجامعات مثلا .

ومنه فالمؤسسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف تختلف باختلاف أصحابها وطبيعة نشاطها فمن الاهداف الاقتصادية تحقيق متطلبات المجتمع والاستعمال الرشيد والعقلاني لعوامل الإنتاج .

ومن الأهداف الاجتماعية للمؤسسة ضمان مستوى مقبول من الأجور وتحسين مستوى معيشة العمال وتوفير التأمينات والمرافق للعمال والدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال بتوفير مناصب الشغل أما الأهداف التكنولوجية مساندة المؤسسة السياسية القائمة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي من أجل القيام بعملية البحث والتنمية .

رابعا- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

يمكن سرد الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية فيما يلي: [1]

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها .

- القدرة على الإنتاج أوأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها.

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الإيرادات أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر حسب الظروف.

- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها الموجودة وتفسد اهدافها .

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق لكثير من الأفراد.

وعليه فإن المؤسسة الاقتصادية هي المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد وذلك من خلال تصنيفاتها وخصائصها ومميزاتها، وذلك للوصول إلى نتائج ملموسة ومعالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية .

---

[1]- عمر صخري : اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1993، ص ص 25-26 .

خامسا- دور المؤسسة الإقتصادية :

تلعب المؤسسة الإقتصادية دورين أحدهما إقتصادي والآخر إجتماعي :[1]

1- الدور الإقتصادي :

ويكون تجاه ملاكها، عمالها ومستهلكيها.

- **بالنسبة لملاكها** : يعتبر تحقيق الربح من أهم الأدوار التي يجب أن تؤديها المؤسسة لأن هؤلاء الملاك قبلوا المخاطرة بأموالهم عندما قرروا إنشاء هذه المؤسسة .

- **أما اتجاه عمالها** : فيجب على المؤسسة ان توفر لهم الظروف الجيدة من الناحية المادية والنفسية والمالية لأن قوة العمل هي عنصر رئيسيا في عملية الإنتاج .

- **أما مع المستهلكين:** يتوجب على المؤسسة تلبية رغباتهم من حيث الكمية والجودة وبأسعار مناسبة.

2- الدور الإجتماعي :

تقوم المؤسسة بعدة أدوار اجتماعية نذكر منها:

- إنها مصدر للإبداع التقني الذي يعتبر شرطا لتطوير الحضارة بحيث أنه على المؤسسة أن لا تتبع التقليد لأن ذلك يقلل من منافعها إذ ليس أمامها إلا سبيل الإبداع من جديد لتحقيق ربح جديد.

- تلعب المؤسسة دور هام في التربية عن طريق تكوين العمال مما يؤدي إلى تحسين وتجديد معلوماتهم وتنمية قدراتهم كما أنها مسؤولة نسبيا عن القيم الإنسانية لأغلبية أفراد المجتمع .

وعليه فالمؤسسة الاقتصادية هي مجموعة الامكانيات المادية والبشرية هذه الأخيرة تدخل في إطار المؤسسة المهيكلة ترتبط بعضها البعض بشكل متكامل لإنتاج سلع وخدمات تسعى من خلالها إلى تحقيق التقدم والتطور في جميع مجالات المجتمع .

وبالتالي فالمؤسسة الاقتصادية تؤثر في المستوى المعيشي للمجتمع باعتبارها تساهم في تكوين الثروات وتقوم بتوزيع الدخول .

---

[1]- خليفي عيسى : مرجع سابق ، ص 06 .

خلاصة:

تساهم المؤسسة الاقتصادية من خلال نشاطاتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتؤثر في المجتمع، ويتجلى ذلك من خلال خلق مناصب عمل، إنتاج السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع، وكذلك تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني مما تسمح بزيادة المداخيل، وقد شهدت هذه الأخيرة تطورات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة مما ساهم في تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني.

فالمؤسسة الاقتصادية هي نظام مفتوح على محيطه يتكون من مجموعة من العناصر الديناميكية المتداخلة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

المحاضرة السابعة

المؤسســة الثقافية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الثقافية مصدر النمو المعرفي التراكمي الذي يكتسبه المجتمع على المدى الطويل فهي تعمل على إيصال وتمرير القيم والمرتكزات الثقافية إلى شرائح المجتمع وتتنوع المؤسسات الثقافية في المجتمع الجزائري.

أولا –تعريف المؤسسة الثقافية:

تعددت وتنوعت التعريفات حول هذه المؤسسة الإجتماعية ومن بينها " هي أمكنة ثقافية تعبر عن غايات الوجود البشري التي من سماتها تحويل المواصفات الحسية للمكان الثقافي إلى إحتمالات لمواصفات معنوي وروحية، فتقوم بدور التوالد القيمي المستمر وإنتاج القيم الحضارية للجماعة الوطنية وإعادة إنتاجها وفق متطلبات اللحظة التاريخية ."[1]

هذا يعني أن المؤسسة الثقافية هي أبنية، هياكل تجسد الإحساس البشري إلى مواصفات روحية لدى الأفراد، كما يمكن إعتبارها " أبنية إدارية مهمتها تحريك السياسات الثقافية بحيث تعمل تحفيزالجماهير وإشعارهم بثقافتهم الخاصة، كذلك تعمل على الإحتفاظ بالتراث والتفاعل مع الأحداث "[2]

ومنه يمكن تعريف المؤسسة الثقافية على أنها مؤسسات عامة تعمل في المجالات الثقافية والفكرية والعلمية والتربوية وهي مؤسسات إجتماعية لها دور مهم في المجتمع فهي تنقل ثقافة المجتمع على الساحة العالمية وتشمل المكتبات، المتاحف، المسرح ...إلخ.

ثانيا –مهام المؤسسة الثقافية:

تتمثل مهام المؤسسة الثقافية فيمايلي : [3]

– توسيع أرضية الحواربين طاقات الوطن الثقافية والفكرية والعمل على بلورة المشروع الثقافي الوطني الذي يستوعب ثمرات الجهود المختلفة التي يبذلها أهل الإختصاص كما يجب أن تلبي متطلبات المواطنين الثقافية وتبلور حاجاتهم وتطلعاتهم.

– الإسهام في تطوير الثقافة الوطنية، وعليه فإن الحقل الثقافي والأدبي الذي تعني به المؤسسات الثقافية ليس فقط ملء الذاكرة، بل تثقيف العقل بعمل هادف يترجم في وسائل وأدوات ومناهج تنبه فيه

---

[1]- زينب زموري : دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علم الإجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 2014-2015 ، ص 104 .

[2]- محمد أحمد بدوي : علم الإجتماع الثقافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر ، 2002 ، ص 207 .

[3]- زينب زموري : مرجع سابق ، ص ص 105-106 .

طاقات ومواهب لإنارة الذات وتأهيلها، بحيث يكون إسهامها نوعيا في تنمية الثقافة من خلال إخلاصها لمبادئها ووقائها الكامل للقيم والأهداف التي تلتزم بها، وهي إنما تؤكد في ذلك إرتباطها الديناميكي بمحيطها ومجتمعها .

– التواصل المعرفي والفكري مع المنجزات الثقافية والفكرية والحضارية والإنسانية بهدف تعريف الفضاء الإجتماعي بأهم المنجزات والإبداعات وتوفير الفرص الدائمة لأبناء المجتمع والوطن للتعرف على منجزات ثقافات المجتمعات الأخرى .

– المساهمة في خلق حياة ثقافية ومعرفية وحيوية قادرة على إستقطاب شرائح المجتمع المختلفة، وبهذا الإلتزام ومفاعيله تتمكن هذه المؤسسات من صياغة واقع ثقافي يقرّب المجتمع من آفاق وتطلعاته على المستويين الثقافي والأدبي .

وعليه فإن المؤسسات الثقافية تتجاوز حدود المكان المحسوس وتكون مصدر إشعاع ثقافي وأدبي وفضاء مشع لكل الأفكار والتعبيرات وملتقى يضم كل القناعات والسياقات الثقافية والأدبية وساحة لإنتاج المعنى والأفكار .

ثالثا –أنواع المؤسسات الثقافية :

تعتبر المؤسسة الثقافية منة بين المؤسسات التي تساعد الأفراد على تنمية إبداعهم في مختلف المجالات من خلال الأنشطة والبرامج الثقافية، فنجد تنوع للمؤسسات الثقافية في الجزائر من مكتبات ومتاحف ومسرح ...إلخ .

1–المكتبات :

تعتبر المكتبات من المؤسسات الثقافية المهمة في المجتمع حيث تعمل على تقديم خدمات ثقافية وإجتماعية وترفيهية لكل فئات المجتمع دون تمييز بين العمر والجنس.وتعد المكتبات من خلال أدوارها المتعددة الدعائمالأساسية لبناء مجتمع واع ومتطور بما توفره من مصادر وخدمات لأفراد المجتمع من أجل تمكينهم من رفع مستواهم الثقافي والعلمي والمساهمة الفعالة في بناء المجتمع.

أ– تعريف المكتبات العمومية:

هي مؤسسات ثقافية تنشئها الدولة أو السلطات المحلية وتزودها بكافة الأوعية التي تعين على كسب المعرفة والتثقيف الذاتي الحر، وتقديم ذلك دون مقابل، وبغض النظر عن الجنس أو السن أو النوع أو المستوى المهني والعلمي، إذا فهي مؤسسة ثقافية تسعى إلى إنارة الطريق أمام أفراد المجتمع

وتثقيفه بأنواع الثقافات المختلفة والخبرات المتنوعة وخلق المواطن المستنير القادر على خدمة نفسه وخدمة المجتمع الذي يعيش فيه. [1]

وهناك من يعرفها على أنها "مؤسسة ثقافية شعبية تنشئها الدولة تزودها بالكتب والدوريات وغيرها من الوسائل التي تساعد في تحصيل المعرفة لتكون في متناول جميع أفراد المجتمع دون مقابل."[2]

إنطلاقا من هذه التعاريف نجد أن المكتبة العمومية هي مؤسسات ثقافية تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع ولجميع الأعمار ولجميع المستويات الثقافية والتعليمية وهي تعمل على تثقيف المجتمع وتفعيله وتحقيق الإنسجام الإجتماعي، وهي تعتبر من أهم المؤسسات الثقافية التي تعين على نشر المعرفة والتطور الثقافي للأفراد والجماعات في المجتمع .

ب- وظائف المكتبات العمومية :

كل مكتبة تنشأ لخدمة ولتحقيق أهداف معينة ويمكن تحديد أهم ست وظائف للمكتبات العامة كالتالي:[3]

- إقتناء المطبوعات وغيرها من وسائل المعرفة بما يتناسب مع عدد السكان. وإعدادها الإعداد الفني المناسب لوضعها في متناول القراء بسهولة ويسر.
- إرشاد القراء من مختلف الفئات والأعمار وتقديم الخدمات المكتبة لكافة فئات المجتمع.
- المساهمة في رفع المستوى الثقافي والوظيفي للمواطنين والإسهام في مشاريع محو الأمية وتعليم الكبار.
- القيام بنشاطات ثقافية وإجتماعية مختلفة كالمعارض والندوات العلمية والمحاضرات وعرض الأفلام المفيدة وتنظيم الرحلات وجمعيات القراء وغيرها .
- تنمية الميل للقراءة عند الأطفال والتشجيع عليها مع محاولة ملء أوقات فراغهم بالنافع المفيد ودعم هوياتهم بالكتب المناسبة .
- التعاون مع المكتبات الأخرى في البيئة ورفدها بما تحتاجه من معلومات.

---

[1]- أحمد عبد الله العلي : المكتبات المدرسية والعامة -الأسس والخدمات والأنشطة- ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق سوريا، 2003 ، ص 87 .

[2]- سعد الزهري : الأدوار الأساسية والثانوية للمكتبات العامة السعودية من وجهة نظر القائمين عليها، مجلة دراسات المعلومات، العدد 18، مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية ، يناير 2017 ، ص 21 .

[3]- نفس المرجع ، ص 23 .

وتلبي المكتبات الرئيسية للقراءة العامة بشكل خاص المعايير النوعية التالية:[1]

– أن تقع في مركز للولاية أو بدلا من ذلك في احدى مدن الولاية التي تمثل عددا كبيرا من القراء، أو تضم مؤسسات ثقافية، أو تعليمية أو جامعية.

– التمتع بمقر يمنح خدمات استعارة ومساحات للقراءة تتسع لاستقبال تدفق يومي لا يقل عن 500 شخص.

– إمتلاك ذخائر و ثائقية متعددة التخصصات.

– التوجه الى كل فئات الجمهور.

– امتلاك مساحات قراءة متخصصة للفئات المختلفة من المستخدمين.

وللمكتبات الرئيسية للقراءة العامة مهام توفير الكتاب في وسائط مختلفة من أجل تشجيع وترقية القراءة العامة، بهذه الصفة فهي مكلفة بشكل خاص بالتالي :[2]

– وضع الذخائر الوثائقية المختلفة تحت تصرف المستخدمين .

– تخصيص مساحة للدراسات وتحضير الامتحانات.

– تسهيل تنمية القدرات الرئيسية من أجل استخدام المعلومات والمعلوماتية.

– توفير الوسائل التي تتيح وصول المعاقين الى القراءة العامة.

– تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب.

إذا فالمكتبة مؤسسة ثقافية وتثقيفية يحفظ فيها تراث الأمة الثقافي والحضاري وتعمل على تربية جيل مثقف وواع قادر على تحمل المسؤولية في المستقبل كونها من المؤسسات الثقافية الهامة التي تنشئها الدولة لتتولى المساهمة في تربية وتعليم وتثقيف أفراد المجتمع من شباب وأطفال وكبار ونساء ورجال، وإثراء فكر الباحثين فهي جهة التنمية الثقافية بمعناها العام والجزائر كغيرها من دول العالم إهتمت بإنشاء وتأسيس مثل هذه المؤسسات المعرفية داخل الولايات والبلديات من خلال ما يعرف بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وذلك من أجل الإرتقاء بقطاع القراءة والمطالعة والتنمية الثقافية.

---

[1]– عمار كساب، التشريع الجزائري والتنظيم الثقافي في الجزائر (2002–2012) على الموقع www.alger-culture.com بتاريخ 2018/04/16.

[2]–نفس المرجع .

1-المتاحف:

أصبحت الجزائر تحاول رفع مقدراتها الإقتصادية بكافة الوسائل إذ نلاحظ تنامي قطاع السياحة في السنوات الأخيرة والذي أصبح هدفها الأكبر موجها ناحية المتاحف أو ما يسمى بالسياحة الثقافية التي تقصد مظاهر الثقافة المختلفة من تراث ومناطق آثار ومتاحف وغيرها مما حدى بإدارات المتاحف أن تغير نظرتها التقليدية تجاه المتاحف لتصبح أكثر إنفتاحا وملاءمة للنشاط السياحي المتنامي تجاه المتحف .

أ- تعريف المتاحف:

تلعب المتاحف دورا في الجانب الثقافي والإجتماعي والسياحي وقد عرفت على أنها :

" المكان الذي يجمع فيه روائع المنتجات الإنسانية منذ فجر تاريخه وحتى الآن، سواء كانت هذه المنتجات فنية أو حربية أو حتى ما أنتجه الإنسان لإستعماله الشخصي على مدار حياته اليومية ويكون هذا المكان مزارا يقصده الإنسان بقصد المتعة والدراسة والبحث وإكتشاف القيم الإنسانية المتمثلة في إبداعات الإنسان في مختلف العصور " [1]

وعليه أصبح المتحف مؤسسة ثقافية شاملة تجذب كافة أفراد المجتمع بثقافاته المتعددة وأعماره المختلفة وشرائحه المتنوعة قصد المتعة والترفيه والتسلية وغيرها.

ب - أهمية المتاحف الجزائرية :

تعتبر الجزائر بلدا جاذبا سياحيا بشكل كبير، وذلك لتعدد بيئاته ومناخاته وطبيعته المختلفة من أنهار وجبال وبحار وصحاري، وتاريخ زاخر بالحضارات من خلال الكثير من المواقع الأثرية فلابد أن يتم التعامل مع الآثار والتراث والمتاحف كمعلومات معرفية وكمادة علمية يتم إعدادها وتنظيمها لتناسب إحتياجاتوتوقعات مجموعات علمية وثقافية ومنها فئة السياح ببرامج معينة لتساهم في جذب المزيد من هذه الفئات. وقد بدأت حركة المتاحف حديثا في النمو والتطور لإستيعاب كل هذه المكونات التي يمكن أن تجعل من الجزائر بلداً سياحياً كبيراًيساهم في ترقية البلاد ونموها الإقتصادي والإجتماعي. [2]

---

[1]-خروف منير وفريحة لندة : المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة،على الموقع http://fsecg.univ-guelma.dz / بتاريخ 2017/04/23

[2]-نفس المرجع .

يوجد في الجزائر كثير من المتاحف تجمع بين المتاحف الحكومية والمتاحف الخاصة موزّعة على كل ربوع التراب الجزائري تغطي عددا من المواضيع المختلفة مثل الآثار، الفنون، الصناعات التقليدية القديمة، التاريخ، الطبيعة، العلوم وغيرها. وهي تدل بذلك على الثراء التي تزخر به الجزائر الضارب في عمق التاريخ والحضارة.كالمتحف الوطني للجيش، المتحف الوطني للفنون الجميلة ، متحف سيرتا...[1]

وبالتالي نجد بأن المتاحف عبارة عن مؤسسات ثقافية ومصدر معرفي متنوع يعطي صورة وفكرة واضحة وجلية لمعالم الدولة حيث يساعد في نقل الحقائق وحفظ الذاكرة الوطنية وتعريف الأجيال الصاعدة بها والحفاظ على التراث وترميمه وعرضه للجمهور وبذلك تحسيس الشباب وتحفيز اهتمامهم بالتراث وثرواته .

3- المسرح :

يعتبرالمسرح من أقدم النشاطات الانسانية وهو وسيلة يعبر من خلالها تافرد عن تطلعاته تجاه الحياة وما يطرأ عليها من تغير .

حيث يساهم المسرح في نقل الواقع بطريقة مغايرة، وبذلك نجد أن المسرح وجد لتقييم الواقع الانساني واشتمل في طياته على عدة فنون أخرى، كالرقص والموسيقى والغناء وغيرها من الفنون.

أ - تعريف المسرح :

ان المسرح الوطني الجزائري مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصية معنوية وباستقلال مالي .[2]

ب – النشاط المسرحي :

ان المسرح الوطنيالجزائري مكلف بشكل خاص بما يلي :[3]

- تقديم أعمال كلاسيكية وحديثة من انتاج جزائري وأجنبي.

- الاسهام في إثراء وتطوير التراث الثقافي الوطني بإنتاج ونشر عروض فنية من الفن المسرحي والغنائي.

---

[1]- خروف منير وفريحة لندة ، مرجع سابق.

[2]– عمار كساب، مرجع سابق.

[3]– نفس المرجع .

– الاسهام في انعاش الحياة الثقافية والفنية الوطنية والتعريف بها .

– خلق اطار تنظيمي مرجعي، فني ومهني، قادر على تحسين ظروف الممارسة الفنية المهنية في البلاد.

– تجديد وتنمية القدرات الابداعية للفنانين من خلال تنظيم تدريبات متخصصة في التأهيل العملي .

– تشجيع التجربة المسرحية الجزائرية والتعريف بها على المستوى الوطني و الدولي.

المسرح هو نظام اجتماعي قائم على تفاعل الأفراد، فهو مؤسسة ثقافية تهم جميع فئات المجتمع وطبقاته، يعبر عن رغباتهم وأفكارهم ويجسد واقعهم، وهو بذلك يساعدهم على التأثير فيهم وتغييرهم. ويسعى المسرح من خلال احيائه للتراث بث الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع ولقد عرفت الجزائر المسرح منذ زمن بعيد وخير دليل على ذلك المسارح الرومانية المنتشرة في عدة مدن جزائرية كمسرح جميلة، مسرح تيمقاد... .

رابعا –المشاكل التي تواجه المؤسسات الثقافية:

يمكن حصر المشاكل التي تحيط بمعظمالمؤسسات الثقافية نذكر أبرزها :[1]

– ضعف وإنعدام التنسيق بين المؤسسات المعنية بالثقافة حيث نجد كل مؤسسة تصوغ برامجها وأنشطتها من دون التعرف إلى ما لدى المؤسسات الأخرى .

– غياب الإستراتيجيات والتخطيط للبرامج والأنشطة لدى الكثير من هذه المؤسسات.

– إنعدام التطوير المناسب للبرامج الثقافية .

– عدم توافر الدعم المالي الكافي يعوق عمل بعض المؤسسات الثقافية.

– ضعف الحضور الشعبي من خلال المشاركة الفاعلة لأبناء المجتمع وتلبيتهم دعوات المؤسسات الثقافية.

– الدمج بين المؤسسات الثقافية والخلط بينها.

– فقدان الصدقية من ناحية واقتصار هذه المؤسسات على أنشطة معينة بداخلها من ناحية اخرى.

– عدم إدراك المؤسسات الثقافية أهمية الهوية الثقافية .

– غياب المؤسسات الثقافية ذات الأهداف والآمال بحيث لا تستطيع هيئاتها العامة أن تحقق أهدافها لقصور الثقافة ضمن مؤسساتها.

[1]- رولان رياض مشوح ، المؤسسات الثقافية، على الموقع www.al-binaa.com بتاريخ 2017/04/16

على الرغم من الإهتمام الذي أبدته الدولة الجزائرية في السنوات الاخيرة في مجال النشاط الثقافي من خلال مختلف المؤسسات الثقافية، إلا أنها مازالت تشكو من العديد من النقائص العوائق نتيجة لعدم تأديتها لدورها المنوط بها، بسبب التهميش والركود المسيطر على هذه المؤسسات الثقافية.

خلاصة:

إن المؤسسات الثقافية يقصدها الافراد على إختلاف اعمارهم و أجناسهم و مستوياتهم الثقافية. و هي بذلك تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع بلا إستثناء، كما تهتم بجميع مجالات المعرفة، وتؤدي دورا مهما في خدمة المجتمع ورفاهيته ولإعداد المواطن الصالح الذي يستطيع المشاركة الإيجابية في مجتمعه من خلال ما يقدمه من ثقافة ومعرفة ودعم الروابط الإجتماعية ومن تم المساهمة في ترقية البلاد و نموها الإقتصادي والإجتماعي.

المحاضرة الثامنة

المؤسســة الدينية

تمهيد:

إهتم علماء الإجتماع بمفهوم الدين كظاهرة إجتماعية فما من مجتمع قديم أو حديث إلا وكان الدين حاضرا في نظمه لما له من تأثير كبير في توجيه أفراد المجتمع من خلال مؤسساته الرسمية .

" فمجموع الأفراد الذين يجمعهم هدف نشر الدين والدعوة إليه وتعليم الناس مبادئه ومناقشة الأمور الفقهية وطرح حلول لمشاكل الناس الحياتية إنطلاقا من الدين، يشكلون مؤسسة تهتم بالشؤون الدينية فهي بإختصار التنظيم العملي للمجال الديني " [1]

فالمؤسسة الدينية هي مؤسسة إجتماعية تسعى لتحقيق أهداف محددة بحيث لها محددات واضحة وكذلك بناء وظيفي واضح ومقصود وهي متعددة الأشكال والهياكل ولقد ركزنا على المسجد كمؤسسة اجتماعية دينية.

أولا – تعريف المؤسسة الدينية :

رغم تعدد المنطلقات وإختلاف وجهات النظر في تبادل ومعالجة المؤسسة الدينية إلا أن هناك شبه إجماع من جانب علماء الإجتماع على شيئين أساسيين:[2]

1-إتسام الظاهرة الدينية بالعالمية:

حيث نجد الظاهرة الدينية ملازمة لنشأة الإنسانية في أشكالها الأولى، حيث لا نجد مجتمع من المجتمعات يخلو من الإهتمام بالظاهرة الدينية .

ومما هوجدير بالذكر أن المجتمعات البشرية على إختلاف نشأتها وتطورها قد آمنت أن هناك قوى عليا تهيمن على العالم الدنيوي، وأن خوف الإنسان من هذه القوى العليا جعله يتقدم إليها بالقرابين والعطايا لإرضائها حتى يعيش في سلام ووئام مع هذه القوى .

2- الوظيفة الإجتماعية للدين:

مما لا شك فيه أن الدين يؤدي وظائف إجتماعية هامة للفرد والجماعة والمجتمع، فهو يحقق للفرد إشباعات نفسية هامة، فيحقق له الإستقرار النفسي ومن تم تحقيق الذات وتأكيدها والسمو النفسي والإجتماعي والرضا النفسي والإجتماعي ، والهدوء النفسي والإطمئنان والإرتياح النفسي والإجتماعي .

---

[1]- بشير بوساحة و إيمان فرطاس: دور المؤسسة الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري، مجلة الجامعة "البحوث والدراسات"، العدد 23، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، ربيع الثاني1438هـ - جانفي 2017، ص ص 142 – 143 .

[2]- مهدي محمد القصاص : علم الإجتماع الديني ، بدون دار نشر، 2008 ، ص ص 17-18 .

ويحقق الدين للأفراد الذين يدينون به نوعا من الإستقرار والتضامن الإجتماعي ويحقق الدين كذلك بين مريديه نوعا من التماسك والتضامن ويخلق نسقا قيميا يتمسك به أفراد هذا الدين .

إذ تسهم العقائد والعبادات التي يزاولها الأفراد والجماعات في إيجاد وحدة روحية تؤدي إلى ترابط إجتماعي بين أفراد المجتمع .

حيث يهتم علم الإجتماع الديني بدراسة النظم والمؤسسات الإجتماعيةSocial institutionالمتعلقة بالعقائد والعبادات وفهم العالم القدسي وما تشمل عليه الديانة التي يسير عليها المجتمع من قواعد وتعاليم .[1]

إذ تعرف المؤسسة الدينية على أنها " نسق من المعايير والأدوار الإجمالية المنظمة التي تواجه الحاجة الدائمة إلى الإجابة على الأسئلة النهائية المتصلة بهدف الحياة وبمعنى الموت "[2]

والمسجد كمؤسسة إجتماعية دينية هو مكان مقدس بحيث تقام فيه مجموعة من الممارسات الدينية والإجتماعية كالصلاة والدعاء والذكر وتعليم القرآن الكريم. وبعبارة أخرى هو مركز ديني وثقافي ووثقةللرباط الإجتماعي . [3]

ويعرف مراد زعيمي المسجد مؤسسة إجتماعية ينشئها المجتمع المسلم بهدف تأهيل النشء للحياة الإجتماعية من خلال التنشئة المنضبطة بقيم الإسلام ومبادئه .[4]

ومنه فإن المسجد ذات طبيعة إجتماعية روحية يعمل على نشر تعاليم الدين الإسلامي، إذ يساهم في تنشئة الأفراد إجتماعيا ودينيا وثقافيا وإستقرار المجتمع .

وعليه فإن المؤسسة الدينية في المجتمع الجزائري هي مؤسسة إجتماعية دينية ذات الصبغة الشرعية التي تبنتها الدولة بشكل رسمي وبصفة دائمة ومستمرة كالمساجد،تقوم على أساس واحد وهو الدين الإسلامي منهجا ودستورا ونظاما تعمل على نشر تعاليم الدين الإسلامي وتهتم بدراسة العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين الدين من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى .

---

[1]- مهدي محمد القصاص ، مرجع سابق ، ص 18 .

[2]- فاروق مداس : قاموس مصطلحات علم الإجتماع ، دار مدني ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 223-224 .

[3]- لغرس سهيلة : المؤسسة الدينية : المفهوم والأشكال ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد2، جامعة معسكر، الجزائر ، جوان 2012 ، ص 217 .

[4]- مراد زعيمي :مرجع سابق ، ص ص 124-125.

ثانيا –أهمية المؤسسة الدينية:

إن المؤسسة الدينية ذات طبيعة إجتماعية خاصة حيث تتخذ لنفسها نسقا من العادات والأعراف والتقاليد الدينية، والأدوار المتصفة بصفة أساسية بالذات الغيبية للمعبود وهذا النسق الاجتماعي للدين يلتزم به الأفراد داخل المؤسسة وخارجها، فهي تساهم في التنشئة الاجتماعية للأفراد تنشئة دينية أخلاقية سوية، تحدد له دوره في الحياة وتفسر له كل ما يحيط به ويحدد له أساليب مواجهة الأزمات والتفاعل معها وعلاقته بالخالق وطرق التقرب منه .

و يعتبر المسجد أول وأهم ركيزة في بناء المجتمع المتماسك وأن حاجة الأمة المسلمة إلى المسجد لا تقل أهمية عن حاجتها إلى الإسلام نفسه،ذلك أن المجتمع المسلم إنما يكسب صفة الرسوخ والتماسك بالتزام نظام الإسلام وعقيدته وآدابه وذلك كله من روح المسجد و وجوده .[1]

فغدا المسجد للمسلمين جميعا ضرورة دينية، سياسية وإجتماعية، لا يستطيعون الفكاك عنه ولا يرضون بالحرمان منه كسائر الأمور الضرورية للإنسان المسلم لأنه أضحى من أهم وأقوى الدعائم التي كوّن عليها الفرد والمجتمع في عصور غابرة ولا يزال كذلك في حاضر المسلمين وسيظل كذلك في مستقبلهم إن شاء الله .

ففي المسجد تتسع شبكة العلاقات الاجتماعية وتحدد إتجاهاتها وتعمل على تدعيم الأفراد الاحساس بالتضامن والتآخي والتآزر في المحن التي قد يبتلى بها الافراد والمجتمع.

فالمسجد ميدان لكل ما تعلمه المسلم فيه من آداب و قيم تربطه بالآخرين وبالمجتمع الذي يعيش فيه وهو المكان الطبيعي لنشر الكلمة المؤمنة الأمينة الموجهة المعلمة التي تزود المسلمين بالعلم والمعرفة في كل ما يتصل بأمور دينهم ودنياهم .[2]

ومنه نجد مدى أهمية الدور الذي تحتله المؤسسة الدينية حيث يحتل الدين مكانة خاصة في حياة الأفراد بإعتباره العقيدة الراسخة التي ترتكز عليها معالم الشخصية والتي تحدد لهم مجموعة القيم والمعايير التي يمتثل لها الأفراد وماتغرسه فيهم من قيم روحية ترتكز على مبادئ سوية .

---

[1]- مراد زعيمي ، مرجع سابق ص ص125-126

[2]- محمد بن أحمد الصالح: الشريعة الإسلامية ودورها في مقاومة الإنحراف ومنع الجريمة ، مطالع الفرزدق التجارية ، السعودية ، 1983 ، ص 51 .

ثالثا– دور المؤسسة الدينية :

تلعب المؤسسة الدينية دورا هاما في حياة الفرد والمجتمع لما لهذه المؤسسة من دور مهم، فهي تفسر للأفراد والجماعاتسبب وجودها في الحياة وعلاقتها بالعالم الطبيعي والإجتماعي، ويعتبر الإلتزام الديني والعقائدي فوق كل القوانين الوضعية التي تحاول فرض سيطرتها على الفرد والمجتمع معا .

والمساجد كمؤسسات إجتماعية دينية هامة ذات دور تربوي واضح تعمل على : [1]

– التأكد على القيم المركزية المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف والتي تعتبر أساسية لإستقرار المجتمع وتماسكه وتقدمه، وأئمة المساجد وخطباؤها من خلال خطبة الجمعة والمناسبات الدينية والندوات والحلقات النقاشية التي تعقد بالمسجد يدعون الناس إلى إقامة الفرائض والتمسك بالقيم الدينية والعمل الصالح لخدمة المجتمع والتقرب من الله عز وجل .

– مساعدة الأفراد عندما يمرون بأزمات أو تواجههم مشكلات، ففي وقت الأزمات يكون الفرد وجدانيا بحاجة كبيرة إلى سماع رأي الدين، كي يشعر بالراحة النفسية ويساعده ذلك على فهم المشكلة فيحاول حلها مدعمة بنصوص الدين، أو يتقبل النتائج مستعينا بالصبر فتهدأ نفسه ويستعين بالموعظة الحسنة على التغلب على الأزمات ومواجهتها .

– التقريب بين الأفراد وتقوية الصلة بينهم وتعتبر الصلاة في المسجد مطلبا أساسيا في الإسلام تقرب بين قلوبهم وتشعرهم بالأخوة الصادقة مما يزيد من صلاتهم ويشعرون بأهمية التعاون لرفع شأن الإسلام وشأن المجتمع والعمل على حل مشكلاته .

– ربط الفرد بمجتمعه وتوعيته بمشكلاته وحثه على الإسهام الفعلي في النهوض به. ولكي ينجح رجل الدين في قيامه بهذا الدور بإعداد الخطب وإقامة الندوات والحلقات النقاشية التي تتناسب مع حاجات الأفراد في المجتمع المحلي حتى تكون ذات تأثير كبير عليهم في توجيههم لعمل الخير والتقرب من الله سبحانه وتعالى .

فرجل الدين لابد أن يؤكد على القيم الهامة وخاصة القيم الروحية المؤكدة في الدين والأنماط السلوكية الصحيحة وخاصة في فترات التغير الإجتماعي السريع للمحافظة على إستقرار المجتمع، ويجب ان يعمل على توعية وتوجيه الأفراد لطبيعة التغيرات الثقافية، ومساعدتهم على إنتقاء العناصر الثقافية

[1]- سميرة أحمد السيد : علم الإجتماع التربية ، ط 3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة مصر ، 1998 ، ص 93 .

التي لا تتعارض مع الدين والتي تحقق حاجاتهم وحاجات مجتمعهم وتسهم في تطويره وتقدمه لتساير العصر.

– نشر المعارف الدينية والثقافة الإسلامية، كإنشاء مكتبة ملحقة بالمسجد مزودة بعدد من الكتب الدينية للجميع دون مقابل يزيد من الثقافة الإسلامية لأفراد المجتمع المحلي، ومعرفتهم بالدين والحضارة الإسلامية ويزيد أيضا من خبراتهم وثروتهم اللغوية.وتكون قصص الأنبياء بمثابة خبرة واقعية حسنة يعتقدون بها ويتعلمون من مواعظها.

وهنا يظهر دور المؤسسة الدينية وهذا من خلال العبادات التي تؤدى داخلها، فمن خلال مشاركة الفرد في أداء تلك العبادات يتسنى له تحقيق هويته وإنتمائه للجماعة، هذا ما يكسبه الشعور بالسكينة، إحساسا بالإيجابية وبإجتماعية الجماعة . [1]

ولقد لعبت المؤسسة الدينية المتمثلة في المسجد دورا هاما في تحصين الذات العربية الإسلامية ضد آليات العولمة والتنشئة الثقافية من خلال الحفاظ على مقومات الشخصية والهوية الوطنية ولازالت لحد الآن .

وعليه فإن أهم المهام التي يقوم بها المؤسسات الدينية تتمثل في الحرص على أصول وثوابت الدين وتطبيقها وتوفير أماكن لأداء العبادات والإشراف على تسييرها ونشر العلم الديني في المجتمع وتحفيظ القرآن الكريم والقيام على الفتوى وعلاج مشاكل الواقع والعصر فهي تعتبر المرجعية في ذلك، كما أنها تهتم بالإرشاد العام للناس والدعوة إلى الإسلام بشتى الوسائل .[2]

وعليه فإن الهدف الأساسي للمؤسسة هو إعداد الفرد المسلم المتكامل من الناحية العلمية والإجتماعية والسياسية والفكرية .

ففي المسجد يمكن للفرد أن يتربى روحيا وإيمانيا وخلقيا وإجتماعيا، والتأثير الديني له قدرة كبيرة على تقويم الشخصية الإنسانية وإستقرار المجتمع والنهوض به .

[1]- محمد أحمد بيومي : علم الاجتماع الديني ، ط7 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 308 .
[2]- بشير بوساحة وإيمان فرطاس ، مرجع سابق ص 143

خلاصة:

وفي الختام نستنتج أن المؤسسة الدينية تلعب دورا هاما في غرس مبادئ وقيم أخلاقية في الأفراد والمجتمع، فلا يخلو أي مجتمع من هذه المؤسسة رغم الإختلاف في طريقة ممارسة هذه العقيدة، تبقي المؤسسة الدينية هي المؤسسة الثانية بعد الأسرة داخل أي مجتمع، إذ يمثل الدين البناء المعياري الذي يسير عليه سلوك الفرد وينتظم عليه بناء المجتمع، لماله من أهمية داخل الحياة الإجتماعية سواء على المستوى الفرد أو المجتمع أو على مستوى العلاقات أو الممارسات .

المحاضرة التاسعة

المؤسســة الادارية

تمهيد :

لاخلاف أن المؤسسة الإدارية تتأثر في كل مجتمع بالظروف السياسية والإجتماعية المحيطة بها.

إن الصفة التي تميز الدول المعاصرة هو إعترافها لبعض الهيئات الإدارية بالشخصية المعنوية وبالتالي الإستغلال الإداري والمالي عن الدولة، وهذا بهدف مساعدتها (الدولة) في أداء مهامها، غير أن هذه الوحدات الإدارية المستقلة تم ربطها بالأجهزة المركزية بتطبيق نظام الوصاية .

وبناءً عليه فإن التنظيم الإداري في الدولة المعاصرة يأخذ وجهان المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.[1]

فإذا تطرقنا الى المركزية الادارية فنحن نتكلم عن المؤسسة السياسية من دولة وحكومة...ولقد تم التطرق لها سابقا .

أما إذا تطرقنا إلى اللامركزية الإدارية فنحن أمام المؤسسة الإدارية وعليه فالإدارة اللامركزية أو مايسمى بالإدارة المحلية إنما تقوم على مؤسستين إداريتين هما البلدية والولاية.

وتأسيسا على ما تقدم ننتهي إلى نتيجة أن المؤسسة الإدارية المحلية تشكل فضاء مشتركا بين علماء الإجتماع والباحثين في العلوم السياسية وعلماء الإدارة ورجال القانون، يتولى كل واحد من هؤلاء دراسة المؤسسة الإدارية المحلية من زاوية اختصاصه بما يحقق لها دفعا أكثر وتطور أكبر .

أولا –مفهوم المؤسسة الإدارية:

لقد أدى تطور وظيفة الدولة إلى إنشاء وتأسيس مؤسسات عامة في شتى الميادين تتمتع بالشخصية المعنوية بما يمكّنها من أداء مهامها بفعالية أكبر سواء كانت مؤسسات ذات طابع وطني (المؤسسة السياسية) أو إقليمي محلي ممثلة في البلدية والولاية (المؤسسة الإدارية) .

يقصد بالمؤسسة الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة ومن هنا يتبين لنا أن النظام المركزي يقابله تماما النظام اللامركزي إذ الأول يعتمد على ظاهرة تركيز الوظيفة الإدارية والثاني يقوم على توزيعها .[2]

---

[1]- عمار بوضياف: التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 11 .

[2]- نفس المرجع ، ص 29 .

كما يمكن تعريف المؤسسة الإدارية على انها " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الادارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة "[1]

وتعرف المؤسسة الإدارية على أنها إسناد صلاحيات التسيير الإداري لإقليم معين من الدولة لهيئة إدارية منتجة للعمل على توفير حاجيات سكان الإقليم تحت رقابة السلطات المركزية.[2]

كما أن هناك من يعرفها " هو نقل الصلاحيات الإدارية من المركز إلى الهيئات المحلية في الأقاليم مع إحتفاظ المركز بدور رقابي ملموس على الهيئات المحلية وفعالية الإدارة المحلية يظهر في شكل واضح في ظل اللامركزية الإدارية حيث تكمن اللامركزية الإدارية من الإسراع في تنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة .[3]

إن ظهور هذه المؤسسات الإدارية المحلية راجع إلى وجود مصالح أو شؤون محلية نابعة من إحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة تختلفعن الإحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة .

ثانيا –أهمية المؤسسة الإدارية:

يمكن حصر مزايا المؤسسة الإدارية في المجالات التالية:

1–من الناحية الإجتماعية:

ظهور نوع من التضامن والتعاون فيما بين أفراد الجماعة الواحدة فتتظافر جهودهم من أجل بلوغ هدف واحد منشود .[4]

2– من الناحية السياسية :

[1]- محمد الصغير بعلي: الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013 ، ص ص 19-20 .
[2]- علاء الدين عشي : مدخل القانون الإداري – التنظيم الاداري - ، الجزء الأول ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة الجزائر ، 2009 ، ص 57 .
[3]- زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز : مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2006 ، ص 43 .
[4]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 42 .

تكريس المؤسسة الإدارية مبدأ الديمقراطية بتمكين أفراد المجتمع من تسيير شؤونهم بنفسهم عن طريق ممثليهم في المجالس المحلية المنتخبة حيث قيل أن الديمقراطية من الناحية السياسية تظل نظاما أجوفا إذا لم تلازمها ديمقراطية إدارية .

فعلى مستوى الإدارة المحلية فإن كل جزء من الإقليم يتمكن من الإشراف على تسيير شؤونه المحلية بعزل عن العاصمة وذلك بحكم إستقلالية التسيير التي تعوّد عليها أهالي المنطقة .

3- من الناحية الإدارية :

تتضمن المؤسسة الإدارية تطبيق مبدأ تقريب الإدارة من الجمهور كما يكفل بتبسيط الإجراءات بحكم إمكانية البث في الكثير من القرارات على المستوى المحلي (الولاية والبلدية). وعلى هذا النحو فاللامركزية تعني التخفيف من أعباء السلطة المركزية. أين تتحول سلطة القرار من المستوى المركزي (المؤسسة السياسية) إلى المستوى المحلي (المؤسسة الإدارية) وأين يتم التخفيف من حدة الإجراءات ومن الناحية الإدارية تكفل المؤسسات الإدارية للمنتخبين فرصة التدريب على العمل الإداري والمشاركة في دراسة الشؤون المحلية وإتخاذ القرار. ويمكّن هؤلاء من الإرتقاء لمهام القيادة الإدارية .[1]

4- من الناحية الإقتصادية :

يمكن تبرير أهمية المؤسسة الإدارية من الناحية الإقتصادية إستنادا إلى مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، حيث توضح الخطة العامة بالدولة من طرف الإدارة المركزية السياسية ولايمكن تجسيدها وتطبيقها إلا بواسطة المؤسسات الامركزية الإدارية، والتي موجودة على المستوى المحلي.[2]

وتأسيسا على ما تقدم ننتهي إلى نتيجة أن المؤسسة الإدارية تشكل فضاء مشتركا بين علماء الإجتماع والباحثين في العلوم السياسية وعلماء الإدارة والإقتصاد يتولى كل واحد من هؤلاء دراسة المؤسسة الإدارية من زاوية إختصاصه، فعلماء الإجتماع يهتمون بالمؤسسة الإدارية على أنها تشكل صورة من التضامن الإجتماعي كما أن المؤسسة الإدارية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو يجعلها موضع إهتمام الباحثين والمفكرين .

---

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ص 43-44 .
[2]- محمد الصغير بعلي : الإدارة المحلية الجزائرية ، مرجع سابق ص ص 37-38 .

أما الباحثين في العلوم السياسية فيرون أن المؤسسة الإدارية تمثل صورة من صور التسيير الذاتيووسيلة فعالة لإشراك أفراد المجتمع عن طريق ممثليهم في ممارسة السلطة والمشاركة في صنع القرار وهو مايجسد فكرة الديمقراطية .

ولقد إهتم علماء الإدارة بالمؤسسة الإدارية من خلال إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها من أجل تقريب الإدارة من أفراد المجتمع .

أما على المستوى الإقتصادي فساهمت بلاشك في ضرورة الإستعانة بالمؤسسة الإدارية لتسيير شؤون الإقليم من الناحية الإقتصادية ذلك لا يمكن أن تلبي حاجات أفراد المجتمع وتنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية على إختلاف موقعها وعواملها وإمكانياتها المتاحة .

ثالثا – مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية:

إن تطبيق نظام الإدارة المحلية في أي دولة من الدول يعتبر ضروريا من وجهة نظر علماء الإدارة العامة وإنشاء المؤسسة الإدارية لها عدة مبررات أهمها :[1]

1– إتساع دور الدولة : لقد تعاظم دور الدولة الحديثة وزاد تدخلها في الحياة الإقتصادية مما زاد في تنوع الانشطة التي تقوم بها وضاعف من حجم أعمال تلك الأنشطة، وقد أدى ذلك بالتالي إلى تعقد أعمال الأجهزة المركزية في الدولة وتضخم عدد موظفيها وزيادة مشاكلها. هذا الوضع أظهر الحاجة إلى تقسيم العمل وتوزيعه و إلى إتباع نظام اللامركزية السياسية .

2– توزيع السكان على أقاليم الدولة: كلما كان عدد السكان في أي دولة من الدولة من الدول كبيرا وموزعا على مناطق متباعدة كلما أدى ذلك بالتالي إلى ضرورة إنشاء نظام للإدارة المحلية في تلك المناطق .

3– الإتجاه نحو ممارسة الديمقراطية : إن تركيز السلطات والصلاحيات كلها أيدي الأجهزة المركزية يعتبر من المظاهر غير الديمقراطية وحتى تنسجم فلسفة الدولة مع تزايد الإتجاهات العالمية المعاصرة نحو الديمقراطية فإنه ينبغي عليها أن تتجه نحو توزيع ونقلماهو ضروري من الصلاحيات والإختصاصات وإشراك المواطنين في كافة مناطق الدولة في إدارة شؤونهم .

[1]- زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز ، مرجع سابق ، ص ص 51-52.

4-الوعي الإجتماعي لدى السكان : كلما زاد الوعي الإجتماعي لدى السكان كلما أدى ذلك إلى ضرورة تحقيق رغباتهم وإحتياجاتهم عن طريق إعطاء الأجهزة المركزية المزيد من الصلاحيات والسلطات إلى وحدات الإدارة المحلية .

5- تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة في المناطق البعيدة : وذلك لأن الكثير من المسؤولين في الأجهزة المركزية لا يدركون طبيعة المشاكل والظروف المحلية في تلك المناطق كما يدركها أهلها والقاطنين فيها .

6- تخفيف عبء العمل عن الأجهزة المركزية في العاصمة: مما يؤدي إلى تفرغهم لحل المشاكل واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور المهمة في أعمالهم .

7- السرعة في البث في الأمور وإتخاذ القرار المناسب بعكس الأمر عند تركز جميع الإختصاصات والصلاحيات في أيدي الأجهزة المركزية وعدم وجود نظام للإدارة المحلية، فإن الأمر عندما يتسم بالبطء النسبي في دراسة المشاكل المتعلقة بالمناطق البعيدة .

8- توفير مصادر تمويل إضافية تكون بغرض الرسوم والضرائب المحلية مما يخفف من الأعباء المالية على خزينة الدولة المركزية.

إن المؤسسة الإدارية على النحو السابق تكفل وحدة الدولة وتضمن نفود هيمنة السلطة المركزية، فالإدارة المحلية تظل تابعة للدولة في كثير من المسائل، في حين أنها تدبر شؤون الإقليم المحلي، من أجل توفير الخدمات لأفراد المجتمع بأبسط الإجراءات، وتقريب الإدارة من المواطن، وتمكين الشعب من تسيير شؤونه بنفسه وإتخاذ القرارات المناسبة، وتبقى المسائل الوطنية للسلطات المركزية .

لذلك لابد من الحرص دائما على كيفية إستغلال الموارد المالية أحسن إستغلال وبالتالي لابد من تدعيم هذه المؤسسات الإدارية ومحاولة التقليل من مساوئها .

وعليه فإن تطبيقات المؤسسة الإدارية يفرض علينا دراسة التنظيم الإداري للولاية والبلدية.

رابعا – مؤسسة الولاية:

تعد الولاية إمتدادا للدولة وتحتل مكانة مميزة في التكفل بالمهام الإدارية للإقليم من خلال تنفيذ مختلف السياسات العمومية التي تقرها الدولة .

1- تعريف الولاية:

تعرفالولاية"هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية وإستقلال مالي، ولها إختصاصات سياسية وإقتصادية وثقافية..."[1]

وهي أيضا "الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة .

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين "[2]

كما يعرفها محمد الصغير بعلي "هي شخص معنوي إقليمي إذ تمارس صلاحيتها داخل حيز جغرافي يضم أحد مناطق أو اجزاء الدولة " [3]

وبهذا تعرف الولاية كمؤسسة إدارية محلية بانها جماعة عمومية إقليمية تتسم بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تمارس صلاحياتها داخل حدودها الإقليمية ويشرف على إدارة شؤون الولاية مجلس منتخب وهو المجلس الشعبي الولائي.

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة*على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه .[4]

ويتشكل المجلس الولائي من مجموعة من المنتخبين تم إختيارهم وتزكيتهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المرشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المرشحين الأحرار .[5]

من خلال ما سبق نجد أنه يشرف على إدارة شؤون الولاية مجلس منتخب وهو عبارة عن هيئة مداولة.

2- صلاحيات الولاية (المجلس الشعبي الولائي):

يمكن حصر صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في الميادين المختلفة التالية :

أ-في المجال الاقتصادي و الفلاحي و المالي :

---

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر ،مرجع سابق، ص ص 141-142 .

[2]- عمار بوضياف : شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 116 .

[3]- محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 12 .

*يتولى المجلس الشعبي البلدي ممارسة مهامهبموجب النظام التداولي، أي أن كافة أعمالهلا تكون إلا بموجب مداولات و لا مجال للعمل الفردي فيه.

والمداولة هي التصرف القانوني الذي بموجبه تصدر البلدية قراراتها، و تتدخل لمعالجةالصلاحيات المسندة إليها.

[4]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سايق ، ص 145 .

[5]- عمار بوضياف : شرح قانون الولاية ، مرجع سابق ، ص 196 .

يمارس المجلس الصلاحيات التالية :[1]

-يصادق على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي، وهذا بعد أن يوضع بين يديه كل المعطيات التي تساعد على دراسة هذا الملف من قبل المصالح المعنية .

-يناط بالمجلس ترقية الإستثمار على مستوى المنطقة ويقدر النفقات الواجب تخصيصها في هذا المجال.

- يعمل المجلس على إيجاد التجهيزات التي يتجاوز حجمها قدرات البلديات .

- يتولى المجلس حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة كما يبادر لكل عمل من شأنه حماية الثروة الغابية والحيوانية .

- يعمل المجلس على تطوير الري ويساعد البلديات تقنيا في هذا المجال .

- يتولى المجلس المصادقة على ميزانية الولاية بعد دراستها وهذا قبل 31 أكتوبر في السنة السابقة للسنة المالية المعنية كما يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية .

ب- في المجال الإجتماعي :

يمارس المجلس مهاما كثيرة ذات طابع إجتماعي نذكر منها : [2]

- يبادر إلى المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الإقتصاديين .

- يتولى المجلس إنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات.

- يساهم المجلس في كل نشاط إجتماعي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بهدف التكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا .

- يساهم في أعمال الوقاية من الاوبئة وترقية الوقاية الصحية .

- يدعم المجلس البلديات فيما يخص برامجها الإسكانية وإنشاء مؤسسات البناء.

- يسعى المجلس إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات ويدعم كل هذه الأنشطة.

ج- في المجال الثقافي والسياحي :

يمارس مهاما كثيرة ونذكر منها : [3]

---

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سايق ، ص 167 .

[2]عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص 168 .

[3]- نفس المرجع ص ص 168-169

– يسعى بموجب مخطط الولاية الذي يتولى دراسته إنشاء مرافق ثقافية ويقدم دعمه ومساعدته لهذه المرافق.

– يتولى المجلس مهمة ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات.

– يتولى المجلس دراسة مشاريع إنجاز مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم الثانوي وهذا طبقا لتعليمات وزارة التكوين المهني ووزارة التربية.

– يتخذ المجلس كل إجراء من شأنه يساعد على إستغلال القدرات السياحية في الولاية .

د–في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية:

تحت هذا العنوان يباشر المجلس العديد من الصلاحيات منها: [1]

– يتولى المجلس تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ويراقب تنفيذه.

– يبادر المجلس لكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات .

– يبادر بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها.

– يبادر المجلس لكل عمل من شأنه فك العزلة على الأرياف.

إن نظرة فاحصة في صلاحيات المجلس الشعبي الولائي تسمح بإبداء الملاحظات الأساسية التالية:[2]

– يشكل المجلس الشعبي الولائي هيئة إتصال بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية حيث يقدم المجلس الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات ويمكنه أن يقدم الإقتراحات ويبدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص .

– يتميز تدخل الولاية بالطابع المكمل لوظيفة البلدية في حالة تجاوز النشاط للإطار الإقليمي للبلديات أو لقدراتها كما لها أن تتدخل تنسيقا وتشاورا مع البلديات أو عمالها.

وعليه يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة وهو ما يدل على الإختصاصات الواسعة لهذا المجلس .

تشمل جميع أعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، والتي لا شك تعزز مكانة السلطة الشعبية في تسيير شؤون الإقليم.

---

[1]-عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص 169

[2]-محمد الصغير بعلي : مرجع سابق ص 112.

أما فيما يخص الوالي فيتولى سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية، ويمارس السلطة السلمية المقدرة قانونا على مجموع الموظفين التابعين للولاية.

خامسا – مؤسسة البلدية:

تعد البلدية القاعدة اللامركزية للدولة، وتحتل مكانة مميزة في ممارسة المواطنة وتهيئة وإدارة الإقليم ولاسيما في مجال التنمية المحلية.

1-تعريف البلدية:

"البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ".[1]

كما عرف المشرع البلدية بأنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وأضفى عليها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي كما جعل منها الإطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في التسيير " .[2]

البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

2- أهمية البلدية :

تبرز أهمية البلدية من زوايا عدة أهمها: [3]

– أن المجالس الشعبية البلدية هي الأكثر عددا من المجالس المنتخبة الأخرى.

– تعتبر البلدية التنظيم الإداري الجزائري أهم إدارة جوارية وأن المواطن كثير الإحتكاك بها، دائم الإتصال بمصالحها بغرض تلبية سائر إحتياجاته .

– تعتبر البلدية قاعدة للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

– إن إختصاصات البلدية أشمل وأعم من إختصاصات باقي أجهزة الدولة، وأن المهام المجالس البلدية أوسع نطاقا مقارنة بباقي المجالس. مما يجعل المواطن أكثر إحتكاكا بها مقارنة بباقي اجهزة الدولة.

هذه الأهمية للبلدية تعكس مدى أهمية الهيكل الإداري الذي يحكمها، حتى تتمكن البلدية من أن تكون الفاعل البارز والمهم في الإصلاحات وفي تتطور المجتمع .

---

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص193.

[2]- علاء الدين عشي : شرح قانون البلدية ، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 25 .

[3]- عمار بوضياف : شرح قانون البلدية ، مرجع سابق ، ص 116.

ويشرف على تسيير شؤون البلدية المختلفة جهاز مداولة يتمثل في المجلس الشعبي البلدي.وهو الإطار القانوني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، كما انه قاعدة لا مركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية .[1]

ويتشكل المجلس الشعبي من مجموعة من منتخبين يتم إختيارهم من قبل سكان البلدية، بموجب أسلوب الإقتراع العام السري المباشر، وذلك لمدة 05 سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب تعداد السكاني للبلدية .

3- إختصاصات البلدية (المجلس الشعبي البلدي) :

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم أهمها:

أ- في مجال التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:

- يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي ينفد على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد آخذا بعين الإعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية . وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الإجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية .

- ومن جهة اخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية . وعلى هذا الأساس إعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون.أوجب المشرع ساعة وضع ومناقشة البلدية ونسيجها العمراني مراعاة المساحات المخصصة للفلاحة وكذلك تجانس المجموعات السكانية والطابع الجمالي للبلدية.

- وبهدف المحافظة على البيئة أوجب القانون إستصدار ترخيص من المجلس الشعبي كلما تعلق الأمر بمشروع ينطوي على مخاطر .

- وعلى صعيد آخر حمل المشرع البلدية في مجلسها حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية.وكذلك تنظيم الأسواق المغطاة وغير

[1]- علاء الدين عشي : شرح قانون البلدية ، مرجع سابق ، ص ص 25-26 .

المغطاة على إختلاف أنواعها. وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور التي لا تعود إلى هيئات أخرى (مصالح الأمن).

– ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية.[1]

ب– في المجال الإجتماعي :

– أعطى المشرع حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن .

– وألزم البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية.

– كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات وإتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي .

– وفي مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية. وأجاز لها المشرع الإشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.[2]

ج– في المجال المالي:

يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبرمن السنة السابقة للسنة المعنية أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الإعتمادات المالية مادة بمادة وبابا بباب. والدولة هي من تدعم البلديات ماليا. ومايلاحظ في المدة الأخيرة أن عددا كبيرا من البلديات تعاني من ظاهرة الديون، مما فرض على الدولة ضرورة التدخل من أجل التكفل بهذا الملف حيث بادرت وزارة الداخلية إلى إحصاء البلديات وجرد ديونها حسب طبيعتها ومعرفة المؤسسات صاحبة هذه المستحقات .[3]

د– المجال الإقتصادي :

يوكل للبلدبة القيام بكل مبادرة او عمل من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الإقتصاديين. وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ص 213-214 .
[2]- ،نفس المرجع ص ص 214-215.
[3]- نفس المرجع ، ص 215.

طابع إقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية وإن كنا نلاحظ في المدة الأخيرة تقلص مثل هذا النوع من المؤسسات بحكم التوجه الإقتصادي الجديد للدولة وتطبيق إجراءات الخوصصة أو الخصخصة .[1]

إن النظرةلإختصاصات البلدية يسمح بإعداد الملاحظات الأساسية التالية :[2]

أولا : لقد اتبع المشرع في تحديده لإختصاصات المجلس البلدي طريقة ترتكز على وضع الإطار العام مع ترك التحديد الدقيق لتلك الإختصاصات إلى قوانين خاصة .

ثانيا : إن الصلاحيات الموكلة للمجلس البلدي لا يعد في معظمها إلتزامات واجبة التنفيذ ذلك أن البلدية تتولى القيام بها حسب إمكانياتها الذاتية أو المساعدات التي تقدمها لها المصالح التقنية للدولة.

وعليه تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الإختصاص لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمن وكذلك الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين و تحسينه.

أما فيما يخص رئيس البلدية له مهام تتمثل إجمالا في السهر على حسن سير المصالح الإدارية والمرافق العمومية التابعة للبلدية.

خلاصة :

عندما كان نشاط الدولة محدودا كان من اليسر على الحكومة أداء خدمتها في جميع أرجاء الدولة، فأهتمت بإعتبارها دولة حارسة فقط بقطاع الأمن والدفاع والقضاء، ثم بحكم تطور وظائف الدولة صار لها يد في تسيير المسائل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها . وفرض هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، وعلى رأس هذه الهياكل تأتي المؤسسة الإدارية المحلية من حيث تكفل الإدارة المركزية بالمصالح الوطنية والتخلي عن المصالح المحلية لعينات محلية بإعتبارها الأقدر على تلبيتها وإشباعها .

إذ تمثل المؤسسة الإدارية المحلية قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ومنه نجد ان المؤسسة الإدارية ذات أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع من خلال تلبية حاجاته فهي تساهم في تنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة بوجود قيادة سياسية واعية ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية من أجل الوصول إلى إستقرار المجتمع ورفاهيته .

---

[1]- عمار بوضياف : التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ص215-216.

[2]- محمد الصغير بعلي : مرجع سابق ، ص 84 .

خاتمة :

إن المجتمع عبارة عن بناء متكامل من الأبنية الفرعية والأنظمة التي تعمل فيما بينها لتحقيق التوازن والإستقرار داخله، من بين هذه الأبنية المؤسسات والتي هي بمثابة الركيزة الأساسية لهذا البناء الإجتماعي، فعن طريقها تبلور القواعد والقوانين التي تعمل على تنظيم وضمان السيرورة الحسنة لها وتقديم خدماتها للأفراد والجماعات، وتتنوع هذه المؤسسات حسب الدور الواجب منها تقديمه والوظائف المنوطة لها من صحية وتربوية وقضائية وسياسية وإقتصادية وثقافية ودينية وإدارية . وقد تم التعرض إلى هذ المؤسسات الإجتماعية والتي يزداد الإحتياج لها كلما توسع المجتمع أو تقدم .

وكلما كانت هذه المؤسسات الإجتماعية أكثر في المجتمع كان أنفع للأفراد والمجتمع، وقد يكون ترابط المؤسسات الإجتماعية مع بعضها البعض عامل لبنائها، وتطورها، فالفرد ما أن يخرج من مؤسسة إجتماعية معينة سرعان ما يدخل إلى مؤسسة إجتماعية أخرى، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على أن هذه المؤسسات الإجتماعية لها أدوار متكاملة في البناء الإجتماعي، وبالتالي لا يمكن الإستغناء عنها في المجتمع وبإمكان الفرد أن ينتمي إلى أكثر من مؤسسة إجتماعية، وبالتالي لابد من الإهتمام بالمؤسسات الإجتماعية بما يتماشى وظروف كل دولة ومستوى وعي أفرادها .

المراجع :

1-المراجع باللغة العربية:

أ- القرآن الكريم:

1- سورةالنّساء: الآية 58.

ب-الكتب:

2- إبراهيم طلعت الدمرداش: إقتصاديات الخدمة الصحية، ط2 ، دار النهضة العربية، مصر، 2000 .

3- إحسان محمد الحسن : علم الإجتماع الطبي – دراسة تحليلية في طب المجتمع –، ط 1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

4- أحمد عبد الله العلي : المكتبات المدرسة والعامة – الأسس والخدمات والأنشطة – ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق سوريا، 2003.

5- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية ،مناهج الممارسة، المجالات– ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2009.

6- إقبال إبراهيم مخلوف : العمل الإجتماعي في مجال الرعاية الطبية – إتجاهات تطبيقية –، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر،1991.

7- بوبشير محند أمقران: النظام القضائي الجزائري، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

8- تامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمانالأردن، 2004 م – 1425 هـ.

9- ثروت بدوي : النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1972.

10- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التربية والمجتمع– دراسة في علم الإجتماع التربية–، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2005.

11- حمدي أبو النور السيد عويس: الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2011.

12- خليفي عيسى: محاضرات إقتصاد المؤسسة، طباعة وتوزيع مكتبة المنار، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، بدون سنة نشر.

13- داود الباز: النظم السياسية -الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2006.

14- رابح تركي : أصول التربية والتعليم ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990.

15- زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز: مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمانالأردن، 2006.

16- سام سليمان دلة : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، ط 1، منشورات جامعة حلب، حلب سوريا، 2002.

17- سامي سلطي عريقج: مدخل إلى التربية، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1422 هـ- 2002 م.

18- سامية محمد فهمي: الادارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، ب س.

19- سعيد بو الشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء 2، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب س.

20- سلوى عثمان الصديقي: مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر،1999.

21- سليم بطرس جلدة: إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

22- سميرة أحمد السيد: علم الإجتماع التربية، ط 3، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 1998 .

23- سيد محمد جاد الرب: الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 2008.

24- سيد علي شتا وآخرون: علم الإجتماع التربوي، المكتبة المصرية، الإسكندرية مصر، 2003.

25- صلاح الدين فوزي: النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1999.

26- طارق السيد: أساسيات في علم الإجتماع الطبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 2008.

27- عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .

28- عبد الهادي الجوهري وإبراهيم أبو الغار: دراسات في علم الإجتماع الإدارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة مصر، 1980.

29-عبد الله الرشدان: علم الاجتماع التربوي، دار عمان، الأردن، 1984.

30-عبد الله محمد عبد الرحمان:إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

31- عبد المؤمن يعقوبي: التدبير الإداري التربوي ومشروع المؤسسة، العدد 4، ط1، سلسلة التربية والديداكتيك، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2004.

32- عصام الدبس: النظم السياسية – الكتاب الأول أسس التنظيم السياسي الدول ، الحكومات ، الحقوق و الحريات العامة-، ط2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013 .

33- علاء الدين عشي : مدخل القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، الجزء الأول ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة الجزائر، 2009.

34- علاء الدين عشي : شرح قانون البلدية ، دار المهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011.

35- علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب: علم الإجتماع المدرسي – بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الإجتماعية -، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1425 هـ -2004 م.

36- عمار بلغيث : الوجيز في الإجراءات المدنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

37- عمار بوضياف: التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، جسور للنشروالتوزيع، الجزائر، 2010.

38- عمار بوضياف: القضاء الإداري في الجزائر، ط 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

39- عمار بوضياف: شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

40- عمار بوضياف: النظام القضائي الجزائري، دار الريحانة، الجزائر، 2008.

41- عمر صخري : اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1993.

42- عوابدي عمار: النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

43- فيصل محمود غرايبة: الخدمة الإجتماعية الطبية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

44- قدري الشيخ علي وآخرون: علم الإجتماع الطبي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

45-كمال سليم: دواعي القيادة التربوية،ط1، دار المسيرة، عمان الاردن، 2013.

46- محمد أحمد بدوي: علم الإجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002.

47- محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع الديني، ط7، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

48- محمد الجوهري وآخرون: علم الإجتماع الطبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009

49- محمد الصغير بعلي : الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

50- محمد بن أحمد الصالح: الشريعة الإسلامية ودورها في مقاومة الإنحراف ومنع الجريمة، مطالع الفرزدق التجارية، السعودية، 1983.

51- محمد سعيد جعفور: مدخل الى العلوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، دار هومة، بوزريعة الجزائر، 1999.

52- محمد جمال صقر: إتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 1998.

53- محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية مصر، 2007.

54- مراد زعيمي : مؤسسات التنشئة الإجتماعية ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2002.

55- مربوحة بولحبال نوار: محاضرات في علم الإجتماع التربية، الجزائر، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2004-2005.

56- مهدي محمد القصاص: علم الاجتماع الديني، بدون دار نشر، 2008.

57- ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2006.

58-ناصر دادي عدون: إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

59- يوسف مسعداوي: أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ج- القواميس والمعاجم:

60- فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الإجتماع ، دار مدني ، الجزائر، 2003 .

61- محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 1979.

د- المجلات:

62- بشير بوساحة وإيمان فرطاس: دور المؤسسة الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري، مجلة الجامعة "البحوث والدراسات"، العدد 23، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، ربيع الثاني 1438 هـ - جانفي2017 م.

63- سعد الزهري: الأدوار الأساسية والثانوية للمكتبات العامة السعودية من وجهة نظر القائمين عليها، مجلة دراسات المعلومات، العدد 18، مكتبة الملك، فهد الوطنية، السعودية، يناير 2017.

64- لغرس سهيلة: المؤسسة الدينية - المفهوم والأشكال- ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2012 .

هـ- الرسائل والأطروحات:

65- بوجادي عمر: إختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، 2011.

66- بن منصور عبد الكريم : القضاء في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو الجزائر، 2015.

67- زعيمي مراد: النظرية العلم إجتماعية - رؤية إسلامية - ، رسالة دكتوره غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 1998.

68- زينب زموري: دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015 .

و- المؤتمرات :

69- محمدوأحمدوسالم أبي: الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء والإرتقاء بمستواه، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية المنعقد بمقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت من 15-17 ديسمبر 2014 .

ي- القوانين :

70- قانون عضوي رقم 05-11، مؤرخ في 17 يوليو 2005 متعلق بالتنظيم القضائي الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 20 يوليو 2005 .

71- المادة 1 من الأمر 97-11، المؤرخ في 15 مارس 1997 يتضمن التقسيم القضائي ، الجريدة الرسمية عدد 15 صادرة بتاريخ 19 مارس 1997 .

72- القانون العضوي رقم 12/11 المؤرخ في 26 يوليو 2011 يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها وإختصاصها، الجريدة الرسمية عدد 42 صادرة بتاريخ 31 يوليو 2011.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

73- Beaudot Alain : Sociologie de l'école , Dunod , Paris , 1981 .

74- Jean Longatte et Jacques Muller ,Economie d'entreprise , Dunod, Paris , 2004

75-Watfa Ali , l'inégalité des chances, étude de la question dans la societé syrienne d'aujourd'hui , université de Caen Normandie , France , 1985.

3- مواقع الانترنت:

76- أحمد عزت محمد: تعريف المؤسسة، على الموقع https://mawdoo3.com/ بتاريخ 2018/02/24.

77- بن لوصيف زين الدين:تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية في ظل المتغيرات المعاصرة ، على الموقع www.startimes.com/بتاريخ 2017/04/18.

78- جواد بوا ضرفان:المؤسسات الإجتماعية، على الموقع www.acadamia.edu بتاريخ 2016/11/26.

79- خروف منير وفريحة لنده : المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة،على الموقع http://fsecg.univ-guelma.dz /بتاريخ 2017/04/23.

80- رولان رياض مشوح: المؤسسات الثقافية. على الموقع www.al-binaa.comبتاريخ2017/04/16.

81-شيماء الجزائر: السلطة القضائية في الجزائر،على الموقع www.Baytelmarefa.com بتاريخ 2018/04/16.

82- عمار كساب: التشريع الجزائري والتنظيم الثقافي في الجزائر (2002-2012) ، على الموقع www.alger-culture.com بتاريخ 2018/04/16.

83- محمد بالروين: من مفهوم المؤسسات السياسية، على الموقعwww.libya-watanona.com بتاريخ 2017/12/10.